أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
17 أغسطس 2026م
4 ربيع الأول 1448هـ
63
البرهان
يُحاور البرهان

حوار تحت فوهات البنادق.. طريق البرهان إلى تقسيم السودان

ليس أخطر ما في دعوة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى الحوار أنها جاءت متأخرة، بعد أكثر من ثلاث سنوات من حرب أكلت الدولة والمجتمع والاقتصاد، وإنما أن تأتي الدعوة بالمنطق ذاته الذي حكم إدارة الحرب منذ اندلاعها؛ منطق القوة أولاً، والحوار لاحقاً، والانتصار العسكري بوصفه الطريق الذي ينبغي أن يسبق أي تسوية سياسية. فإذا مضى البرهان في هذا الطريق، فإنه لا يقود السودان إلى الحوار الذي يتحدث عنه، وإنما يمضي به، من حيث يدري أو لا يدري، نحو تكريس الانقسام الذي صنعت الحرب مقدماته على الأرض.

فالسودان اليوم ليس هو السودان الذي كان قائماً في الخامس عشر من أبريل 2023. الحرب غيرت الجغرافيا السياسية للبلاد، ووزعت السيطرة على الأرض بين قوى عسكرية متعددة، وأوجدت سلطات أمر واقع، ومراكز نفوذ، واقتصادات حرب، ومجتمعات تعيش تحت سلطات مختلفة. وفي مثل هذا الواقع لا يمكن أن يكون الحوار المقترح داخل منطقة يسيطر عليها طرف من أطراف الحرب حواراً وطنياً شاملاً، مهما كانت اللغة التي تصفه بها، لأن المكان نفسه يصبح جزءاً من المعادلة السياسية، والطاولة التي تقام تحت حماية طرف مسلح لا يمكن أن تدّعي الحياد الكامل.

لا يمكن أن يُبنى السلام السوداني تحت فوهات البنادق، ولا يمكن أن يصبح صوت المدفعية خلفية موسيقية لمؤتمر سياسي يتحدث عن مستقبل البلاد. الحوار الحقيقي يبدأ عندما تتوقف الحرب، أو على الأقل عندما يتم الاتفاق على وقف إطلاق نار جاد يتيح للعملية السياسية أن تتحرك بعيداً عن ضغط الميدان. أما أن يستمر القتال بينما تُفتح قاعة الحوار، فهذا يعني أن السلاح سيجلس إلى الطاولة قبل أصحابه، وأن كل طرف سيحاول استخدام ما يحققه في الجبهة لتحسين شروطه في القاعة.

وإذا كان البرهان يريد فعلاً أن يكون الحوار مدخلاً لإنهاء الحرب، فعليه أن يبدأ من النقطة التي يتجنبها خطابه حتى الآن: الاعتراف بأن الحسم العسكري وحده لم يعد طريقاً واقعياً لإنقاذ السودان، وأن استمرار الحرب لا يضعف خصومه فقط، وإنما يضعف الدولة نفسها، ويعمق الانقسام الاجتماعي، ويمنح سلطات الأمر الواقع مزيداً من الوقت لتتحول من ظاهرة عسكرية مؤقتة إلى واقع سياسي دائم. وكل يوم جديد من الحرب لا يضيف فقط أرقاماً إلى قوائم القتلى والنازحين، وإنما يضيف طبقة جديدة إلى الجدار الذي يفصل السودانيين عن فكرة الدولة الواحدة.

والأخطر من ذلك أن الحوار المقترح، إذا اقترن بمنح عفو مؤقت للقوى المدنية أو استخدام الحصانات بوصفها بوابة للعودة إلى الحياة السياسية، فإنه سيبعث برسالة سياسية شديدة الخطورة: أن العدالة يمكن تعليقها بقرار سياسي، وأن من يملك السلطة يستطيع أن يحدد من يُعفى ومن يُلاحق، ومن يدخل قاعة الحوار ومن يبقى خارجها. وهذا لا يبني سلاماً، لأن السلام الذي يبدأ بتعطيل العدالة يتحول غالباً إلى هدنة مؤجلة الانفجار.

لسنا ضد العفو إذا كان جزءاً من عملية عدالة انتقالية شاملة، ولا ضد الضمانات التي تحمي المشاركين في أي تفاوض سياسي جاد، لكن الفرق كبير بين ضمانات مؤقتة تتيح التفاوض، وبين عفو سياسي تستخدمه السلطة لاستمالة خصومها أو إعادة ترتيب المشهد على مقاسها. فالعدالة لا ينبغي أن تكون سيفاً مسلطاً على المدنيين، كما لا يجوز أن تتحول إلى حصانة دائمة للعسكريين أو السياسيين المتورطين في الجرائم. القاعدة التي يحتاجها السودان بسيطة: لا أحد فوق العدالة، ولا أحد يُعاقب لمجرد موقفه السياسي.

والأمر الأكثر إلحاحاً أن الحوار الذي يطرحه البرهان لا ينبغي أن يتحول إلى حوار بين من يملكون السلاح ومن يملكون القدرة على منح المناصب. السودان ليس ملكاً للجيش، كما أنه ليس ملكاً للدعم السريع، وليس ملكاً للمؤتمر الوطني أو الحركة الإسلامية أو أي حزب أو تحالف مدني أو مسلح. السودان ملك لشعبه، ولذلك فإن أي عملية سياسية لا تجعل المدنيين، وضحايا الحرب، والنازحين واللاجئين، ومكونات الأقاليم المختلفة، والقوى السياسية والاجتماعية، أطرافاً حقيقية في صياغة المستقبل، ستظل عملية ناقصة مهما بدا شكلها أنيقاً.

إن الخطر الذي يواجه السودان الآن ليس فقط أن تستمر الحرب، وإنما أن تعتاد البلاد على الحرب، وأن تتحول خطوط التماس إلى حدود، وأن تتحول سلطات الأمر الواقع إلى حكومات، وأن يصبح الانقسام الإداري والسياسي مقدمة لانقسام جغرافي لا يمكن التراجع عنه. وهذا هو الخطر الذي يجب أن يدركه البرهان قبل أن يواصل السير في طريق مبادرته بالشكل الذي طُرحت به.

فإذا كان الهدف هو الحفاظ على وحدة السودان، فإن أول ما ينبغي فعله هو منع الحرب من إنتاج واقع سياسي جديد على الأرض. وإذا كان الهدف هو إنهاء الحرب، فإن أول خطوة ليست عقد مؤتمر سياسي، وإنما وقف إطلاق النار وفتح الطريق أمام المساعدات وعودة النازحين واللاجئين، ثم إطلاق عملية سياسية مستقلة لا يهيمن عليها أي طرف من أطراف الحرب. وإذا كان الهدف هو بناء دولة جديدة، فإن أول شروطها أن تكون الدولة فوق الجيش والمليشيا والحزب، وأن يكون الجيش مؤسسة وطنية مهنية لا لاعباً سياسياً، وأن يكون السلاح حصراً في يد مؤسسة عسكرية موحدة تخضع لسلطة مدنية منتخبة.

أما أن يستمر البرهان في الجمع بين خطاب الحسم العسكري ودعوة الحوار، وبين الحرب والعفو، وبين سلطة الجيش والبحث عن شرعية مدنية، فإنه يغامر بأن يتحول الحوار نفسه إلى أداة من أدوات الحرب. وعندها لن تكون الطاولة جسراً بين السودانيين، بل منصة لتثبيت موازين القوة التي صنعتها البنادق.

إن السودان لا يحتاج إلى حوار يشرعن نتائج الحرب، وإنما إلى حوار ينهي الحرب ويمنع تحويل نتائجها إلى واقع دائم. ولا يحتاج إلى إجراء مؤقت يُستخدم لإدارة الخصوم، وإنما إلى عدالة مستقلة تطال الجميع. ولا يحتاج إلى عملية سياسية تُدار من منطقة يسيطر عليها طرف مسلح، وإنما إلى مسار وطني مستقل يشعر فيه كل سوداني أن صوته يساوي صوت البندقية.

لقد أصبح أمام البرهان خياران لا ثالث لهما: إما أن يجعل مبادرته طريقاً حقيقياً إلى وقف الحرب وبناء دولة مدنية واحدة، وإما أن يستمر في إدارة الحوار من داخل معسكر الحرب، وحينها فإن كل خطوة جديدة في هذا الاتجاه ستقرب السودان أكثر من حافة التقسيم.

فالبلاد التي لا تستطيع أن تتوقف عن إطلاق النار لن تستطيع أن تتفق على حدود السلام. والبلاد التي تجعل الحوار امتداداً للجبهة قد تكتشف، بعد فوات الأوان، أن البنادق التي أرادت بها حماية وحدة السودان كانت هي نفسها التي رسمت خطوط تقسيمه.

الغلاف

وجهات نظر

الاستهبال السياسي وحوار المنولوج
حيدر المكاشفي 12

صناعة النسيان – من هزيمة ثورة 1924 إلى محو الرمز
د. وجدي كامل 15

جيش للدولة لا للأحزاب
خالد شاويش 50

تحديث بيانات العملاء في زمن الحرب:
حين يصطدم الامتثال المصرفي بالشمول المالي
عمر سيد أحمد 55

العودة إلى سنار.. مرة أخرى ولكن إلى المستقبل
عادل يعقوب أحمد نور 64

دعوة بلا رصيد.. لماذا لا يمكن الوثوق بـ«حوار البرهان»؟
الهادي الشواف 67

هرجلة القائمة الأمريكية
د. كمال الشريف 80

ساحة المولد
السر السيد 82

حكاية من بيئتي (41)
دهجك.. دهجك.. دهجك
محمد أحمد الفيلابي 86

جبرة الشيخ.. مستشفى دمرته الحرب ومرضى يبحثون عن النجاة
04

أميرة أحمد.. أمّ خلف القضبان وأطفال يحدقون في الباب علها تعود
07

حوار على مقاس حلم البرهان
30

التوحيد في لغة الحوار
ما الذي تشير إليه المشاورات الداخلية للبرهان فعلياً
33

حين يصبح الطريق عائقا..
حكايات حمدون الزمزمي ومنى قاسم عن اللجوء والإعاقة في أوغندا
36

من قيسان إلى المجهول..
آلاف المدنيين يفرون من جحيم الحرب
42

السلاح داخل المدرسة..
حادثة اعتداء على معلم تفتح ملف عسكرة الحياة التعليمية في السودان
45

اللواء م. كمال إسماعيل لـ«أفق جديد»:
البندقية لن تحل قضية
60

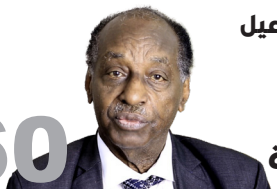

صوت الثورة ونبض الأمة
هلا 96.. إذاعة قاومت العتمة وتحدت الركام
70

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

جبرة الشيخ.. مستشفى دمرته الحرب ومرضى يبحثون عن النجاة

ملخص

في محلية جبرة الشيخ بولاية شمال كردفان، لا تزال آثار الحرب حاضرة رغم استعادة المنطقة، إذ خرج المستشفى الرئيسي عن الخدمة بعد تعرضه للتدمير والنهب والتخريب، واستخدامه خلال فترة القتال لأغراض عسكرية. وأصبحت غرف العمليات وعنابر الأطفال والمرافق الحيوية غير قادرة على تقديم الخدمات الطبية.

يواجه السكان نتيجة ذلك صعوبة كبيرة في الحصول على العلاج، إذ يضطر المرضى إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مرافق صحية بديلة، في وقت يعاني فيه كثير من الأسر من ارتفاع تكاليف النقل والأدوية. ويعد الأطفال من أكثر الفئات تضرراً، خصوصاً المصابين بالملاريا والالتهابات وسوء التغذية.

تشير إفادات من الكادر الطبي والعاملين في المجال الإنساني إلى أن إعادة تشغيل المستشفى تحتاج إلى تدخل عاجل يشمل توفير الأدوية والمعدات والأجهزة ومولدات الكهرباء والمياه والكوادر الطبية. كما أن غياب غرفة العمليات وخدمات الطوارئ يزيد المخاطر على المصابين والحالات الحرجة.

تبرز معاناة جبرة الشيخ أن استعادة المنطقة عسكرياً لا تعني عودة الحياة إلى طبيعتها، فالسكان ما زالوا يفتقدون خدمات أساسية، وفي مقدمتها الرعاية الصحية. وبينما يحاول الأهالي العودة إلى حياتهم، يبقى إصلاح المستشفى وإعادة فتح أبوابه أمام المرضى خطوة أساسية لاستعادة الأمان والحياة في المنطقة.

«المستشفى خرج عن الخدمة بالكامل تقريبًا، ولم تعد هناك قدرة على إجراء العمليات أو استقبال الحالات الحرجة».

أفق جديد

في محلية جبرة الشيخ بولاية شمال كردفان، لم تنتهِ معاناة المدنيين بانتهاء المعارك واستعادة المنطقة؛ فما تزال آثار الحرب حاضرة في أكثر الأماكن ارتباطًا بحياة الناس واحتياجاتهم اليومية.

المستشفى وهو المرفق الصحي الذي كان ملاذًا للمرضى أصبح خارج الخدمة؛ فلا غرف العمليات قادرة على إنقاذ المصابين، ولا عنابر الأطفال تستقبل الصغار، فيما تحولت أروقته إلى شاهد على حجم الدمار والنهب والتخريب. ووفق إفادات محلية، استُخدم المستشفى خلال فترة القتال لأغراض عسكرية، قبل أن يُترك وقد لحقت به أضرار واسعة حالت دون استئناف عمله.

وبينما عادت الحياة تدريجيًا إلى المنطقة بعد توقف المعارك، بقي المرضى أمام سؤال أكثر قسوة: أين يتلقون العلاج؟ فغياب المستشفى لا يعني فقدان مبنى فحسب، بل يعني حرمان السكان من خدمة صحية أساسية، في منطقة أنهكتها الحرب وأثقلت كاهل سكانها مشقة الوصول إلى مرافق صحية بديلة.

وبين جدرانه المدمرة، تبدو الخسارة أكبر من مبنى طبي؛ إنها خسارة نافذة كان يعتمد عليها آلاف المدنيين للعلاج في منطقة أنهكتها الحرب. ومع غياب المستشفى، يصبح المرض نفسه معركة جديدة، يخوضها السكان بإمكانات محدودة، وفي وقت قد تعني فيه دقائق التأخير الفارق بين الحياة والموت.

عندما استعاد الجيش السوداني والقوات المشتركة منطقة جبرة الشيخ في كردفان أواخر الشهر الماضي، لم يكن أكثر المشاهد تأثيرًا هو حجم الدمار العسكري، بل ما حل بالمستشفى الرئيسي في المنطقة. فقد خرج المستشفى تمامًا عن الخدمة، بعد أن تعرض لأعمال التدمير والنهب والتخريب التي لم تسلم منها غرف العمليات ولا عنابر الأطفال ولا المرافق الحيوية.

وتحولت منشأة، يفترض أن تكون ملاذًا للمرضى، إلى ثكنة عسكرية ومخزن للسلاح، قبل أن تُترك خرابًا ليُحرم آلاف المدنيين من أبسط حقوقهم في الرعاية الصحية.

وأوضح كادر طبي أن المستشفى والمراكز الصحية تعرضت للدمار، مما يضيف عبئًا جديدًا على السكان والسلطات في منطقة أنهكتها الحرب والنزوح.

وأوضح لـ«أفق جديد»، أن «المستشفى خرج عن الخدمة بالكامل تقريبًا، ولم تعد هناك قدرة على إجراء العمليات أو استقبال الحالات الحرجة. حتى الحالات البسيطة أصبحت مشكلة، لأن المريض يحتاج إلى السفر لمسافات طويلة بحثًا عن العلاج».

وأشار إلى أن «الأطفال هم الأكثر تضررًا، خصوصًا المصابين بالملاريا والالتهابات وسوء التغذية. غياب عنبر الأطفال يعني أن الأسر تضطر إلى البحث عن بدائل خارج المنطقة، وهو أمر مكلف وصعب في ظل الظروف الحالية».

من جهته يقول حمزة الرشيد وهو ناشط في الحقل الإنساني لـ«أفق جديد»: «بعد المعارك، كانت هناك حاجة كبيرة لخدمات الطوارئ والجراحة، لكن المستشفى لم يكن قادرًا على تقديمها. بعض الإصابات كان يمكن التعامل معها لو توفرت غرفة عمليات وأدوية ومستلزمات إسعافية».

وأضاف: «المشكلة ليست في المبنى فقط؛ حتى إعادة تشغيل المستشفى تحتاج إلى أدوية ومعدات وأجهزة ومولد كهرباء ومياه وكوادر طبية. إعادة الخدمة تتطلب تدخلًا عاجلًا ومتكاملًا».

بدوره يقول أحد سكان محلية جبرة الشيخ لـ«أفق جديد»: «قبل الحرب كنا نأتي إلى هذا المستشفى للعلاج وإجراء العمليات والولادة، أما الآن فلا نجد فيه شيئًا. المريض إما ينتظر أو نضطر إلى نقله إلى منطقة أخرى».

وأشارت أم لديها طفل مريض في حديثها لـ«أفق جديد»، بالقول: «أكبر خوف لدينا هو أن يمرض أحد الأطفال في الليل. المستشفى لم يعد يعمل، والطريق إلى أقرب مكان تتوفر فيه الخدمة الصحية طويل وصعب، ولا نعرف كيف نتصرف إذا كانت الحالة طارئة».

وتابعت: «الحرب لم تدمر المستشفى فقط، بل

«حتى الحالات البسيطة أصبحت مشكلة، لأن المريض يحتاج إلى السفر لمسافات طويلة بحثًا عن العلاج».

«الأطفال هم الأكثر تضررًا، خصوصًا المصابين بالملاريا والالتهابات وسوء التغذية».

جعلت العلاج نفسه أكثر صعوبة. تكلفة النقل والدواء أصبحت فوق قدرة كثير من الأسر، لذلك هناك مرضى يفضلون البقاء في منازلهم حتى مع تدهور حالتهم».

في الأثناء يقول المواطن أحمد الزين لـ«أفق جديد»: «نحن نحاول العودة إلى حياتنا، لكن كيف تعود الحياة من دون مستشفى؟ الناس تحتاج إلى الماء والغذاء والأمان والعلاج، وكلما غابت واحدة من هذه الأشياء زادت معاناة الأسر».

وأضاف: «استعدنا المنطقة، لكننا لم نستعد الحياة بعد. المستشفى الذي كان ينقذ الناس أصبح خرابًا، والمريض اليوم قد يموت بسبب عدم وجود مكان يعالَج فيه».

في جبرة الشيخ، لم تترك الحرب خلفها جدرانًا مهدمة فحسب، بل تركت مرضى بلا علاج، وأطفالًا بلا عنابر، ومصابين بلا غرف عمليات. فحين يُدمّر المستشفى، لا تتوقف الخدمات الطبية وحدها، بل تضيق مساحة الأمل أمام مجتمع أنهكته الحرب أصلًا.

وبينما يحاول السكان استعادة حياتهم من بين الركام، يبقى السؤال الأشد إلحاحًا: من يعيد للمستشفى قدرته على إنقاذ الأرواح، ومن يعيد للمدنيين حقهم في العلاج والأمان؟ ففي الحروب، قد تُستعاد المدن عسكريًا، لكن استعادة الحياة لا تبدأ إلا عندما تعود المستشفيات إلى العمل، وتعود أبوابها مفتوحة أمام من يبحثون فيها عن فرصة للنجاة.

«إعادة تشغيل المستشفى تحتاج إلى أدوية ومعدات وأجهزة ومولد كهرباء ومياه وكوادر طبية».

أميرة أحمد.. أمّ خلف القضبان وأطفال يحدقون في الباب علها تعود

ملخص

منذ أكثر من خمسة أسابيع، تعيش أسرة أميرة أحمد إبراهيم في أحد أحياء بحري على وقع غيابها بعد اقتيادها من منزلها في 16 يوليو، وفق إفادات مقربين من الأسرة، إلى جهة احتجاز تقول الأسرة إنها داخل مبنى المباحث المركزية في بحري. وتقول الأسرة إن أميرة، البالغة 47 عاماً، لم تُعرض على النيابة ولم تتمكن من معرفة تفاصيل الاتهام الموجه إليها.

كانت أميرة قد بقيت في بحري طوال فترة سيطرة الدعم السريع على أجزاء واسعة من العاصمة، لا انحيازاً لأي طرف، بحسب أسرتها، وإنما لعدم قدرتها المالية على النزوح. وكانت تعيل مع زوجها خمسة أطفال، بينهم طفل يعاني من متلازمة داون، وسط ظروف الحرب وانقطاع الخدمات ونقص الغذاء والدواء.

بحسب مقربين من الأسرة، تواجه أميرة اتهاماً بالتعاون مع قوات الدعم السريع، وهو ما تنفيه الأسرة بشدة، مؤكدة أنها مجرد مدنية لم تستطع مغادرة منزلها. وتقول الأسرة إنها لم تتمكن من مقابلتها سوى مرة واحدة، وإنها تعاني من مرض السكري، ما يزيد المخاوف بشأن ظروف احتجازها والرعاية الصحية التي تتلقاها.

خلف القضية الأمنية تقف مأساة خمسة أطفال ينتظرون عودة أمهم، وسط أسئلة عن مكان احتجازها والتهمة الموجهة إليها وحقها في الدفاع عن نفسها. وتطرح القضية تساؤلاً أوسع حول مصير المدنيين الذين بقوا في مناطق الحرب لعجزهم عن النزوح، وما إذا كان مجرد البقاء في منطقة تسيطر عليها قوة مسلحة يمكن أن يتحول إلى تهمة، بينما يبقى أطفال أميرة في انتظار أن يُفتح الباب وتعود أمهم.

تحولت حياة أطفالها إلى انتظار طويل، وتحولت حياة أميرة إلى سؤال مفتوح خلف أبواب مغلقة»

محمد عبد الباقي

في الليل، حين يهدأ كل شيء، لا يهدأ البيت.

هناك، في أحد أحياء بحري، خمسة أطفال ينتظرون امرأة لا يعرفون أين هي. ينتظرون صوت مفتاح يدور في الباب، وخطوات تعرفها أقدامهم الصغيرة، ويداً تمتد إلى رؤوسهم قبل النوم.

لكن الباب لا يُفتح.

منذ أكثر من خمسة أسابيع، غابت أميرة أحمد إبراهيم، ولم تعد.

لم تذهب إلى مكان بعيد باختيارها، ولم تسافر بحثاً عن الأمان، ولم تترك أطفالها خلفها طوعاً. اقتيدت من منزلها في مساء السادس عشر من يوليو الماضي، وفق إفادات مقربين من أسرتها، إلى جهة احتجاز تقول الأسرة إنها تقع داخل مبنى المباحث المركزية في بحري.

ومنذ ذلك المساء، تحولت حياة أطفالها إلى انتظار طويل، وتحولت حياة أميرة إلى سؤال مفتوح خلف أبواب مغلقة.

امرأة لم تنزح

حين اندلعت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، لم يكن البقاء في الخرطوم وبحري بالنسبة إلى كثير من الأسر قراراً سياسياً أو انحيازاً إلى طرف من أطراف الحرب.

كان البقاء، ببساطة، هو الخيار الوحيد الذي بقي لهم.

كانت أميرة واحدة من هؤلاء.

في السابعة والأربعين من عمرها، وتعمل مسجلة حضور في إحدى مدارس محلية بحري، وتتقاسم مع زوجها محمد حسن سنادة مسؤولية إعالة أسرة لا تملك كثيراً من المال.

فالزوج يعمل حارس أمن في أحد المصانع، بينما تحصل أميرة من عملها على دخل محدود. حياة بسيطة، وبيت متواضع، وخمسة أطفال.

لم تكن الأسرة تملك مدخرات كبيرة، ولا سيارة، ولا بيتاً آخر في مدينة آمنة، ولا قدرة مالية تسمح لها بأن تقول: سنغادر الآن.

وحين تمددت الحرب داخل العاصمة، وسيطرت قوات الدعم السريع على مناطق واسعة من بحري، وجدت أميرة نفسها أمام خيارين كلاهما مر.

إما أن تبقى في منزلها وسط الحرب، أو أن تخرج إلى المجهول.

والخروج نفسه بلا شك يحتاج إلى مال.

يحتاج إلى أجرة سيارة، وإلى طعام في الطريق، وإلى مكان يمكن الوصول إليه، وإلى قدرة على تحمل مخاطر الطرق التي كانت الحرب قد جعلتها أكثر خطورة من البيوت المحاصرة.

لذلك بقيت.

عامان من الخوف

لم يكن منزل أميرة مكاناً آمناً.

القصف يصل إلى الأحياء السكنية، والطائرات تحلق فوق المدينة، والأسلحة الثقيلة تهز الجدران، والرصاص الطائش يمكن أن يدخل من نافذة أو سقف دون أن يعرف أحد من أين جاء.

في تلك الليالي، كانت أميرة تضم أطفالها إليها.

تحاول أن تجعل جسدها الصغير جداراً بينهم وبين الخوف.

كان عليها أن تبحث عن الطعام، وأن تدبر الماء، وأن تتعامل مع انقطاع الكهرباء والخدمات، وأن تحاول توفير الدواء في مدينة تحولت فيها أبسط الاحتياجات إلى معركة يومية.

ومن بين أطفالها طفل يعاني من متلازمة داون.

وعليها، فوق كل ذلك، أن تواصل الحياة.

لم تغادر أميرة المنزل طوال فترة سيطرة

«لم تكن تملك جيشاً، ولا سلاحاً، ولا سلطة، كانت تملك فقط بيتاً صغيراً وأطفالاً وخوفاً ودخلاً محدوداً»

«البقاء بالنسبة إلى أميرة لم يكن انحيازاً إلى طرف من أطراف الحرب، وإنما كان الخيار الوحيد الذي بقي لها ولأسرتها»

الدعم السريع على أجزاء واسعة من العاصمة، والتي امتدت لأكثر من عامين.

كان يمكن أن تصبح وأسرتها رقماً آخر في قوائم المدنيين الذين ابتلعتهم الحرب.

لكنها نجت.

نجت لا لأن المكان كان آمناً، وإنما لأنها تعلمت كيف تعبر من يوم إلى آخر.

الخطر الآخر

وحين بدأت المعارك العسكرية تنحسر عن الخرطوم، ربما اعتقدت أميرة أن أسوأ ما يمكن أن يحدث قد انتهى.

لكن الحرب التي تترك خلفها الركام لا تنتهي دائماً بانتهاء إطلاق النار.

في مساء الخميس السادس عشر من يوليو، وفق روايات مقربين من الأسرة، وصلت قوة أمنية إلى منزل أميرة.

كانت القوة، بحسب الإفادات، تتبع لما يعرف بـ«الخلية الأمنية»، وهي تشكيل أمني يضم عناصر مدنية وعسكرية، ويقال إن والي الخرطوم أحمد عثمان كان من أوائل من شكلوه.

دخلت القوة المنزل.

ثم اقتيدت أميرة.

لم يكن أطفالها يعرفون إلى أين تأخذها القوة.

ولم تكن تعرف هي، على ما يبدو، إلى متى سيستمر غيابها.

تركت خلفها خمسة أطفال.

ومنذ ذلك المساء، أصبح السؤال داخل المنزل أكبر من أعمارهم الصغيرة:

أين أمي؟

«نجت أميرة من أكثر من عامين من الحرب، لا لأن المكان كان آمناً، وإنما لأنها تعلمت كيف تعبر من يوم إلى آخر.

«الحرب التي تترك خلفها الركام لا تنتهي دائماً بانتهاء إطلاق النار، فقد يأتي الخطر من أبواب أخرى بعد انحسار المعارك.

تهمة بلا محاكمة

بعد مرور أكثر من شهر على توقيفها، تقول أسرتها إن أميرة لم تُعرض على النيابة، ولم تعرف الأسرة بوجود بلاغ يمكن متابعته عبر الإجراءات القانونية، كما لم تُمنح، بحسب إفادات مقربين منها، فرصة منتظمة للدفاع عن نفسها أو معرفة تفاصيل الاتهام الموجه إليها.

لم يسمح لأسرتها بمقابلتها سوى مرة واحدة.

ثم أغلقت الأبواب من جديد.

وبحسب مقربين تحدثوا إلى «أفق جديد»، فإن أميرة متهمة بالتعاون مع قوات الدعم السريع.

لكن أسرتها تنفي ذلك بشدة، وتقول إن التهمة لا تستند إلى واقع، وإن أميرة لم تكن سوى امرأة فقيرة بقيت في منزلها لأنها لم تكن تملك المال الذي يسمح لها بالنزوح.

السؤال هنا ليس فقط: هل أميرة مذنبة أم بريئة؟

السؤال الأسبق هو: أين القانون؟

إذا كانت هناك أدلة، فلماذا لا تُعرض أمام النيابة؟

وإذا كانت هناك تهمة، فلماذا لا تُواجه بها؟

وإذا كان هناك بلاغ، فلماذا لا تعرف الأسرة رقمه ومكانه ومساره؟

وإذا كانت الدولة تملك ما يكفي لإدانتها، فلماذا تبقى خلف أبواب لا يعرف أهلها كيف يصلون إليها؟

ثم إن أميرة، بحسب أسرتها، تعاني من مرض السكري.

وهذا يجعل احتجازها بمعزل عن أسرتها ومحاميها أكثر إثارة للقلق، خصوصاً مع غياب المعلومات الواضحة حول مكان احتجازها وظروفه والرعاية الصحية التي تحصل عليها.

خمسة أطفال

لكن خلف القضية القانونية توجد مأساة أكثر صمتاً.

خمسة أطفال ينتظرون أمهم.

أربع طفلات وطفل يعاني من متلازمة داون.

هؤلاء لا يفهمون تعقيدات الحرب، ولا يعرفون شيئاً عن الاتهامات الأمنية، ولا يستطيعون قراءة الخرائط السياسية التي قسمت السودان إلى مناطق نفوذ وسلاح.

يعرفون شيئاً واحداً فقط:

أمهم غائبة.

تقول الأسرة إن الطفلات يبكين باستمرار، وإن غياب أمهن ترك فراغاً لا يستطيع الأب ولا الأقارب ملأه.

فالأم التي كانت تضمهن إلى صدرها في ليالي الخرطوم المظلمة، وتبحث لهن عن الطعام والدواء، أصبحت فجأة خلف باب مغلق.

لا يمكن الاتصال بها.

لا يمكن الاطمئنان عليها.

ولا يستطيع الأطفال حتى أن يعرفوا متى ستعود.

وهكذا صار الليل أطول من المعتاد.

وصار الباب أكثر حضوراً من كل شيء.

كلما سمع الأطفال حركة في الخارج، ربما ظنوا أن أمهم عادت.

ثم يمر الصوت.

ويبقى الباب مغلقاً.

جريمة البقاء؟

في قصة أميرة مفارقة قاسية تكشف جانباً من مأساة الحرب السودانية لا يظهر دائماً في بيانات الجبهات وأخبار الانتصارات والهزائم.

امرأة بقيت في منزلها لأنها لم تستطع النزوح.

ثم أصبحت مهددة بسبب بقائها في منطقة تسيطر عليها قوة مسلحة.

وحين انتهت السيطرة العسكرية على المنطقة، لم تجد الأمان الذي انتظرته، وإنما وجدت الاعتقال.

التهمة، وفق ما تنقله الأسرة، هي التعاون مع الدعم السريع.

«السؤال هنا ليس فقط: هل أميرة مذنبة أم بريئة؟ السؤال الأسبق هو: أين القانون؟»

«إذا كانت هناك تهمة، فلماذا لا تُواجه بها؟ وإذا كانت هناك أدلة، فلماذا لا تُعرض أمام النيابة والقضاء؟»

لكن كيف يمكن أن يكون مجرد البقاء في منزل داخل منطقة تسيطر عليها قوة مسلحة دليلاً على التعاون معها؟

كم من السودانيين فعلوا الشيء نفسه؟

وكم من الأسر لم تستطع مغادرة الخرطوم لأن كلفة الرحيل كانت أكبر من قدرتها؟

وكم من المدنيين ظلوا في منازلهم لأنهم لم يجدوا سيارة، أو مالاً، أو مكاناً يذهبون إليه؟

كان النزوح بالنسبة إلى بعض السودانيين قراراً.

أما بالنسبة إلى آخرين، فكان رفاهية لا يستطيعون دفع ثمنها.

ومن بين هؤلاء كانت أميرة.

لم تكن تملك جيشاً.

ولا سلاحاً.

ولا سلطة.

كانت تملك فقط بيتاً صغيراً وأطفالاً وخوفاً ودخلاً محدوداً.

أسئلة الأطفال

اليوم لا تطالب بنات أميرة بشيء معقد.

لا يطلبن تفسيراً للحرب.

ولا يفهمن صراع الجيش والدعم السريع.

ولا يعرفن شيئاً عن السياسة.

إنهن يردن أمهن.

لكن قبل عودتها، يردن أن يعرفن أين هي.

لماذا اعتُقلت؟

من أمر باعتقالها؟

ما التهمة المحددة الموجهة إليها؟

ما الأدلة عليها؟

وأين البلاغ الذي يفترض أن تخضع بموجبه للإجراءات القانونية؟

تريد الأسرة أن تُعرض أميرة على النيابة، وأن تحصل على حقها في الدفاع عن نفسها، وأن يعرف محاموها وأهلها مكان احتجازها، وأن تتوقف حالة الغموض التي تحيط بمصيرها.

فحتى المتهم، أياً كانت التهمة الموجهة إليه، له حقوق لا ينبغي أن تسقط بمجرد الاشتباه.

والدولة التي تقول إنها تحارب من أجل القانون لا يمكن أن تجعل القانون نفسه غائباً عن أماكن الاحتجاز.

الباب المغلق

ربما لا تعرف أميرة أن طفلتها ذات الثلاثة عشر عاماً ما زالت تنتظرها.

وربما لا تعرف أن طفلها الذي يحتاج إلى رعايتها يسأل عنها بطريقته الخاصة.

وربما لا تعرف أن البيت الذي تركته خلفها لم يعد كما كان.

هناك خمسة أطفال يتعلمون الآن كيف يعيشون من دون أمهم.

وهناك أم مريضة بالسكري لا تعرف أسرتها متى ستخرج من مكان احتجازها.

وبين الطرفين باب مغلق.

خلف الباب امرأة تنتظر أن تعرف مصيرها.

وخلف باب آخر أطفال ينتظرون أن تعود أمهم.

وبين البابين تقف دولة مطالبة بأن تجيب عن سؤال بسيط، لكنه لا يحتمل التأجيل:

هل كان بقاء أميرة في منزلها وسط الحرب جريمة؟

إذا كانت الإجابة نعم، فعليها أن تقول ما هي الجريمة، وأن تقدم أدلتها، وأن تضعها أمام القضاء.

وإذا كانت الإجابة لا، فعليها أن تفسر لماذا ما تزال امرأة مريضة، فقيرة، وأم لخمسة أطفال، خلف القضبان، من دون محاكمة واضحة ومن دون أن تعرف أسرتها مصيرها.

فأميرة لم تكن تعرف، عندما اختارت البقاء في منزلها، أن النجاة من الحرب يمكن أن تتحول يوماً إلى تهمة.

ولم تكن تعرف أن البيت الذي احتمت به من الرصاص قد يصبح هو المكان الذي يبدأ منه طريقها إلى المعتقل.

أما أطفالها، فلا يعرفون شيئاً عن كل ذلك.

إنهم يعرفون فقط أن أمهم خرجت ذات مساء.

ولم تعد.

ومنذ ذلك اليوم، ظلوا ينظرون إلى الباب.

ينتظرون أن يُفتح.

«كان النزوح بالنسبة إلى بعض السودانيين قراراً، أما بالنسبة إلى آخرين فكان رفاهية لا يستطيعون دفع ثمنها»

الاستهبال السياسي وحوار المنولوج

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى الكاتب أن السودان يعيش منذ انقلاب أكتوبر 2021 حالة من «الاستهبال» السياسي والاقتصادي والأمني وغيرها، تفاقمت مع استمرار الحرب، ويعتبر أن أحدث مظاهره الدعوة إلى حوار سياسي من جانب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان. ويشكك المقال في جدية المبادرة، خصوصاً مع استمرار الحرب وغياب البيئة الآمنة والحريات والضمانات الكافية للمشاركين.

يطرح الكاتب أزمة الثقة في البرهان باعتبارها العقبة الأكبر أمام أي حوار، مستعرضاً مواقفه منذ 2019 مروراً بانقلاب 2021 وحتى الحرب، ويرى أن التحول المفاجئ من خطاب الحسم العسكري إلى الدعوة للحوار يثير تساؤلات حول دوافع المبادرة ومآلاتها. كما يشير إلى أن كثرة المبادرات والاتفاقات السابقة التي لم تصل إلى نتائج زادت من حالة الشك والريبة.

يؤكد أن الحوار المنتج يجب أن يجمع القوى المختلفة والفاعلة والمؤثرة، لا الأطراف المتفقة أصلاً، وأن يبدأ من قناعة بعدم جدوى الحرب والعنف، ويهدف إلى الوصول إلى حل سياسي واقعي للأزمة. ويرى أن وقف الحرب وتهيئة البيئة المناسبة للحوار يجب أن يسبقا أي عملية سياسية جادة.

يخلص الكاتب إلى أن الحوار لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته، بل وسيلة لإنهاء الأزمة واستعادة المسار المدني الديمقراطي وصناعة الأمل لدى السودانيين. ويحذر من أن يتحول حوار البرهان إلى مجرد «حوار مع الذات» يكرس الأمر الواقع أو يدعم استمرار الحرب، ما قد يؤدي بدلاً من حل الأزمة إلى تعميقها وإدخال البلاد في دوامة جديدة من التجاذبات

حالة الحكومة النص كم وشبه الدولة التي تكابدها البلاد منذ انقلاب أكتوبر 2021 والتي تواصلت بل وتفاقمت مع استمرار الحرب، أنتجت الكثير جدًا من المشاهد العبثية التي لا توصيف ولا تعريف لها إلا كونها حالة من الاستهبالات المتعددة والمستمرة، استهبالات سياسية واستهبالات دينية واستهبالات قانونية وعدلية واستهبالات اقتصادية واستهبالات أمنية وعسكرية، والاستهبال الديني هو أخطرها كما قال عنه ابن خلدون (الفتن التي تتخفى وراء قناع الدين تجارة رائجة جدًا في عصور التراجع الفكري للمجتمعات).. سيل متدفق من الاستهبالات لا ينقطع في كافة المجالات، تسمع وتقرأ اليوم عن استهبال سياسي، وغدًا عن استهبال ديني واليوم الذي يليه عن استهبال قانوني وهكذا دواليك حتى غرقت البلاد في دوامة من الاستهبالات غير المعقولة وغير المقبولة حتى وصلت حد السخف، فمنذ أن بدأت موجة الاستهبالات مع انقلاب الإنقاذ عام 1989، الذي دشن عهده المشؤوم بالمقولة الاستهبالية الذائعة (اذهب إلى القصر رئيسًا وسأذهب إلى السجن حبيسًا)، ما زال المد الاستهبالي متواصلًا إلى يوم السودان المنكوب هذا، ومثل عبارة (اذهب إلى القصر رئيسًا وسأذهب إلى السجن حبيسًا)، دشن البرهان انقلابه بعبارة استهبالية مخاتلة (تصحيح مسار الثورة)، ثم توالت وتواترت الحركات الاستهبالية، نذكر منها على سبيل التمثيل للاستهبال السياسي، كنكشة وتشبث موقعي اتفاق جوبا بمقاعد السلطة في كل الحالات، في حال حل الحكومة أو بقائها، وفي حال تكوين حكومة من كفاءات مستقلة لا تنتمي سياسيًا ولا حركيًا، فمن استهبالهم أنهم يعتمرون أكثر من طاقية ويدخلون المحاصصة بأكثر من صرفة، يعني بالدارجي (طالعين ماكلين نازلين ماكلين) كالمنشار، مرة يعتمرون طاقية سلام جوبا ويتركشونها كمان، بعد أن ضمنت لهم محاصصاتهم ومخصصاتهم ووضعوها في جيوبهم وتوهطوا في وظائفهم الدستورية، ومرة أخرى يخلعون طاقية جوبا ويستبدلونها بطاقية المشاركة والانخراط في الحرب إلى جانب الجيش وتقديم التضحيات والشهداء، ومن آخر الاستهبالات السياسية ولا نقول أخيرها حوار البرهان المزمع ولك أن تقول المزعوم..

لقد قلنا من قبل ونعيد ونكرر القول اليوم عن حوار البرهان المزمع، إن من يسمع عن حوار البرهان يبدو له للوهلة الأولى أنه خطوة إيجابية يمكن أن تنقذ ما تبقى من البلاد التي أنهكتها الحرب والدمار والنزوح. لكن المشكلة ليست في مبادرة الحوار نفسها، بل المشكلة في صاحبها وتوقيتها وشروطها والواقع الذي يُفترض أن تُعقد فيه. فالسؤال الأول والمهم جدًا الذي يفرض نفسه، كيف يمكن إجراء حوار سياسي شامل بينما الحرب ما تزال مشتعلة في أجزاء واسعة من البلاد، ففي معظم دول العالم يتوقف إطلاق النار أولًا ثم يبدأ الحوار. فالحوار بطبيعته يحتاج إلى بيئة آمنة، وحريات مكفولة، وإمكانية تنقل، وإعلام حر، وضمانات للمشاركين. وحتى هذه الضمانات التي قدمها البرهان طرحها بطريقة استهبالية استكرادية، جاءت على طريقة الداخل إلى الحوار مولود والخارج منه مفقود، ثم كيف يجلس المتحاورون إلى طاولة الحوار فيما ما تزال المدافع تدوي والطائرات المسيّرة تحصد الأرواح، فذلك والله يشبه دعوة المراكبية الذين يتناولون طعامهم في عرض البحر ويلوحون لمن يقف في الشط أن يشاركهم الطعام، رغم استحالة تلبية هذه الدعوة. وأيضًا تأتي أزمة الثقة في البرهان صاحب الدعوة نفسه وهي الأزمة الأكبر، فمن حق فاقدي الثقة في البرهان أن يسألوا سؤالًا بسيطًا، أي نسخة من البرهان هي التي تدعو إلى الحوار، هل هو برهان 2019 الذي وعد بالانتقال المدني ونكص عن وعده، أم برهان 2021 الذي قرر أن أفضل طريقة لحماية الانتقال الديمقراطي هي الانقلاب عليه، أم هو برهان ما بعد الانقلاب الذي وقع الاتفاقات ثم دخل في خلافات حول الاتفاقات التي وقعها بنفسه، أم إنه برهان الحرب الذي أكد مرارًا أن الحسم العسكري هو الطريق الوحيد، أم هي نسخة جديدة ومنقحة للبرهان الجديد الذي اكتشف فجأة فضائل الحوار الوطني.. إن أزمة البرهان ليست في جمع السودانيين حول طاولة واحدة، بل في إقناعهم بأنه لن يقلب عليهم الطاولة لاحقًا، والمفارقة هنا أن الرجل الذي أمضى قرابة الأربع سنوات في إقناع السودانيين بأن المعارك الكبرى تُحسم بالقوة، إذا به يخبرهم فجأة اليوم بأن الحوار هو الطريق إلى المستقبل، فالبرهان ليس وسيطًا محايدًا بين أطراف متنازعة، بل هو أحد اللاعبين الأساسيين في المشهد الذي قاد البلاد إلى هذا الانسداد الكارثي، فخلال السنوات الثلاث الماضية امتلأت الساحة السودانية بالمبادرات والاتفاقات والوعود التي انتهت إلى لا شيء، أو جرى التراجع عنها عند أول منعطف. فعلى مدى هذه السنوات ظلت القوى السودانية

بما فيها سلطة الأمر الواقع نفسها، تنتقل بين جدة والرياض وأديس أبابا والمنامة والقاهرة والمنابر الدولية المختلفة، لذلك لا غرابة بل من الطبيعي أن تُقابل الدعوة الجديدة بقدر كبير من الشكوك والريبة، ذلك أن الحوار الحقيقي والمنتج بحسب التعريف العالمي هو الذي يجمع المختلفين، أما حوار البرهان المزمع فيبدو أقرب إلى جمع المتفقين أصلًا ثم إصدار بيان يؤكد أنهم متفقون. والأكثر إثارة للسخرية أن الحديث عن حوار شامل يأتي مقرونًا بخطاب حربي يتحدث في الوقت نفسه عن مواصلة الحرب. الشاهد أن أيما حوار إذا ما انعقد دون شموله استحقاقات الحوار، سيظل حوارًا منقوصًا ومبتورًا، ولن يحقق الهدف المرجو منه بطي الأزمة المستفحلة. ولابد هنا من اعتراف البرهان بأنهم أدخلوا البلاد في محنة كبيرة في أن يكون لنا وطن معافى أو لا يكون، ولابد لهم كذلك من الاعتراف بأن حربهم التي أسموها زورًا (حرب الكرامة) لازمها الفشل الذريع، ولابد من إنهائها لاستعدال المسار المدني الديمقراطي مجددًا. ولكي يكون الحوار منتجًا ومثمرًا لابد أولًا أن يتم بين من يكون بينهم خلاف، وإذا ما تم بين المتوافقين سيكون حوارًا مع الذات ولن يكون مفيدًا لحل أزمة بتعقيدات الأزمة السودانية.

ولابد للحوار المنتج أيضًا أن يجري مع القوى الفاعلة والمؤثرة، وبغير ذلك لن يعطي النتيجة المرجوة منه. فالحوار ليس غاية بحد ذاته بل هو وسيلة لغاية أرقى وأسمى، وهي الوصول إلى حل الأزمة والخروج من هذا النفق المظلم. فالصحيح أن يبدأ الحوار بناءً على قناعة عدم جدوى الحرب والعنف والإيمان بالحل السياسي، فكيف والحال هذا أن ينعقد حوار في ظل العنف والقتل، فلا فائدة من حوار لا يصل إلى حل الأزمة ويرسم طريقًا واضحًا وواقعيًا للخروج منها، فالناس قد يتحملون خيبات الأمل لكنهم لن يتحملوا فقدان الأمل في حل الأزمة. وبوضوح أكثر يبقى الحوار الذي نحتاجه هو الحوار الذي يصنع الأمل وليس الذي يقتل الأمل. أما نسخة البرهان الحوارية فيبدو أن المطلوب منها أن ينتج الحوار حواريين لتكريس الأمر الواقع وترفيع البرهان إلى منصب رئيس الجمهورية ودعم استمرار الحرب. وفي ظل هذا الوضع الملتبس والمربك الذي سيجري فيه حوار البرهان المزمع، سيثير مخاوف حقيقية من النهايات التي سيخلص إليها، وما إذا كان سيشكل حلًا حقيقيًا للأزمة المتطاولة، أم أنه سيزيد الأزمة تأزيمًا ويدخل البلاد في دوامة تجاذبات جديدة وتظل الأزمة تراوح مكانها..

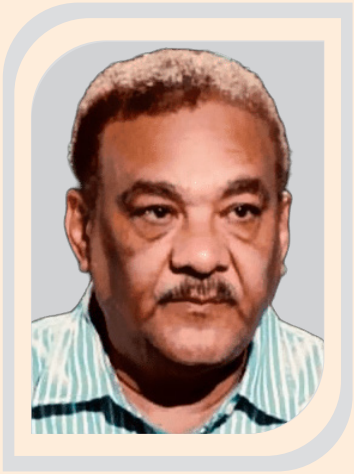

صناعة النسيان – من هزيمة ثورة 1924 إلى محو الرمز

د. وجدي كامل

ملخص

يتناول المقال أسباب تراجع حضور علي عبد اللطيف وثورة 1924 في الذاكرة الوطنية السودانية، مؤكداً أن الهزيمة العسكرية لا تفسر وحدها اختفاء الرمز. ويقارن تجربة علي عبد اللطيف بقادة ثورات هُزمت عسكرياً لكنهم تحولوا لاحقاً إلى رموز وطنية، ليطرح سؤالاً حول الكيفية التي انتقل بها قائد جمعية اللواء الأبيض من رمز لحركة سياسية حديثة إلى شخصية هامشية في السردية الوطنية.

يستند الكاتب إلى أعمال الباحثة إيلينا فيزّادِيني، التي ترى أن ثورة 1924 لم تكن مجرد تمرد ضد الإدارة البريطانية، وإنما تحدياً لبنية سياسية واجتماعية قائمة على النسب والطائفة والمكانة الموروثة. وقد مثل علي عبد اللطيف مشروعاً مختلفاً للشرعية، يقوم على التعليم والانتماء الوطني والمشاركة السياسية، وهو ما جعل قضيته تتجاوز شخصه لتطرح سؤالاً حول من يملك حق تمثيل الأمة السودانية.

يشير إلى أن السلطات الاستعمارية أدركت أن اعتقال قادة الثورة لا يكفي لإنهاء تأثيرها، فوسعت المراقبة والاعتقالات واستهدفت البيئة السياسية التي أنتجتها. لكن الكاتب يرى أن الاستعمار لم يكن العامل الوحيد في تراجع حضور علي عبد اللطيف، إذ أعادت النخب السودانية بعد 1924 ترتيب المجال السياسي، وأصبحت بعض مطالب الإصلاح مقبولة حين تبنتها النخب التقليدية، بينما ظل المشروع الأكثر جذرية للواء الأبيض خارج حدود المجال السياسي السائد.

يخلص الكاتب إلى أن مشكلة علي عبد اللطيف لم تكن كونه قائداً مهزوماً، بل كونه حمل تصوراً مختلفاً للانتماء والشرعية السياسية، يقوم على المواطنة والوطنية بدلاً من القبيلة والطائفة والنسب. ومن ثم، فإن هزيمة ثورة 1924 لم تكن مجرد نهاية لحركة سياسية، بل تعثراً لمحاولة مبكرة لإعادة تعريف الدولة السودانية، وهو ما يفسر استمرار صعوبة استيعاب علي عبد اللطيف بالكامل داخل السردية الوطنية التقليدية.

إذا ما غاب علي عبد اللطيف من مركز الذاكرة الوطنية السودانية، فليس ذلك نتيجة بسيطة لهزيمة ثورة 1924، أو أثرًا مباشرًا للسياسة الاستعمارية وحدها. فلقد عنت الهزيمة العسكرية والسياسية للثورة القضاء على التنظيم وانتهاء لحظة المواجهة. ولكن فإن اختفاء الرمز أو تراجع حضوره في السردية الوطنية له علاقة بأسباب ومؤثرات أخرى. ولطالما قدم لنا التاريخ أمثلة عديدة لثورات هُزمت عسكريًا، لكنها تحولت لاحقًا إلى مكونات أساسية في الذاكرة الجماعية، وصار قادتها رموزًا بانية للهوية الوطنية. فعمر المختار، الذي هُزمت مقاومته وأُعدم على يد الاستعمار الإيطالي، تحول إلى أحد أبرز رموز الهوية الوطنية الليبية. وأحمد عرابي، الذي انتهت ثورته بالهزيمة والنفي، لم يختفِ من الذاكرة المصرية، بل أصبح رمزًا من رموز الحركة الوطنية. وكذلك تحولت هزيمة عبد القادر الجزائري وأسره ونفيه إلى جزء من السردية الوطنية الجزائرية، كما أصبح جوزيبي غاريبالدي، رغم إخفاقات حركته العسكرية والسياسية، أحد الرموز المؤسسة للهوية الوطنية الإيطالية. ومن هنا يطرح مصير علي عبد اللطيف سؤالًا أكثر تعقيدًا: كيف انتقل الرجل من موقع قائد لأكبر حركة سياسية سودانية حديثة إلى موقع هامشي داخل الرواية الوطنية؟ وكيف تحولت تجربة سياسية حملت تصورًا جديدًا للسودان والدولة والمواطنة إلى سيرة شخصية يطغى فيها البعد المأساوي على المشروع الذي مثّله؟ "رغم وجود شارع بوسط الخرطوم باسمه، وتوفر سيرة جمعية اللواء الأبيض وثورة 1924 بكتب المطالعة المدرسية في عدة عهود سياسية، كما وجود أعمال درامية تلفزيونية وإذاعية عن تلك المناسبة الوطنية، ومن ضمنها تجسيد صورة علي عبد اللطيف كقائد لها".

تقدم أعمال إيلينا فيزّادیني، وبخاصة أطروحتها للدكتوراه وكتابها اللاحق حول ثورة 1924، مدخلًا مهمًا لفهم هذه المفارقة. فهي لا تنظر إلى الثورة باعتبارها حادثة عسكرية محدودة أو تمردًا عابرًا ضد الإدارة الاستعمارية، بل باعتبارها لحظة تاريخية كشفت عن صراع أعمق حول معنى السودان، وحول السؤال المتعلق بمن يملك حق تمثيل الأمة.

فالثورة لم تكن مجرد مواجهة بين مجموعة من الضباط والإدارة البريطانية، بل كانت تحديًا لبنية سياسية واجتماعية كاملة قامت على التراتب الاجتماعي، والولاءات التقليدية، وأشكال الشرعية التي استندت إلى النسب والطائفة والمكانة الموروثة.

ولهذا فإن نسيان علي عبد اللطيف لم يكن مجرد إهمال لشخصية تاريخية، وإنما كان مرتبطًا بصعوبة استيعاب المشروع الذي حمله. فقد جاء الرجل من خارج الأطر التقليدية التي كانت تمنح الأفراد مكانتهم السياسية والاجتماعية، وحاول أن يؤسس شرعية مختلفة تقوم على التعليم، والانتماء الوطني، والمشاركة السياسية.

الاستعمار بعد 1924: قمع الثورة وإعادة تشكيل المجال السياسي

تكشف وثائق الفترة التي اعتمدت عليها فيزّادیني أن السلطات البريطانية لم تتعامل مع علي عبد اللطيف باعتباره شخصًا انتهى تأثيره بمجرد اعتقاله، بل باعتباره مركزًا رمزيًا يمكن أن يستمر في إنتاج الحركة التي ارتبط اسمه بها.

فحتى بعد اعتقال القيادة الأولى للواء الأبيض، لم تتوقف مظاهر الاحتجاج. بل اتخذت الحركة أشكالًا جديدة من التعبئة امتدت إلى مناطق مختلفة. ففي بورتسودان، على سبيل المثال، خرجت مظاهرة لاستقبال سجناء سياسيين نُقلوا من الخرطوم، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد المشاركين بلغ نحو ألف شخص، ضموا فئات اجتماعية متنوعة من السودانيين والمصريين والعمال والموظفين.

ثم جاءت أحداث عطبرة وتمرد طلاب المدرسة الحربية لتؤكد أن اسم علي عبد اللطيف أصبح جزءًا من خطاب سياسي يتجاوز شخصه.

وتكتسب مظاهرة طلاب المدرسة الحربية أهمية خاصة؛ لأن الهتافات التي رُفعت خلالها لم تقتصر على الملك فؤاد أو سعد زغلول، بل تضمنت اسم علي عبد اللطيف نفسه. وتنقل فيزّادیني شهادة أحد الطلاب الذين هتفوا:

"Long Live King Fu'ad، Sa'd Zaghlūl، 'Alī 'Abd al-Latīf and Long Live the Nile Valley."

أي:

"يحيا الملك فؤاد، وسعد زغلول، وعلي عبد اللطيف، وتحيا وادي النيل."

تكشف هذه العبارة أن علي عبد اللطيف لم يكن في الوعي السياسي لتلك اللحظة مجرد ضابط سابق أو موظف شارك في احتجاجات،

بل أصبح رمزًا لمشروع سياسي جديد، يجمع بين فكرة التحرر الوطني وفكرة إعادة تعريف الجماعة السياسية.

لكن هنا يظهر السؤال المركزي: إذا كان علي عبد اللطيف قد أصبح رمزًا بهذا الحجم عام 1924، فلماذا انتهى به الأمر إلى العزلة والنسيان؟

لا تكمن الإجابة في القمع الاستعماري وحده، رغم دوره الحاسم، وإنما في التحولات السياسية والاجتماعية التي أعقبت الهزيمة، وفي الطريقة التي أعيد بها ترتيب الذاكرة الوطنية بعد ذلك.

وتكتب فيزّادیني:

"The Intelligence Department slowly realized that the 'neutralization' of the League's leaders had not been sufficient to prevent problems."

(Vezzadini، The Revolution، p 1924 .75)

أي:

"أدرك قسم الاستخبارات تدريجيًا أن تحييد قادة الجمعية لم يكن كافيًا لمنع استمرار المشكلات."

وتكشف هذه الملاحظة أن الإدارة البريطانية أدركت مبكرًا الفرق بين إبعاد القيادة وإنهاء الفكرة. فقد كان اعتقال علي عبد اللطيف ورفاقه نجاحًا أمنيًا، لكنه لم يكن انتصارًا سياسيًا كاملًا.

ولهذا انتقلت السياسة الاستعمارية من استهداف الأشخاص إلى محاولة تفكيك البيئة التي أنتجت الحركة نفسها. فتوسعت الاعتقالات، وتشددت المراقبة، وأصبحت الرسائل والبرقيات والاجتماعات ومظاهر التعاطف مع المعتقلين جزءًا من دائرة الاشتباه السياسي.

وتصف إحدى الشهادات التي تنقلها فيزّادیني ذلك الوضع بقولها:

"The Secret Police are scattered like locusts."

أي:

"إن الشرطة السرية منتشرة كالجراد."

(Vezzadini، p .85)

لم تكن هذه العبارة مجرد وصف لحملة أمنية واسعة، بل تكشف عن محاولة خلق مناخ من الخوف يجعل النشاط السياسي نفسه محفوفًا بالمخاطر.

ومع ذلك، فإن القمع الاستعماري، على أهميته، لا يكفي وحده لتفسير مصير علي عبد اللطيف في الذاكرة الوطنية. فقد استطاعت الإدارة البريطانية هزيمة الثورة عسكريًا، لكنها لم تكن القوة الوحيدة التي أسهمت

لاحقًا في إعادة تشكيل صورة الرجل وموقعه في التاريخ.

النخب الوطنية بعد 1924: وراثة السياسة دون وراثة المشروع

تكشف صفحات إيلينا فيزّادِيني عن تحول مهم حدث بعد أحداث عام 1924. فالهزة التي أحدثتها الثورة لم تختفِ بانتهاء المواجهات، بل دفعت قطاعات من النخبة السودانية التقليدية إلى إعادة التفكير في علاقتها بالحكم الاستعماري، وفي الوسائل التي يمكن من خلالها التعبير عن المطالب السياسية.

وتشير فيزّادِيني إلى أن الأعيان، والشخصيات الدينية، والتجار، بدأوا يعقدون اجتماعات سياسية ويناقشون قضايا تتعلق بالمشاركة في الإدارة، وضرورة الاستشارة، وتقليل هيمنة السلطة البريطانية.

وتكتب:

"The balance of power was shifting، and the government had to face the consequences." (Vezzadini، p. 89)

أي:

"كان ميزان القوة يتحول، وكان على الحكومة أن تواجه النتائج."

غير أن هذا التحول يحمل مفارقة أساسية. فقد أصبحت بعض المطالب السياسية مقبولة عندما جاءت من النخب التقليدية، بينما ظل المشروع الأكثر جذرية الذي حمله علي عبد اللطيف خارج حدود المجال السياسي المقبول.

فاللواء الأبيض لم يطالب فقط بإصلاحات إدارية، أو بمشاركة محدودة في إدارة الدولة، وإنما طرح سؤالًا أكثر عمقًا: من هو السوداني؟ وعلى أي أساس تُبنى الدولة السياسية؟

وكان هذا السؤال أكثر إزعاجًا من مجرد المطالبة بمقاعد استشارية أو تحسين شروط المشاركة داخل النظام القائم، لأنه كان يمس الأساس الذي تقوم عليه الشرعية نفسها.

من هزيمة الحركة إلى عزل الرمز: كيف بدأ إنتاج النسيان؟

ثالثًا: مشكلة علي عبد اللطيف... أنه لم يكن مجرد سياسي خاسر

لا يتعامل التاريخ مع جميع المهزومين بالطريقة نفسها. فبعض الشخصيات التي خسرت معاركها السياسية تتحول لاحقًا إلى رموز مؤسسة للذاكرة الوطنية، بينما يتراجع آخرون إلى الهامش، ليس لأن أدوارهم كانت أقل أهمية، وإنما لأن المشاريع التي ارتبطوا بها ظلت عصية على الاندماج الكامل داخل الرواية التي اختار المجتمع أن يروي بها تاريخه.

ومن هذه الزاوية تبدو تجربة علي عبد اللطيف مختلفة عن كثير من الشخصيات التي ارتبطت بتاريخ السودان الحديث. فقد استطاعت الذاكرة الوطنية أن تستوعب أسماء كثيرة من قادة الحركة الوطنية، لكنها ظلت أقل قدرة على استيعاب الرجل الذي حاول، منذ وقت مبكر، أن يقترح مصدرًا جديدًا للشرعية السياسية.

لم يكن علي عبد اللطيف شيخ طائفة، ولا زعيم قبيلة، ولا وريثًا لبيت ديني أو اجتماعي ذي نفوذ. كانت شرعيته تنبع من موقع مختلف؛ من التعليم الحديث، والخبرة العسكرية، والإيمان بأن الانتماء إلى الوطن يمكن أن يكون أساسًا للعمل السياسي، وأن المواطنة قادرة، ولو بصورة نظرية، على تجاوز الفوارق التي حددت مكانة الأفراد داخل المجتمع التقليدي.

ومن هنا تكتسب ملاحظات يوشيكو كوريتا حول مفهوم «المنبتين» أهمية خاصة، وإن كانت تحتاج إلى مراجعة نقدية. فالمشكلة لم تكن أن هؤلاء الضباط والمتعلمين كانوا بلا جذور اجتماعية، أو أنهم انفصلوا عن مجتمعهم، بل إنهم كانوا ينتمون إلى السودان وفق تعريف مختلف للانتماء؛ تعريف يقوم على الوطن والوطنية، لا على الروابط التقليدية وحدها.

لقد حاولوا نقل فكرة الانتماء من دائرة العلاقات الموروثة التي تمنح المكانة عبر القبيلة أو الطائفة أو النسب، إلى رابطة سياسية أوسع يمثلها الوطن بوصفه إطارًا جامعًا للمواطنين.

ولعل هذا ما جعل تجربة علي عبد اللطيف تبدو، في زمانها، أكثر راديكالية مما تبدو عليه اليوم. فقد كان يتحرك داخل مجتمع ما تزال المكانة الاجتماعية والسياسية فيه تُكتسب، بدرجة كبيرة، عبر الانتماءات التقليدية، بينما كان يدافع عن تصور مختلف تصبح فيه المكانة السياسية ثمرة المشاركة العامة والانتماء إلى وطن مشترك.

وعند هذه النقطة لا تبدو هزيمة ثورة 1924 مجرد إخفاق لتنظيم سياسي أو نهاية لمسيرة قائد، وإنما تكشف أيضًا عن تعثر إحدى المحاولات المبكرة لإعادة تعريف الشرعية السياسية في السودان.

وربما لهذا السبب بقي علي عبد اللطيف شخصية يصعب احتواؤها داخل السردية الوطنية التقليدية؛ فهو لم يكن يمثل مجرد فصل من الماضي، بل ظل يحمل سؤالًا مفتوحًا حول الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة الحديثة.

مناورة على جثة بلد منهارة

البرهان يحاور البرهان

أيُعقل أن تسألوني هذا السؤال؟! هكذا رد أحد القيادات السياسية في تحالف قوى التغيير الجذري على سؤال «أفق جديد» بشأن موقف التحالف من الحوار الذي دعا إليه القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ولم تكن نبرته بحاجة إلى كثير من التأويل لفهم المسافة التي تفصل بين الدعوة وموقف قطاع واسع من القوى المدنية التي لم تعد ترى في أي مبادرة تصدر عن قيادة الجيش مجرد دعوة بريئة إلى الجلوس، وإنما تقرأها في سياق طويل من المحاولات التي سبقت الحرب، ثم جاءت الحرب لتجعل كلفة أي تسوية سياسية أكثر قسوة وتعقيداً. قال القيادي إن التحالف «رفض مكافأتهما مجتمعين» ـ في إشارة إلى البرهان حميدتي ـ على انقلاب 25 أكتوبر، متسائلاً كيف يمكن بعد ذلك أن «يكافئ أحدهما على هذه الحرب» بالانضمام إلى حوار لا يريد منه، بحسب تقديره، إلا إطالة أمد جلوسه على كرسي السلطة، قبل أن يمضي في حديثه إلى قائلا نحن اختلفنا مع القوى المدنية لانها كلما لوّح لها العسكريون بقليل من السلطة هرعت إليهم، ثم أطلق عبارته الأكثر حدة حين قال إن المكافأة التي يستحقها قادة الحرب، في رأيه، ليست مقاعد السلطة ولا طاولة الحوار، وإنما «حبل المشنقة»، وإنه لا يرى معهم حواراً أو جلوساً، وإنما تسليم السلطة التي بأيديهم والذهاب إلى سجن كوبر انتظاراً لمصيرهم أمام العدالة.

ولم يكن الرجل، وهو يتحدث بهذه القسوة، سياسياً عابراً على هامش المشهد؛ فهو ممن عركتهم السياسة السودانية طويلاً ، ولذلك بدا مدركاً أن عباراته لا تصلح لأن تمر كحديث عابر في مجلس خاص، فعاد بعد ذلك وطلب عدم نشر حديثه باسمه، لا لأنه تراجع عن مضمونه، وإنما لأنه يتوقع أن يصدر التحالف خلال الأيام المقبلة بياناً تفصيلياً يحدد موقفه من دعوة البرهان ومن المبادرات المطروحة لإنهاء الحرب، وبالتالي فإن ما قاله يمكن قراءته باعتباره تعبيراً عن المزاج السياسي داخل ظل يرى منذ انقلاب أكتوبر أن المشكلة السودانية لا يمكن حلها بإعادة تدوير السلطة العسكرية في صيغ مدنية جديدة. ومع ذلك، فإن أهمية حديثه لا تأتي من كونه الموقف النهائي للتحالف بقدر ما تكمن في أنه يضع إصبعه على الجرح الذي ستواجهه مبادرة البرهان منذ لحظة ولادتها: أزمة الثقة؛ إذ كيف يمكن إقناع قوى سياسية بأن دعوة الحوار تستهدف إنهاء الأزمة، بينما صاحبها ما زال يتحدث بلغة النصر العسكري، ويعلن في الخطاب نفسه مواصلة الحرب حتى «استكمال تطهير أرض السودان»؟

من هنا تبدأ قراءة خطاب البرهان، لا من منصة المناسبة العسكرية ولا من الكلمات الاحتفالية التي تليق بذكرى سودنة قيادة القوات المسلحة، وإنما من هذه المفارقة التي ظلت معلقة فوق الخطاب كله؛ قائد جيش يقود حرباً منذ أكثر من ثلاث سنوات، ويقول إن خصمه إلى زوال، ثم يفتح في الوقت ذاته باباً لحوار سوداني شامل. وفي السياسة لا يمكن المرور على هذه المفارقة باعتبارها مجرد اختلاف في اللغة، لأن معنى الحوار يتغير تماماً بحسب موقع المتحدث منه؛ فإذا كان البرهان يعتقد أن الدعم السريع في طريقه إلى النهاية، وأن الجيش قادر على استكمال مهمته العسكرية وتحقيق الحسم، فإن دعوة الحوار تبدو أقرب إلى محاولة لترتيب مرحلة ما بعد الانتصار، أما إذا كان يدرك أن الحرب لن تنتهي عسكرياً مهما طال أمدها، وأن البلاد لا يمكن أن تستعيد عافيتها من دون تسوية سياسية تشمل أطراف الصراع والقوى المدنية والمجتمعات التي مزقتها الحرب، فإن الخطاب كان يحتاج إلى لغة أخرى، أكثر اعترافاً بالواقع وأقل احتفالاً بالانتصار.

ولعل المشكلة الكبرى في خطاب البرهان أنه لم يقدم هذه الإجابة، بل ترك الباب مفتوحاً أمام القراءتين معاً، فظل منطق الحرب حاضراً بقوة في مفرداته، بينما جاء الحوار كأنه المسار السياسي الذي يمكن أن يبدأ بعد أن تقول البنادق كلمتها الأخيرة. وهذه ليست طريقة سهلة لبناء عملية سلام، لأن الحوار السياسي الجاد لا يبدأ عادة من نقطة يطلب فيها أحد الأطراف من الآخر أن يسلّم سلاحه أولاً ثم يجلس، وإنما يبدأ عندما يدرك الجميع أن استمرار الحرب لم يعد قادراً على إنتاج النتيجة التي يريدها أي طرف، وأن الدولة التي يتقاتلون باسمها تتآكل تحت أقدامهم جميعاً. ومن هنا فإن شروط البرهان التي ظلت تدور حول تسليم السلاح والتجمع في مناطق محددة وعودة المواطنين قبل البحث في مستقبل المقاتلين، يمكن فهمها من منظور الدولة باعتبارها دفاعاً عن احتكارها للسلاح، لكنها في ميزان التفاوض السياسي تبدو أقرب إلى شروط استسلام منها إلى أرضية تفاوض؛ فالطاولة تصبح، في هذه الحالة، امتداداً للميدان، ويصبح الحوار مجرد وسيلة لإقناع الخصم بما لم يستطع السلاح فرضه عليه.

وهذا تحديداً ما يجعل موقف القيادي في تحالف التغيير الجذري أكثر من مجرد رفض سياسي للمبادرة، فهو يعبر عن تيار يرى أن المشكلة السودانية ليست في غياب الحوار، وإنما في طبيعة السلطة التي تدعو إليه، وفي السؤال المتعلق بما إذا كان الحوار سيؤدي إلى تأسيس دولة جديدة أم إلى منح السلطة القائمة فرصة أخرى لإعادة ترتيب بقائها. قد

تكون لغة القيادي شديدة القسوة، وقد تبدو عباراته عن «حبل المشنقة» أقرب إلى لغة الغضب السياسي منها إلى شروط بناء السلام، لكن خلف هذه اللغة سؤال لا يمكن إسقاطه بسهولة من الحساب: هل ستكون نهاية الحرب مدخلاً إلى محاسبة من قادوا البلاد إلى الكارثة، أم ستكون مناسبة لمنحهم شرعية سياسية جديدة بعد أن فشلوا في منع الحرب أو إنهائها؟ وهذا السؤال ليس سؤال تحالف التغيير الجذري وحده، وإنما سيظهر بصورة أو أخرى أمام كل القوى المدنية التي ستفكر في الاستجابة لدعوة البرهان.

خمس سنوات بين خطابين

ولفهم عمق هذه الشكوك، لا بد من العودة خمس سنوات إلى الوراء، إلى مدينة شندي، وإلى مناسبة عسكرية تكاد تكون صورة قديمة للمشهد الذي يحاول البرهان رسمه اليوم. ففي الذكرى الثامنة والستين لسودنة قيادة القوات المسلحة، وقف الرجل نفسه يتحدث في لحظة كانت فيها البلاد قد دخلت مرحلة الانفجار السياسي الذي اعقب انقلاب 25 أكتوبر، وكانت الشوارع تضغط بكل قوتها ضد عودة العسكر إلى واجهة الحكم. يومها لم يتردد البرهان في الدفاع عن وجود الدعم السريع داخل المنظومة الأمنية والسياسية، وقال إن القوات المسلحة والدعم السريع والشرطة «يد واحدة»، مؤكداً أن أحداً لن يستطيع إخراجها من المشهد السياسي، وكان واضحاً لمن تابع ذلك الخطاب أن الرسالة موجهة إلى القوى المدنية التي كانت تطالب بإعادة تعريف علاقة المؤسسة العسكرية بالدولة وبالحياة السياسية، وإن لم يسمِّ البرهان قوى الحرية والتغيير باسمها صراحة.

كان السودان يومها مختلفاً، لكن المفارقة أن الرجل نفسه يعود الآن إلى المناسبة ذاتها تقريباً، وقد تغير كل شيء حوله إلا أن السؤال الأساسي ما زال قائماً: ما موقع الجيش في السياسة؟ ففي شندي كان الدعم السريع حليفاً داخل المعادلة العسكرية، وكانت الأزمة تدور حول الشراكة بين المدنيين والعسكريين وحول من يملك القرار في الدولة، أما اليوم فقد تحول الحليف إلى عدو، وتحولت الشراكة إلى حرب، وتحولت الدولة نفسها إلى جغرافيا موزعة بين قوى عسكرية مختلفة، وأصبح السؤال الذي كان يبدو آنذاك نظرياً حول مستقبل العلاقة بين الجيش والسياسة سؤالاً وجودياً يتعلق بمستقبل السودان كله.

وهنا تكمن المفارقة الأكثر مرارة؛ ففي ذلك الوقت كان البرهان يحذر من محاولات إخراج الدعم السريع من المشهد، بينما يقود اليوم حرباً لإخراجه منه، وكان يتحدث عن وحدة الأجهزة العسكرية والأمنية بينما أصبحت تلك الوحدة نفسها واحدة من أكبر ضحايا الحرب، وكان الخلاف السياسي يدور حول الانتقال والشراكة والانتخابات، أما اليوم فقد أصبح السودان أمام مدن مدمرة، وملايين النازحين واللاجئين، واقتصاد منهك، ومؤسسات دولة أصابها الوهن، ومجتمعات فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها على العيش الطبيعي، وقوى مسلحة تملك مناطق نفوذ لا يمكن تجاهلها في أي حديث جاد عن المستقبل.

ولذلك فإن المقارنة بين خطاب شندي وخطاب الذكرى الثانية والسبعين لسودنة قيادة القوات المسلحة ليست استعراضاً للماضي بقدر ما هي محاولة لفهم طريقة تفكير السلطة في التعامل مع الأزمة؛ ففي المرتين تظهر المؤسسة العسكرية في قلب المعادلة السياسية، وفي المرتين تأتي الدعوة أو الإشارة إلى الحوار من موقع القوة، وفي المرتين يظل السؤال المتعلق بحدود الدور السياسي للجيش معلقاً. غير أن الفارق هذه المرة أن البلاد دفعت ثمن السنوات السابقة دماً وخراباً، ولم يعد ممكناً التعامل

عرمان: لا يكفي حوار جزئي.. المطلوب مقاربة شاملة تنهي الحرب وتخاطب جذورها.

مع الأزمة كما لو أنها خلاف سياسي عادي يمكن حله بتسوية بين النخب.

من الانقلاب إلى الحرب

بعد انقلاب 25 أكتوبر، لم تكن المشكلة التي واجهت البرهان ، وإنما كانت مشكلة شرعية سياسية بالدرجة الأولى؛ فالشوارع رفضت الانقلاب، والقوى المدنية رفضت الاعتراف به، وفشلت محاولات صناعة حاضنة سياسية واجتماعية واسعة له، وحاولت السلطة العسكرية عبر تجميع عدد من قيادات الإدارات الأهلية والطرق الصوفية وبعض القوى السياسية أن تصنع لنفسها قاعدة اجتماعية تستطيع من خلالها تجاوز العزلة التي فرضتها عليها الثورة. ثم جاءت محاولات الحوار التي ارتبط بعضها بمسار «روتانا»، وتوالت الوساطات والضغوط الإقليمية والدولية، إلى أن وجد البرهان نفسه مضطراً إلى الدخول في مسار تفاوضي أفضى لاحقاً إلى الاتفاق الإطاري، قبل أن ينتهي كل شيء إلى الحرب المفتوحة بين الجيش والدعم السريع.

في تلك المرحلة كان الحوار بالنسبة إلى السلطة العسكرية وسيلة للخروج من مأزق سياسي، أما اليوم فإن المبادرة تأتي من موقع مختلف تماماً؛ فالبرهان لا يقف أمام شارع غاضب ، وإنما أمام بلد ممزق بالحرب، ومعسكر عسكري واسع يستند إليه، وخصم مسلح يسيطر على مناطق واسعة، وقوى مدنية متفرقة لا تثق في المؤسسة العسكرية ولا تتفق في ما بينها على مستقبل المرحلة الانتقالية. ولذلك فإن استدعاء تجربة الحوار السابقة لا يعني أن التاريخ يعيد نفسه حرفياً، وإنما يعني أن بعض الأدوات القديمة يجري استدعاؤها في ظروف جديدة أكثر خطورة.

خريطة تغيرت

أحد أكثر جوانب الخطاب ضعفاً هو أنه لم يعترف بما يكفي بحقيقة أن الحرب أعادت رسم الخريطة السياسية والجغرافية للسودان، وأن الحديث عن استعادة السيطرة لا يمكن أن يحجب حقيقة أن سنوات القتال صنعت مراكز قوة جديدة يصعب تجاوزها بمجرد إعلان الانتصار. فقوات الدعم السريع تفرض نفوذاً واسعاً في دارفور، وتدور معارك ونزاعات نفوذ في كردفان والنيل الأزرق، وتتداخل التحالفات بين القوى المسلحة، بما فيها الحركة الشعبية ـ شمال، مع مصالح محلية وإقليمية

الجيش كسب معارك مهمة لكنه لم يكسب الحرب.. والسلام يحتاج حواراً مع جميع أطراف النزاع.

جعلت الحرب أكثر تعقيداً من مجرد مواجهة بين مؤسسة عسكرية ومجموعة متمردة.

ومن الخطأ السياسي أن يُبنى الحوار على خريطة قديمة للسودان، لأن أي عملية سلام جادة ينبغي أن تبدأ من الاعتراف بالواقع كما هو، لا كما ترغب الأطراف في أن يكون. فالخصم الذي تسيطر قواته على مساحات واسعة، وتملك قيادة وتنظيماً وموارد وتحالفات، لا يختفي بمجرد وصفه بأنه «إلى زوال»، كما أن وجوده على طاولة التفاوض لا يعني منحه شهادة شرعية، وإنما يعني الاعتراف بأنه جزء من المشكلة التي يجب حلها إذا كان الهدف هو إعادة بناء دولة واحدة.

السودان الغائب

يتحدث البرهان في خطابه عن الشعب السوداني ووحدة السودان والدولة السودانية، لكن المواطن الذي عاش الحرب لا يظهر بالقدر الكافي في تفاصيل المبادرة. أين الملايين الذين اقتُلعوا من بيوتهم؟ أين سكان الخرطوم ودارفور وكردفان والنيل الأزرق الذين عاشوا سنوات تحت القصف والخوف والنزوح؟ أين أسر القتلى والمفقودين؟ أين الأطفال الذين انقطعت مدارسهم؟ أين أصحاب الأعمال الذين فقدوا مصادر رزقهم؟ وأين المجتمعات التي تحولت الحرب بالنسبة إليها من حدث سياسي إلى نمط حياة؟

هذه ليست أسئلة إنسانية جانبية، وإنما هي صلب أي مشروع للسلام، لأن الحرب لم تكن مجرد معركة بين قوتين عسكريتين، وإنما كارثة اجتماعية أعادت تشكيل حياة ملايين السودانيين. ولذلك فإن الحديث عن «حوار سوداني شامل» يظل ناقصاً ما لم يحدد من هو السوداني الذي سيجلس إلى الطاولة، ومن يمثل النازحين واللاجئين والمجتمعات المحلية، ومن يمثل القوى التي رفضت طرفي الحرب، ومن يضمن ألا يتحول الحوار إلى اجتماع بين النخب المسلحة والسياسية بينما يظل المجتمع الذي دفع الثمن الأكبر خارج القاعة.

استقلال من؟

يقول البرهان إن الدولة لن تكون الجهة المنظمة للحوار، ولن تفرض أجندته أو مخرجاته، وإنها ستوفر الدعم اللوجستي والضمانات القانونية والسياسية والأمنية، وهذه صيغة تبدو في ظاهرها مطمئنة، لكنها تحمل في داخلها سؤالاً أكبر عن استقلال

العملية نفسها؛ فمن يختار الجهة المنظمة؟ ومن يحدد المشاركين؟ ومن يضمن ألا يتحول الدعم اللوجستي والأمني إلى نفوذ سياسي؟ ومن يملك حق تفسير الضمانات؟ ومن يحسم الخلاف إذا اختلف المشاركون حول مخرجات الحوار؟

في السياسة، لا يكفي أن تقول السلطة إنها لن تدير الحوار، إذا كانت تملك في الوقت نفسه مفاتيح البيئة التي سيجري فيها الحوار. الاستقلال الحقيقي لا يكون في النصوص وحدها، وإنما في طريقة تشكيل العملية، وفي قبول جميع الأطراف بقواعدها، وفي وجود ضمانات مستقلة لا يستطيع طرف واحد تعديلها متى شاء.

الحصانات والثقة

ولعل حديث البرهان عن الحصانات ووقف الإجراءات الجنائية يكشف بوضوح حجم أزمة الثقة التي تحاول المبادرة تجاوزها؛ فمن الطبيعي أن يحتاج سياسي أو ناشط أو قيادي مسلح إلى ضمانات إذا كان سيجلس مع سلطة يخشى أن تستخدم مؤسساتها القانونية والأمنية ضده، لكن السؤال الأعمق هو لماذا يحتاج السوداني أصلاً إلى حصانة استثنائية كي يمارس حقه في الحوار السياسي؟

الحوار الحقيقي لا يبنى فقط على ضمان ألا يُعتقل المشاركون أثناء الاجتماع، وإنما على خلق مناخ يستطيع فيه الناس انتقاد السلطة بعد انتهاء الاجتماع من دون خوف. وإذا كانت الدولة تريد بالفعل فضاءً عاماً مفتوحاً، فإن المطلوب ليس حماية المشاركين في قاعة الحوار فقط، وإنما إعادة فتح المجال السياسي والإعلامي كله، لأن الحرية التي تبدأ عند باب القاعة وتنتهي عند الخروج منها ليست حرية سياسية، وإنما استثناء مؤقت.

مثلث الاستقرار

ولعل أكثر عبارات الخطاب دلالة قوله إن الجيش والشعب في «أكمل مراحل الانسجام»، وإن الحوار سيكمل «مثلث الاستقرار» بين الجيش والشعب والنخب، وهي عبارة تكشف، من حيث لا يقصد قائلها ربما، استمرار حضور المؤسسة العسكرية في قلب التصور السياسي للدولة. فالجيش في الدولة الديمقراطية ليس ضلعاً سياسياً موازياً للشعب والنخب، وإنما مؤسسة وطنية تخضع للدستور والقانون والسلطة المدنية، ودوره هو حماية الدولة لا المشاركة في تحديد من يحكمها.

إنهاء اختطاف الدولة من الإسلاميين شرط للاستقرار وبناء جيش وطني واحد.

وهنا تعود الأزمة السودانية القديمة نفسها؛ فمنذ الاستقلال ظل الجيش يدخل السياسة في كل مرة بحجة حماية الدولة، ثم يتحول بمرور الوقت إلى طرف في الصراع حول السلطة، ثم يأتي السياسيون للبحث عن صيغة شراكة معه، فتتعطل عملية الانتقال، ثم ينفجر الشارع، ثم يأتي انقلاب جديد، وهكذا تستمر الدائرة. وإذا كان البرهان يريد بالفعل أن يكون حواره مختلفاً عن كل الحوارات السابقة، فإن السؤال الأول الذي يجب أن يكون على طاولته هو: ما العلاقة التي يريدها السودان بعد الحرب بين الجيش والسياسة؟

خطاب للداخل

ولأن الخطاب جاء في مناسبة عسكرية، كان من الطبيعي أن يحتفي بالقوات المسلحة وبالأجهزة الأمنية والقوات المشتركة والمقاومة الشعبية والقوى التي ساندت الجيش خلال الحرب، لكن المشكلة أن البرهان أراد للخطاب في الوقت نفسه أن يكون نقطة انطلاق لعملية سياسية وطنية. وهنا كان ينبغي أن تتغير اللغة، لأن السلام يحتاج إلى مفردات مختلفة عن مفردات التعبئة العسكرية؛ يحتاج إلى الاعتراف بالخسارة بقدر الاحتفاء بالصمود، وإلى مخاطبة الخصوم بلغة سياسية بدلاً من مخاطبتهم باعتبارهم أعداء ينبغي القضاء عليهم، وإلى الاعتراف بأن الدولة لا يمكن أن تعود إلى عافيتها إذا ظل نصف المجتمع تقريباً يرى أن السلطة لا تستمع إلا إلى الذين يقفون معها.

فالسلام لا يبدأ من تعداد حلفاء الحرب، ولا يمكن أن يكون خطاباً لجمهور واحد ثم يتحول فجأة إلى دعوة لجمهور آخر كي يأتي إلى الطاولة.

صمود والجذريون

ومن هنا يمكن فهم اختلاف مواقف القوى المدنية من المبادرة. فـ«صمود» لم يغلق الباب أمام الحوار بصورة مطلقة، لكنه وضع شرطاً واضحاً يتمثل في أن يكون الهدف النهائي للحوار هو إيقاف الحرب، بينما يبدو تحالف قوى التغيير الجذري أكثر تشدداً، وهو ما تعكسه بوضوح إفادة قياديه لـ«أفق جديد». وفي الحالتين، رغم اختلاف اللغة والدرجة، هناك نقطة مشتركة تستحق التوقف عندها: لا أحد يريد

أن يتحول الحوار إلى وسيلة لإعادة إنتاج السلطة القائمة.

وهذا يعني أن البرهان لا يواجه فقط سؤال قبول الدعوة أو رفضها، وإنما يواجه سؤالاً أعمق يتعلق بالهدف النهائي منها. إذا كان يريد حواراً لإنهاء الحرب، فعليه أن يوضح كيف يمكن أن يقود الحوار إلى وقف إطلاق النار، وكيف ستتوقف العمليات العسكرية أثناءه، وكيف ستشارك الأطراف التي لا تثق به، وكيف ستُدار المرحلة الانتقالية بعده. أما إذا كان الحوار سيجري بينما تستمر الحرب حتى «التطهير» و«النصر»، فإن خصومه سيقرأونه بوصفه مساراً سياسياً موازياً للمعركة، لا طريقاً لإنهائها.

خطر التقسيم

والوقت هنا ليس محايداً؛ فكل يوم تستمر فيه الحرب يخلق واقعاً جديداً، وكل قوة تسيطر على مساحة من الأرض تبدأ في بناء شبكاتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ومع مرور الوقت تصبح سلطات الأمر الواقع أكثر رسوخاً، ويصبح تفكيكها أصعب، ويصبح الانقسام أكثر من مجرد نتيجة للحرب، بل بنية لها مصالح وأطراف مستفيدة منها.

وهذا هو الخطر الذي لم يأخذ مساحة كافية في خطاب البرهان: أن السودان قد يصل إلى مرحلة لا يكون فيها السؤال كيف نوقف الحرب، وإنما كيف ندير الانقسام الذي صنعته الحرب. وعند تلك النقطة ستكون كلفة الوحدة أكبر بكثير، لأنك لن تكون أمام جيش وقوة مسلحة فقط، وإنما أمام واقعين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين نشآ على جانبي خطوط القتال.

السؤال الذي لم يُجب عنه

كان يمكن للخطاب أن يكون أكثر قوة وتأثيراً لو أن البرهان طرح على نفسه وعلى جمهوره أسئلة صعبة بدلاً من الاكتفاء بإطلاق المبادرة: هل الجيش مستعد لتسوية لا يكون فيها منتصراً؟ هل تقبل القيادة العسكرية بانتقال سياسي جديد؟ هل تقبل المؤسسة العسكرية في نهاية المطاف بالخضوع الكامل للسلطة المدنية؟ هل يمكن إعادة بناء جيش وطني واحد لا يكون طرفاً في السياسة؟ وما مصير بقية القوى المسلحة؟ ومن يملك قرار الدولة خلال الفترة الانتقالية؟ وهل يستطيع أنصار الدعم السريع والحركة الشعبية ـ شمال أن يجلسوا إلى الطاولة بوصفهم أطرافاً سودانية، أم أن المطلوب منهم أولاً أن يعلنوا الهزيمة ثم يأتوا؟

هذه الأسئلة هي التي ستحدد جدية المبادرة، وليس عدد المؤيدين لها أو عدد الذين سيحضرون الاجتماع الأول.

لماذا لا يجتمع الجيش مباشرة مع حمدوك وقوى إعلان المبادئ والجذريين والقوى المناهضة للحرب؟

بين شندي واليوم

وبين خطاب شندي وخطاب الذكرى الثانية والسبعين لسودنة قيادة القوات المسلحة، يمكن قراءة خمس سنوات كاملة من التحولات السودانية؛ في شندي كان البرهان يتحدث عن جيش ودعم سريع وشرطة تمثل «يداً واحدة»، واليوم يقود الجيش حرباً ضد الدعم السريع، وفي شندي كان الخلاف حول من يملك القرار في المرحلة الانتقالية، واليوم أصبح السؤال حول ما إذا كانت الدولة نفسها ستبقى موحدة، وفي شندي كانت الشوارع تطالب بالحكم المدني، واليوم أصبحت المدن نفسها بحاجة إلى إعادة بناء، وفي شندي كانت السياسة تتصارع على مستقبل السودان، أما اليوم فقد أصبحت الحرب هي التي تصوغ مستقبل السودان على الأرض.

لهذا فإن الخطاب الجديد لا يمكن قراءته بمعزل عن القديم، ولا يمكن النظر إلى دعوة الحوار باعتبارها حدثاً منفصلاً عن المسار الذي بدأ بانقلاب أكتوبر ثم انتهى إلى الحرب. فالمسافة بين الخطابين ليست خمس سنوات فقط، وإنما ملايين النازحين والقتلى والمصابين، ومدن دمرت، ومؤسسات انهارت، وثقة سياسية تبخرت، وأجيال كاملة دخلت الحرب وهي لا تعرف السودان الذي كان قبلها

مناورة أم بداية؟

هنا تعود عبارة القيادي في تحالف التغيير الجذري إلى مكانها الطبيعي في التقرير؛ فالرجل لا يرى في دعوة البرهان بداية لمرحلة جديدة، وإنما يخشى أن تكون محاولة جديدة لإدارة السلطة، ولذلك جاء رفضه حاداً إلى الحد الذي جعل الحوار نفسه يبدو في نظره نوعاً من المكافأة. قد تكون هذه القراءة متشددة، وقد يختلف معها كثيرون ممن يرون أن الحوار، مهما كانت نوايا الداعين إليه، يظل أفضل من استمرار الحرب، لكن لا يمكن تجاهل السؤال الذي يقف خلفها: ماذا سيخسر البرهان إذا فشل الحوار، وماذا سيخسر السودان إذا نجح الحوار من دون أن ينهي الحرب؟

السؤال الثاني أخطر من الأول، لأن السودان لا يحتاج إلى نجاح شكلي لمبادرة سياسية، وإنما يحتاج إلى نهاية حقيقية للحرب.

ما بعد الدم

السودان اليوم لا يحتاج إلى حوار يوزع المقاعد بين القوى المتصارعة، ولا إلى تسوية تعيد تدوير الوجوه التي ظلت تتناوب على السلطة بينما تتسع المسافة بين الدولة والمجتمع، وإنما يحتاج إلى عملية سياسية تعيد تأسيس الدولة نفسها على قواعد جديدة، تبدأ بوقف الحرب، ثم تعالج قضية الجيش والدعم السريع والحركات المسلحة، وتفتح الباب أمام انتقال مدني حقيقي، وتضع العدالة في مكانها، وتعيد للنازحين واللاجئين حقهم في العودة، وتطلق عملية واسعة لإعادة الإعمار، وتمنع مرة واحدة وإلى الأبد تحويل القوات المسلحة إلى طرف سياسي.

فالمشكلة ليست أن البرهان دعا إلى الحوار؛ فالحوار في نهاية المطاف هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يخرج السودان من الحرب من دون أن يترك وراءه حرباً أخرى كامنة. المشكلة أن الدعوة جاءت وهي محملة بمنطق الحرب، وبثقة المنتصر قبل أن تقع نهاية المعركة، وبشروط أقرب إلى الاستسلام منها إلى التفاوض، وبخطاب يجعل الجيش طرفاً مركزياً في مثلث الحكم بدلاً من أن يعيده إلى موقعه الطبيعي كمؤسسة وطنية.

ردود أفعال

لم تحتج دعوة البرهان إلى الحوار السياسي داخل السودان إلى وقت طويل حتى تكشف حجم الفجوة التي تفصل بين صاحب المبادرة والقوى المدنية التي يفترض أن تكون واحدة من ركائز أي عملية سياسية مقبلة؛ فمنذ ان تسربت أصداء الخطاب الذي أطلق فيه القائد العام للقوات المسلحة مبادرته، استبقت الردود الإعلان الرسمي وتوالت من داخل القوى المدنية، لا باعتبارها مجرد تحفظات على تفاصيل الدعوة، وإنما باعتبارها اعتراضاً على فلسفة المبادرة ومكانها وتوقيتها والجهة التي تقف خلفها والغاية التي يمكن أن تنتهي إليها. وفي مقدمة هذه الأصوات جاء التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، الذي اختار أن يضع موقفه في بيان مكتوب، واضح اللغة، لا يترك مساحة كبيرة للمناورة، مؤكداً أنه لم يتلق أي اتصال رسمي أو غير رسمي بشأن المبادرة، ولم يشارك في أي ترتيبات متصلة بها، قبل أن يذهب إلى السؤال الأهم: ما قيمة الحديث عن الحوار إذا لم يكن الهدف الأول منه وقف الحرب التي مزقت السودان؟

كان بيان «صمود» أشبه بوضع خط فاصل بين الحوار الذي يمكن أن يكون طريقاً إلى السلام، والحوار الذي يمكن أن يتحول إلى غطاء سياسي للحرب ونتائجها. فالتحالف، الذي ظل منذ اندلاع الحرب يكرر أن الأزمة السودانية لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحل عبر الحسم العسكري، لم يتراجع عن هذا المبدأ، لكنه في الوقت نفسه رفض أن تتحول عبارة «لا حل عسكرياً» إلى تفويض مفتوح لأي مبادرة سياسية لا تضع وقف القتال في مقدمة أولوياتها. ومن هنا جاء تأكيده أن وقف الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية يجب أن يكونا غاية أي عملية سياسية ومدخلها الأول، وصولاً إلى سلام مستدام وانتقال مدني ديمقراطي، وأنه لا معنى لمسار سياسي منفصل عن المسارين الأمني والإنساني، لأن الحوار الذي يجري بينما تستمر المدافع في إطلاق النار قد يتحول ببساطة إلى عملية تفاوض على إدارة الحرب بدلاً من إنهائها.

وهنا تكمن واحدة من أكثر النقاط حساسية في موقف «صمود»، فالمشكلة في نظر التحالف ليست في الحوار من حيث المبدأ، وإنما في الحوار الذي يأتي منفصلاً عن وقف إطلاق النار، أو الحوار الذي يسمح لأحد أطراف الحرب بأن يدخل إلى القاعة محتفظاً بسلاحه وسيطرته العسكرية ثم يستخدم الطاولة السياسية لتثبيت ما حققه في الميدان. ولهذا

يطرح التحالف سؤاله المباشر: أي حوار يمكن أن يجري تحت دوي المدافع؟ وهو سؤال يتجاوز البلاغة السياسية إلى جوهر العملية التفاوضية، لأن أي طرف يجلس إلى طاولة الحوار وهو يملك القدرة على مواصلة الحرب يمتلك في الوقت نفسه وسيلة ضغط على بقية المشاركين، ويصبح الاتفاق رهيناً بميزان القوة العسكرية لا بقدرة الأطراف على تقديم تنازلات سياسية.

ولذلك لم يكتفِ «صمود» بالمطالبة بوقف الحرب، وإنما وضع شرطاً آخر لا يقل أهمية، وهو استقلال العملية السياسية عن هيمنة أي من أطراف الحرب، معتبراً أن أي مسار تفتقر ترتيباته إلى هذه الاستقلالية لن يؤدي إلى السلام، وإنما سيعيد إنتاج منطق الحرب داخل العملية السياسية. وهذه النقطة تمس بصورة مباشرة فكرة الحوار داخل السودان التي طرحها البرهان، لأن مكان انعقاد الحوار ليس مجرد اختيار تنظيمي، بل يحمل دلالة سياسية بالغة؛ فإذا انعقد الحوار في مناطق تخضع لسيطرة طرف واحد، وتحت ترتيبات أمنية وإدارية يوفرها ذلك الطرف، فكيف يمكن إقناع بقية السودانيين بأن الطاولة محايدة؟

طريق التقسيم

ويذهب «صمود» إلى أبعد من ذلك حين يلفت إلى حقيقة لم يعد ممكناً تجاهلها، وهي أن السودان اليوم يعيش انقساماً فعلياً في السيطرة على الأرض، حتى وإن لم يتحول هذا الانقسام بعد إلى تقسيم رسمي للدولة. هناك مناطق تخضع للجيش، وأخرى تقع تحت سيطرة الدعم السريع، ومناطق تتداخل فيها القوى المسلحة والحركات والحلفاء المحليون، وفي ظل هذه الخريطة المعقدة يصبح تنظيم حوار داخل مناطق سيطرة الجيش وحدها قابلاً لأن يتحول، من حيث لا يريد منظموه أو يريدون، إلى اعتراف سياسي بالأمر الواقع الذي صنعته الحرب. ولهذا يحذر التحالف من أن هذا المسار يمكن أن يقود إلى ترسيخ الانقسام بدلاً من إعادة توحيد البلاد، ويعتبر أن وحدة السودان لا يمكن الدفاع عنها بإقامة عملية سياسية فوق جزء من جغرافيته فقط.

لكن أكثر ما يكشف عن عمق الهوة السياسية بين «صمود» والسلطة العسكرية هو موقف التحالف من المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، إذ يرفض بصورة قاطعة أن تكون هذه القوى جزءاً من أي عملية سياسية تستهدف إنهاء الحرب، متهماً إياها بأنها من أشعلت الحرب أو أسهمت في استمرارها وأنها تتكسب من استمرارها. وهذه ليست مسألة تفصيلية بالنسبة للتحالف؛ فهي تمس تعريفه لمن ينبغي أن يكون طرفاً في المرحلة المقبلة، إذ يرى أن القوى التي أسقطتها ثورة ديسمبر لا يمكن أن تعود إلى السلطة عبر بوابة الحرب، ولا ينبغي أن تتحول الكارثة التي عاشها السودانيون إلى وسيلة لإعادة تدوير القوى التي خرجت من المشهد بفعل الثورة.

وهذا الموقف يفتح بالضرورة على واحدة من أعقد قضايا المرحلة المقبلة: هل يمكن بناء سلام سوداني من دون معالجة قضية العدالة؟ وهل يمكن تحقيق مصالحة وطنية إذا جرى تجاوز الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب وما قبلها؟ «صمود» يرفض فكرة العفو السياسي الشامل، ويعتبر أن الإجراءات التي اتخذت ضد القوى المدنية ذات طبيعة سياسية في أصلها، لكنه في المقابل يعلن تمسكه بالعدالة والمساءلة للجميع، بمن في ذلك من أشعلوا الحرب ومن تكسبوا منها ومن ارتكبوا جرائم بحق المدنيين، مع الدعوة إلى تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا التصور تصبح العدالة جزءاً من عملية السلام وليست خصماً لها، لأن السلام الذي يقوم على طمس الجرائم قد يوقف إطلاق النار مؤقتاً، لكنه يترك جذور الصراع حية تحت الرماد.

ومن داخل قيادة «صمود» جاء نائب رئيس حزب المؤتمر السوداني خالد عمر يوسف ليمنح هذا الموقف بعداً أكثر صراحة، عندما ربط بين دعوة البرهان للحوار وبين ما اعتبره مشروعاً أوسع للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية لإعادة إنتاج السلطة عبر الحرب. وفي قراءته لوثيقة «أجندة المستقبل»، التي قال إنها صدرت عن المؤتمر الوطني المحلول في فبراير ٢٠٢٥ بتوقيع أحمد هارون، فإن ما يجري اليوم ليس سلسلة من التطورات المنفصلة، وإنما مسار سياسي متكامل يبدأ بالحسم العسكري ثم ينتقل إلى صيغة حكومية مدنية محدودة، قبل أن ينتهي بحوار داخلي يمنح المؤسسة العسكرية دوراً مركزياً في إدارة الدولة.

لا يكتفي خالد عمر بوصف هذه الرؤية بأنها نظرية سياسية، وإنما يحاول مقارنتها بما حدث بالفعل خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى تشكيل حكومة من الكفاءات، وإلى التعديلات التي عززت سلطات القيادة العسكرية، ثم إلى الدعوة الحالية للحوار داخل السودان. وبغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع تفسيره للوثيقة، فإن أهمية هذا الطرح تكمن في أنه يكشف عن طبيعة المخاوف التي تتحكم في موقف جزء كبير من القوى المدنية؛ فهذه القوى لا ترى في دعوة البرهان مبادرة منفصلة عن بنية السلطة القائمة، وإنما تخشى أن تكون مقدمة لشرعنة وضع سياسي جديد يبقى فيه الجيش في مركز

القرار، بينما تُستخدم واجهات مدنية لتوفير الغطاء السياسي والدولي.

وعند هذه النقطة يصبح الخلاف أكثر من خلاف على مبادرة؛ إنه خلاف على مستقبل الدولة بعد الحرب. خالد عمر يرى أن استمرار الحرب ليس مجرد فشل في الوصول إلى تسوية، وإنما قد يكون جزءاً من مشروع سياسي يسعى إلى استنزاف المجتمع ثم إعادة تشكيله على صورة أكثر قبولاً بسلطة العسكر، بينما يرى البرهان وأنصاره أن استمرار الحرب ضرورة لإنهاء التمرد واستعادة الدولة. وبين الرؤيتين يقف ملايين السودانيين الذين لا يعنيهم كثيراً أي تفسير ينتصر في البيانات، بقدر ما يعنيهم أن تتوقف الحرب وأن يعودوا إلى بيوتهم وأن يجدوا دولة قادرة على حمايتهم.

امتلاك الحق

أما الواثق البرير، الأمين العام لحزب الأمة القومي وعضو قيادة «صمود»، فيضيف إلى هذا الجدل زاوية أخرى تتعلق بمسألة من يملك حق تعريف الحوار نفسه. فالمشكلة في رأيه ليست في أن يجلس السودانيون إلى بعضهم، وإنما في أن تكون هناك عملية سياسية حقيقية لا يتم تصميمها مسبقاً على مقاس طرف واحد، ولا تتحول إلى آلية لتوزيع المواقع بين القوى التي تمتلك السلاح والنفوذ. ولذلك فإن قبول الحوار من حيث المبدأ لا يعني قبول أي صيغة تحمل اسمه، لأن الفرق كبير بين حوار يفتح الطريق أمام انتقال مدني ديمقراطي وحوار يستخدم لاستكمال شرعنة السلطة القائمة.

ويأتي موقف رئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي بابكر فيصل أكثر حدة من حيث اللغة، حين وصف الدعوة بأنها «مونولوج قائد الجيش وحلفائه»، مستدعياً تاريخاً طويلاً من تجارب الحوار التي عرفها نظام الإنقاذ، ويرى أنها انتهت في معظمها إلى إعادة إنتاج السلطة نفسها من خلال استيعاب بعض الأفراد والمجموعات، بدلاً من معالجة جذور الأزمة الوطنية. وفي نظر فيصل، فإن دعوة البرهان تأتي في لحظة أسوأ من سابقاتها، لأن السودان لا يعيش مجرد أزمة سياسية يمكن حلها بصفقة بين النخب، وإنما يواجه خطراً وجودياً على وحدته وتماسكه الاجتماعي، إلى جانب كارثة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة.

ولهذا فإن وصف «المونولوج» ليس مجرد سخرية سياسية، وإنما محاولة لتوصيف حوار يرى فيصل أن أطرافه قد تكون معروفة قبل أن تبدأ الجلسة، وأن مخرجاته قد تكون محددة سلفاً، وأن الغاية النهائية منه يمكن أن تكون فتح الطريق أمام بقاء العسكر في السلطة بدلاً من إنهاء الحرب وإعادة البلاد إلى مسار مدني. وهو يرى أن القوى الديمقراطية التي صمدت في مواجهة الاستبداد لن تنجذب إلى بريق المناصب أو إغراءات المشاركة الشكلية، لأن القضية بالنسبة لها ليست الحصول على مقاعد في حكومة جديدة، وإنما بناء دولة لا يعود فيها الانقلاب العسكري طريقاً مشروعاً للوصول إلى السلطة.

وبين بيان «صمود» وقراءة خالد عمر وموقف الواثق البرير ولهجة بابكر فيصل، تتشكل صورة سياسية واضحة: القوى المدنية الديمقراطية لا ترفض فكرة الحوار لأنها ترفض السلام، وإنما لأنها تخشى أن يتحول الحوار إلى بديل عن السلام، وأن تصبح الدعوة إليه وسيلة لتأجيل وقف الحرب، أو لتثبيت نتائجها، أو لإعادة إنتاج سلطة عسكرية بواجهة مدنية. وهذا فارق جوهري ينبغي ألا يضيع وسط الضجيج السياسي الذي رافق المبادرة، لأن السودان لا يحتاج في هذه اللحظة إلى حوار لمجرد الحوار، وإنما إلى عملية سياسية تستطيع أولاً أن توقف آلة الحرب، ثم تفتح الطريق أمام معالجة أسبابها، وبعد ذلك فقط يمكن أن يبدأ النقاش الحقيقي حول شكل الدولة والانتقال والانتخابات وإعادة بناء الجيش والمؤسسات.

وفي النهاية، فإن أصعب ما في مبادرة البرهان ليس أن يجد لها مؤيدين؛ فالحرب الطويلة تصنع دائماً مجموعات مستعدة للجلوس إلى أي طاولة أملاً في الحصول على موقع أو حماية أو نفوذ. الصعوبة الحقيقية هي أن تقنع القوى التي فقدت الثقة في المؤسسة العسكرية بأن الحوار لن يكون إعادة إنتاج لتجارب الماضي، وأن تقنع المناطق التي تعيش خارج سيطرة الجيش بأن السودان كله حاضر في القاعة، وأن تقنع ضحايا الحرب بأن العدالة لن تُدفن تحت طاولة التفاوض، وأن تقنع السودانيين بأن الجيش، بعد انتهاء الحرب، لن يعود مرة أخرى لاعباً سياسياً يحدد شكل الحكومة ومصير الانتقال

فالسؤال الذي تطرحه «صمود» ومن خلفه خالد عمر يوسف والواثق البرير وبابكر فيصل ليس في جوهره: هل نتحاور أم لا؟ وإنما: أي حوار؟ ولأي غاية؟ وتحت أي ضمانات؟ ومن يشارك فيه؟ ومن يملك قرار مخرجاته؟ وهل ينتهي بوقف الحرب وبناء الدولة، أم ينتهي بمنح الحرب شرعية سياسية جديدة؟

وهذا هو الاختبار الحقيقي الذي ستواجهه دعوة البرهان؛ فالكلمات يمكن أن تفتح باباً، لكن الذي يحدد إن كان الباب يؤدي إلى السلام أو إلى جولة جديدة من الصراع هو ما يوجد خلفه.

مقاربة جزئية

غير ان ياسر عرمان، رئيس الحركة الشعبية التيار الثوري، يضع دعوة الحوار في سياق أوسع من مجرد فتح قناة تفاوضية بين الجيش وبعض القوى السياسية. فبالنسبة إليه، لا معنى لحوار لا يقود إلى مقاربة متكاملة تنهي الحرب، وتخاطب جذورها، وتضع حداً لتعدد الجيوش، وتفتح الطريق أمام بناء دولة مدنية وجيش وطني مهني.

ويقول عرمان إنه من المؤمنين بالحوار المباشر مع الجيش، لكن على أسس ومبادئ واضحة تقود إلى سلام مستدام، لا إلى حلول هشة تعيد إنتاج الأزمة. ويشرح أن المقاربة المتكاملة، في جوهرها، هي التي تربط بين الكارثة الإنسانية ووقف الحرب ومخاطبة جذورها، بحيث تكون الحرب الحالية «آخر الحروب».

ولا يرى عرمان في هذه المقاربة مكافأة للإسلاميين على الحروب التي خاضوها منذ عام ١٩٨٩، أو تسوية سياسية تتيح لهم العودة إلى الواجهة، بل على العكس؛ فهي، في تقديره، تستدعي محاسبتهم على الجرائم التي ارتكبوها، وفي مقدمتها صناعة تعددية الجيوش والمليشيات واختطاف الدولة وامتطاء ظهر المؤسسة العسكرية.

ويضع عرمان إنهاء ما يسميه «اختطاف الدولة» بواسطة الإسلاميين شرطاً أساسياً للاستقرار والتنمية وإعادة بناء الجيش والدولة. ومن هنا، يرى أن التصريحات الأخيرة للبرهان ورئيس هيئة الأركان الفريق أول ياسر العطا، بشأن ابتعاد الجيش عن الإسلاميين وعدم مشاركة المؤتمر الوطني في الحوار، تمثل تطوراً يستحق الترحيب، لأنها، بحسب تقديره، تقرّب المسافة بين الجيش وقوى الثورة والتغيير، ويمكن أن تفتح نقطة جديدة للالتقاء حول قضية الحرب والسلام.

لكن عرمان لا يرى أن خطوة الجيش اكتملت. فالمقاربة التي يطرحها، في تقديره، لا تزال جزئية وتفتقر إلى الشمول.

ويقول إن الجيش، للمرة الأولى، يتجه إلى طرح سياسي وحوار مع بعض الأطراف القريبة منه والتي تشاركه الحرب والطعام، لكنه لم يمد يده إلى خصومه السياسيين، بل وضع شروطاً مسبقة للمختلفين معه، خصوصاً القوى المناهضة للحرب.

ويذهب أبعد من ذلك بالقول إن الجيش صمم حواره قبل أن يجلس إلى المختلفين معه، وحدد الزمان والمكان، في صورة قد تؤدي، بدلاً من وقف الحرب، إلى جذب مزيد من القوى إلى معسكرها.

ولا يفصل عرمان هذه المبادرة عن تطورات الميدان. فالجيش، كما يقول، حقق تقدماً عسكرياً فعلياً وكسب معارك مهمة، لكنه «لم يكسب الحرب». ولذلك فإن تحويل التقدم العسكري إلى مدخل لحوار سياسي، من دون ربطه بوقف الحرب وإنهائها، قد يجعل المبادرة أسيرة لمعادلات الميدان وتقلباته.

ويضيف أن الحرب السودانية لم تعد شأناً داخلياً خالصاً، إذ تشارك فيها أطراف إقليمية قريبة وبعيدة، الأمر الذي يستدعي مقاربة داخلية وخارجية متكاملة تعبر بالسودان نحو سلام مستدام، وتخرج الجيش من دائرة الحروب إلى المهمة الأصعب: بناء جيش واحد يحتكر أدوات العنف في إطار مدني ديمقراطي.

الحوار مع الجميع

في رؤية عرمان، لا يمكن لأي مقاربة أن تدعي الشمول إذا لم تضع وقف الحرب والكارثة الإنسانية في مركزها. لذلك فإن الحوار، مهما طال القتال، يجب أن يشمل الدعم السريع وحلفاءه، وأن يقود إلى هدنة إنسانية تفتح الطريق أمام إنهاء الحرب.

ومن دون ذلك، يظل الحوار، في تقديره، «جزئياً ومعلقاً على مشاجب الحرب».

ويرى أن أمام الجيش فرصة للاستفادة من رغبة السودانيين وقوى الثورة في بناء جيش واحد، غير مسيس ومهني، وأن يطرح بدلاً من ذلك مقاربة متكاملة تستجيب لهذه الرغبة الشعبية.

ويستعين عرمان بعنوان المسرحية السودانية الشهيرة «ضرة واحدة لا تكفي» ليقدم صورة ساخرة عن أزمة تعدد الجيوش في السودان. فإذا كانت المسرحية الكوميدية التي أبدعها عادل محمد خير وأخرجها عماد الدين إبراهيم ناقشت تعدد الزوجات وقضايا اجتماعية، فإن السودان، في توصيف عرمان، أصبح أمام أكثر من ثلاثين «ضرة» مسلحة حتى الأسنان.

ويقول إن هذه «الضرات» المسلحة ليست مجرد ظاهرة طارئة، بل تعبير عن خلل تاريخي وبنيوي وهيكلي في الدولة والجيش. ولذلك فإن الحوار الوطني ينبغي أن يكون فرصة لإنهاء تعددية الجيوش والمليشيات، و«تسريح الضرات بإحسان»، حتى يعود السودان إلى أجندة بناء الجيش الواحد المهني، والتنمية، ودولة المواطنة المدنية بلا تمييز.

ولا تستثني المقاربة التي يدعو إليها أحداً؛ فهي، بحسبه، يجب أن تشمل الجيش وحلفاءه، والدعم السريع وحلفاءه، وأن تخاطب مخاوف الجيوش والقوى السياسية والمجتمعية الأخرى، وصولاً إلى سلام مستدام.

ويستند عرمان في ذلك إلى تجارب السودان نفسه، قائلاً إن البلاد تمتلك تجارب مهمة، بعضها نجح وبعضها فشل، ويمكن الاستفادة منها بدلاً من إعادة إنتاج أخطاء الماضي.

وفي جانب آخر من حديثه، يتوقف عرمان عند تحركات الإسلاميين واجتماعاتهم داخل السودان وخارجه، بما في ذلك اجتماع تركيا، ويرى فيها محاولة لإعادة تقديم الحركة الإسلامية في ثوب جديد قبل انتهاء الحرب.

وبلهجة ساخرة، يقول إن الإسلاميين «رفعوا المصاحف على أسنة العودة للحياة المدنية»، وإنهم يحاولون نفض غبار فشلهم التاريخي عبر إحالة بعض الأسماء والواجهات القديمة إلى التقاعد، وتقديم جيل جديد وواجهات جديدة.

ويعتقد عرمان أن هذه المناورة تخدم أكثر من هدف في الوقت نفسه: إعادة ترتيب البيت الإسلامي الداخلي، وتسوية صراعات القيادة بين تياراته وشخصياته، وتقديم صورة جديدة للحركة في مواجهة التصنيف الأمريكي لها كحركة إرهابية.

ويختصر هذه المحاولة بالقول إنهم يريدون أن يقولوا بصوت جهير إن «الحركة الإرهابية قد توفاها الله»، من دون أن يطلبوا عزاء، وإنما سعياً إلى توحيد صفوفهم المنقسمة بين تيارات وشخصيات مختلفة.

ويضع عرمان عودة بعض قدامى المحاربين وما يسميه «توبة البراؤون» داخل السياق نفسه، محذراً من أن إعادة تدوير الوجوه القديمة تحت عناوين جديدة لن تغير جوهر التجربة السياسية التي قادت البلاد إلى الحرب. في نهاية حديثه، يطرح عرمان سؤالاً مباشراً على قيادة الجيش: لماذا لا تلتقي مباشرة مع القوى المناهضة للحرب؟

ويقترح أن يجلس الجيش، في مكان محايد، مع قوى إعلان المبادئ، وتحالف «صمود»، والقوى الجذرية، وحركات الشباب والنساء والمقاومة، في إطار الدعوات التي طرحتها الآليات الإقليمية والدولية، بما فيها الخماسية والرباعية.

ولا يرى عرمان في مثل هذا الاجتماع تنازلاً سياسياً، وإنما اختصاراً للزمن والمراوغات، واستثماراً للطاقة السياسية المتاحة لإنقاذ ملايين النازحين واللاجئين الذين يدفعون ثمن استمرار الحرب.

فالسؤال، بالنسبة إليه، لم يعد من يربح الجولة المقبلة في الميدان، وإنما كيف يستطيع السودانيون أن يخرجوا من الحرب نفسها.

ومن هنا تأتي دعوته إلى مقاربة تجمع وقف الحرب وإنهاءها، ومواجهة الكارثة الإنسانية، وتهيئة المناخ السياسي، والحوار مع أطراف النزاع وحلفائهم، ثم الانتقال إلى المهمة الأكبر: بناء دولة مدنية ديمقراطية وجيش وطني واحد. وفي جوهر طرح عرمان، لا تكفي مصافحة سياسية بين الجيش وبعض حلفائه، ولا يكفي انتصار عسكري مهما كان مهماً، ولا يكفي تبديل الإسلاميين لواجهاتهم وأسمائهم. المطلوب، كما يقول، هو اتفاق على مستقبل السودان نفسه؛ اتفاق يجعل هذه الحرب خاتمة لسلسلة حروب، لا استراحة مؤقتة بين حربين.

في النهاية، لا تقف القوى المدنية أمام دعوة البرهان إلى الحوار بوصفها دعوة عابرة يمكن قبولها أو رفضها وفق حسابات اللحظة، وإنما تنظر إليها باعتبارها اختباراً حقيقياً لما إذا كانت المؤسسة العسكرية قد أدركت أن السودان لم يعد يحتمل إدارة أزماته بالطريقة القديمة؛ فبلد خرج من حرب أكلت مدنه وقراه، وشردت ملايينه، ومزقت نسيجه الاجتماعي، وفتحت أبواباً واسعة أمام مشاريع التقسيم، لا يمكن أن تكون أولويته البحث عن صيغة جديدة لتقاسم السلطة بين النخب، وإنما إيقاف الحرب أولاً، ثم تفكيك الأسباب التي أشعلتها، وإعادة بناء الدولة على أساس مختلف تماماً عما قاد إليها.

ولذلك فإن قيمة أي حوار لن تقاس بعدد القوى التي ستجلس حول الطاولة، ولا بحجم القاعة، ولا بعدد البيانات التي ستصدر عنها، وإنما بما إذا كان قادراً على الإجابة عن السؤال الذي تهربت منه السياسة السودانية طويلاً: كيف نبني دولة لا يستطيع فيها الجيش أن يحكم، ولا تستطيع المليشيا أن تستولي على الدولة، ولا تستطيع الحركة السياسية أن تستخدم السلاح للوصول إلى السلطة؟ فإذا لم يكن هذا هو جوهر الحوار، فإن الطاولة لن تكون أكثر من استراحة سياسية في حرب طويلة، وربما غطاءً مدنياً لواقع عسكري يريد أن يجد لنفسه شرعية جديدة.

السودان لا يحتاج إلى حوار يعيد توزيع المقاعد حول السلطة، وإنما إلى حوار يعيد تعريف السلطة نفسها؛ لا يحتاج إلى تسوية تحفظ مواقع الذين صنعوا الأزمة، وإنما إلى تسوية تنقذ الدولة والمجتمع من آثارها؛ ولا يحتاج إلى هدنة بين النخب، وإنما إلى سلام يشعر به النازح في معسكره، واللاجئ خارج وطنه، والأم التي فقدت أبناءها، والمواطن الذي فقد بيته ومصدر رزقه. وما لم تصل دعوة البرهان إلى هذه الحقيقة، فإن أصوات الرفض التي خرجت من «صمود» ومن القوى المدنية لن تكون مجرد معارضة لمبادرة سياسية، بل ستظل تعبيراً عن خوف أعمق من أن تتحول الحرب، بعد كل هذا الدم، من مأساة وطنية إلى مشروع سياسي لإعادة إنتاج السلطة ذاتها التي قادت السودان إلى الحرب.

فالسودان الذي دفع هذا الثمن الباهظ لا يستحق حواراً يعيد الماضي بوجوه جديدة؛ يستحق نهاية حقيقية للحرب، وعدالة لا تستثني أحداً، ودولة لا يحكمها السلاح، وسلاماً لا يكون مجرد هدنة بين حربين

حوار على مقاس حلم البرهان

ملخص

تزامن عودة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى القصر الجمهوري في الخرطوم مع تحركات لإطلاق حوار سوداني. سوداني، في خطوة يرى منتقدوها أنها تتجاوز الجانب البروتوكولي إلى محاولة لترسيخ شرعية البرهان كرئيس للجمهورية، في ظل استمرار الحرب وانقسام البلاد.

أعلن البرهان بدء حوار مع ما سماها «القوى الوطنية» بهدف استكمال مؤسسات الحكم وتشكيل المجلس التشريعي، مؤكداً انفتاحه على مبادرات السلام، شرط ألا تفضي إلى عودة قوات الدعم السريع إلى السلطة. وأثارت الدعوة جدلاً واسعاً بشأن أطراف الحوار وأهدافه، خصوصاً مع اتهامات بأن العملية مصممة لخدمة سلطة الأمر الواقع.

ويرى قياديون في تحالف «صمود» أن خطاب البرهان يعكس اتجاهاً نحو مواصلة الحرب وشرعنة حكم عسكري، بينما يعتبر آخرون أن الحوار يعيد إنتاج الآليات والشخصيات التي دعمت نظام عمر البشير. ويطرح ذلك تساؤلات حول مدى قدرة الحوار على إنهاء الحرب، في وقت تتواصل فيه المعارك بين الجيش والدعم السريع في عدد من الجبهات.

وبينما يجري ترميم القصر الجمهوري وتستعد السلطة للعودة إلى الخرطوم، يبقى السؤال حول ما إذا كان الحوار يمثل طريقاً إلى تسوية سياسية تنهي الحرب، أم محاولة لإعادة ترتيب السلطة وتنصيب البرهان على المناطق التي يسيطر عليها الجيش. وفي الحالتين، يظل السودانيون العالقون بين الحرب والنزوح ينتظرون عودة الدولة والأمان قبل عودة الكرسي إلى القصر.

تعيد سلطة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ترميم القصر الجمهوري في الخرطوم، ذلك القصر الذي يطلق عليه البعض وصف «مضخة الدم السوداني»، ليس فقط لأنه ظل عنواناً للسلطة المركزية في البلاد، وإنما لأن معظم حروب الدولة السودانية خرجت من تحت الكرسي، أو كان هدفها النهائي الوصول إلى ذلك الكرسي القابع في مبنى قصر «غردون».

وبعد غياب أكثر من ثلاث سنوات، يعود البرهان إلى القصر الجمهوري في الخرطوم لممارسة مهامه من هناك، واعتماد سفراء الدول في السودان، بحسب ما جاء في الأنباء وما نشره مجلس السيادة الانتقالي.

لكن خطوة عودة السلطة إلى الخرطوم، وعودة البرهان إلى القصر، تبدو أكبر من مجرد إجراء بروتوكولي هدفه اعتماد سفراء جدد. إنها، في نظر كثيرين، خطوة أخرى ضمن محاولات جادة هدفها الرئيسي اعتماد البرهان رئيساً لجمهورية سودان ما بعد الثورة، ومؤكد رئيساً لسودان الحرب المشتعلة، وتنفيذ ما يطلبه من يطلق عليهم البعض «رجال حول البرهان»، عبر منحه شرعية سياسية باعتباره رئيساً للجمهورية.

وحلم رئاسة البرهان للسودان لم يكن وليد اللحظة، ويمكن التوثيق له منذ اللحظات الأولى التي أعقبت الإطاحة بنظام عمر البشير. وحين خاطب البرهان الثوار بعبارته الشهيرة: «الراستات والسانات والواقفين قنا»، كانت تلك الكلمات، في ذلك الوقت، واحدة من مقدمات صعود الرجل إلى منصب رئيس مجلس السيادة، وفقاً لما أفضت إليه الوثيقة الدستورية.

لكن الرجل، الذي يصفه جعفر حسن، الناطق الرسمي باسم تحالف «صمود»، بأنه «لا عهد له»، سرعان ما انقلب على الوثيقة الدستورية في أكتوبر 2021، تحت عنوان «إصلاح المسار»، متحالفاً مع حميدتي، الذي يخوض ضده الآن حرباً كانت، في جانب منها، انقلاباً آخر على تعهداته بالمضي قدماً في الاتفاق الإطاري.

وفي السبت، أعلن عبد الفتاح البرهان بدء حوار مع ما أسماها «القوى الوطنية» بغرض إشراكها في استكمال مؤسسات الحكم، مؤكداً في الوقت ذاته انفتاحه على أي مبادرة سلام «صادقة» لا تفضي إلى عودة «قوات الدعم السريع» إلى السلطة.

وقال البرهان، في كلمة بثتها وكالة الأنباء السودانية بمناسبة الذكرى الثانية والسبعين لتأسيس الجيش، إنه بدأ حواراً مع القوى الوطنية لتشكيل المجلس التشريعي، معتبراً ذلك «استحقاقاً دستورياً».

إعلان بدء الحوار السوداني ـ السوداني كان قد استبقه محمد سيد أحمد «الجاكومي»، بتسريب ما قال إنها قرارات من البرهان تمهّد الطريق للحوار، من بينها الإعلان عن إلغاء البلاغات ضد قيادات تحالف «صمود». وهو الإعفاء الذي سرعان ما أثار جدلاً بين الرفض والقبول، قبل أن تحسم قيادات التحالف الجدل بسؤالها: «من يعفي من؟».

ويقول خالد عمر يوسف، القيادي في «صمود»، إن خطاب البرهان جاء ليثبت ما هو معلوم بالضرورة، وهو عزم الرجل وجماعته على المضي في الحرب دون توقف، وسعيهم الحثيث لشرعنة سلطة عسكرية واجهتها البرهان وقلبها النظام البائد، مع استيعاب بعض الوجوه المدنية بغرض استخدامها لإخفاء طبيعة هذا المشروع.

وبحسب خالد عمر يوسف، فإن الخطاب تمت صياغته داخل أروقة المؤتمر الوطني، وهو تلخيص لورقة أحمد هارون التي أصدرها في فبراير 2025 تحت عنوان «أجندة المستقبل». ويقول إن اللمسات الأخيرة وُضعت في اجتماعات تركيا التي انعقدت مؤخراً بحضور عدد من تيارات الحركة الإسلامية، والتي ناقشت تطوير استراتيجية مشتركة للتعامل مع تضييق الخناق الذي ازداد مؤخراً على الحركة بعد تصنيفها كجماعة إرهابية.

وبينما ينظر كثيرون إلى دعوة الحوار التي أطلقها البرهان باعتبارها أقل شأناً من «وثبة» البشير التي قادت في نهاية المطاف إلى إنهاء سلطته، يرى هؤلاء أن الحوار الجديد مفصل على مقاس البرهان، وأن غايته الرئيسية هي تنصيبه رئيساً للجمهورية؛ حوار يكرّس لشمولية عسكرية جديدة في كل البلاد، أو في الجزء الذي يسيطر عليه الجيش، بما يعزز في الوقت نفسه فرضية حدوث انقسام في كامل البلاد.

وفي الوقت الذي يمضي فيه البرهان نحو حوار تنصيبه، ينطلق سؤال آخر يتعلق بمغازي الحوار

«الخطاب جاء ليثبت عزم الرجل وجماعته على المضي في الحرب دون توقف»

«القصر الجمهوري يعود إلى واجهة المشهد السوداني»

«الحوار الجديد مفصل على مقاس البرهان»

نفسه، وبالمشاركين فيه، وبقدرته على تسوية الأوضاع في السودان وإنهاء حربه.

فهل الحوار المقترح قادر فعلاً على فتح الطريق أمام تسوية سياسية تنهي الحرب، أم أنه مجرد إعادة ترتيب للمشهد السياسي بما يخدم سلطة الأمر الواقع؟

وبالتزامن مع دعوة البرهان للحوار، ينطلق داعمو «الدعم السريع» في اتجاه آخر، ويحددون أدوات الحوار بالاستناد إلى البندقية باعتبارها آلية حسم الجدل والصراع. وفي الوقت نفسه، تبدو المعارك التي تجري في النيل الأزرق وكردفان هي طاولات الحوار التي يعرفونها، والتي يرون أنها ستحسم الأمر في نهاية المطاف.

ومن هنا يطرح السؤال نفسه بإلحاح: هل الدعوة إلى الحوار هي عتبة من عتبات إنهاء الحرب، أم خطوة أخرى للاصطفاف من أجل مواصلتها؟

بالنسبة إلى عضو مجلس السيادة المنقلب عليه، محمد الفكي سليمان، فإن الأمر لا يعدو كونه محاولة لتنصيب البرهان، باستخدام ذات الآليات والشخوص القديمة؛ أولئك الذين «زينوا الأمر للمخلوع» يفعلون الشيء ذاته الآن مع البرهان.

وتبدو دعوة البرهان للحوار، في ظل استمرار الحرب، بلا قيمة، وفقاً لرؤية ود الفكي، الذي يرى أن من يحيطون بالبرهان الآن هم الأفضل في السير باتجاه الحرب وفي ممارسة التطبيل له.

ويسخر الفكي من فكرة الحوار مع من يساند الدولة وفقاً لتعريف البرهان، الذي يراه رئيساً لسلطة أمر واقع، ورئيساً لمنطقة جغرافية تتغير باستمرار وفقاً لخارطة الحرب. كما يقلل ود الفكي من فكرة «كل السودانيين ما عدا المؤتمر الوطني»، قائلاً إن المؤتمر الوطني هو «صاحب الجلد والرأس» في المعادلة برمتها.

ويصف ود الفكي ما سيجري بأنه تظاهرة ستنتهي بتنصيب البرهان رئيساً لرقعة جغرافية محددة، وستساهم، للأسف، في استمرار الحرب، وتؤكد في الوقت نفسه على قصر نظر ووعي قائد الجيش بالمخاطر التي تحيط بالسودان، وبمآلات المعاناة التي تنتظر شعبه.

واستباقاً لحوار التنصيب، وفي إعادة لمشاهد السلطة والذين يجملون لرئيسها المشي، يظهر البرهان وهو يتناول وجبة «البوش» في أحد المطاعم الشعبية، في خطوة تبدو وكأنها محاولة لرسم صورة الرئيس المحبوب شعبياً، والتي تجعل من خطوة قاعات الحوار مجرد تأكيد للمؤكد.

لكن المؤكد، في نظر منتقدي الخطوة، ليس فقط صورة الرئيس الذي يتناول طعاماً شعبياً وسط الناس، وإنما سؤال الشرعية نفسه: رئيس يدعو شعبه اللاجئ إلى العودة إلى دياره، فيما تلك الديار بلا أمان، ولا علاج، ولا كهرباء.

وهنا يعود القصر الجمهوري إلى واجهة المشهد السوداني، لا باعتباره مجرد مبنى تستعيده السلطة بعد غياب، وإنما باعتباره رمزاً للكرسي الذي ظلت تتصارع حوله النخب والجيوش والحركات، بينما ظل السوداني العادي يدفع ثمن الصراع، مرة بالدم، ومرة بالنزوح، ومرة بالانتظار الطويل لعودة حياة لم تعد تعرف طريقها إلى البيوت.

وبين قصر يجري ترميمه، وسلطة تعود إلى الخرطوم، وحوار يُطرح تحت هدير الحرب، يبقى السؤال الأكبر معلقاً خارج أسوار القصر: هل تعود الدولة أولاً، أم يعود الكرسي أولاً؟ وهل يكون الحوار طريقاً إلى إنهاء الحرب، أم طريقاً آخر لإعادة إنتاج السلطة نفسها التي قادت البلاد إلى هذه اللحظة؟

«غاية الحوار الرئيسية هي تنصيب البرهان رئيساً للجمهورية»

التوحيد في لغة الحوار
ما الذي تشير إليه المشاورات الداخلية للبرهان فعلياً

ملخص

تشير مشاورات الفريق أول عبد الفتاح البرهان مع قوى سياسية وشخصيات صوفية وقبلية وأكاديميين ومهنيين إلى مساعٍ لعقد حوار سوداني ـ سوداني، مع مقترحات لتعليق بعض الملاحقات القضائية، وتهدئة الحملات الإعلامية ضد المعارضين، وتشكيل لجنة تحضيرية مستقلة تحدد المشاركين وجدول الأعمال ومكان وموعد المؤتمر. لكن التقارير تكشف استمرار الشكوك، خصوصاً داخل تحالف «صمود»، الذي يرى بعض قياداته أن المبادرة مرتبطة بالسلطة العسكرية.

يتزامن المسار الذي تقوده بورتسودان مع مشاورات أخرى ترعاها «الخماسية» الدولية، ما يعكس استمرار الخلاف حول الجهة التي تملك زمام الحوار. كما تحظى المبادرتان بدعم إقليمي، خصوصاً من السعودية ومصر، مع طرح احتمال عقد المؤتمر خارج السودان إذا رفضت القوى المدنية المشاركة في مكان تسيطر عليه السلطة. ويرى التقرير أن تعدد المسارات يعكس صراعاً موازياً على الشرعية السياسية.

يستبعد البرهان مشاركة تحالف «تأسيس» والمؤتمر الوطني، بينما يحاول، بحسب مصدر في التقرير، التواصل مع عبد الله حمدوك وتفكيك الكتلة المدنية المرتبطة بإعلان نيروبي. ويقارن التقرير المبادرة الحالية بالحوار الوطني الذي أطلقه عمر البشير بين 2014 و2016، والذي قاطعته قوى معارضة واسعة واعتبرته مجموعة الأزمات الدولية لاحقاً عملية مفروضة من أعلى. كما يحذر من أن إجراءات مثل تعليق الاتهامات وتخفيف الحملات الإعلامية تظل قابلة للتراجع ما لم تدعمها ضمانات قانونية أو دولية.

يرى أن نجاح الحوار لن يقاس بإعلانه، وإنما بطبيعة اللجنة التحضيرية واستقلالها، ومدى قدرة المشاركين على التأثير في أجندته ونتائجه. وفي غياب مؤشرات واضحة على ذلك، يخلص الكاتب إلى أن المشاورات قد لا تمثل بداية انتقال سياسي حقيقي، بقدر ما تبدو محاولة لإضفاء شرعية سياسية على المكاسب العسكرية التي حققتها السلطة، عبر تقديمها في صورة حوار وطني.

بقلم تسغاب أمار

على مدى الأسابيع القليلة الماضية، عقد الفريق أول عبد الفتاح البرهان سلسلة من الاجتماعات غير المعلنة وغير الرسمية مع كتل سياسية، وزعماء صوفيين، وشخصيات من الإدارة القبلية والمحلية، ولجان مقاومة، وأكاديميين، ومهنيين مستقلين. والهدف المعلن من هذه الاجتماعات هو تمهيد الطريق لمؤتمر حوار سوداني-سوداني داخلي، قد يُعقد في وقت مبكر من شهر أغسطس.

وتتفق التقارير التي تم تأكيدها عبر الجزيرة وسودان تريبيون بشأن الاجتماعات على مجموعة مشتركة من التفاصيل: مقترحات بتعليق الملاحقات القضائية المتعلقة بعقوبة الإعدام ضد شخصيات المعارضة، ولا سيما المتهمين الموالين لصمود، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، الذين يواجهون اتهامات بارتكاب جرائم حرب وتقويض الدستور، والحد من حملات وسائل الإعلام الحكومية ضد المعارضين السياسيين، وتشكيل لجنة تحضيرية مستقلة مخولة بتحديد جدول أعمال المؤتمر والمشاركين فيه ومكان انعقاده وتوقيته.

يُصوّر تقرير قناة الجزيرة، الذي استند إلى مصادر سياسية مجهولة، المشاورات على أنها أسفرت عن اتفاق واسع النطاق بشأن هذه الخطوات. في المقابل، يروي تقرير صحيفة «سودان تريبيون»، نقلاً عن مسؤول في تحالف صمود حضر أحد الاجتماعات، روايةً أكثر غموضاً: إذ أبلغ البرهان شخصيات سياسية في أواخر يوليو/تموز أنه تواصل مع قيادة صمود عارضاً عليها حوافز ملموسة، من بينها رفع القيود التي تمنع بعض قادة التحالف من العمل داخل السودان. ولا تزال شخصيات بارزة في صمود غير مقتنعة، إذ تربط المبادرة بالسلطات العسكرية التي استولت على السلطة في انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021، وتعتبر ذلك تدخلاً قسرياً لا تأييداً.

تُجري آلية الخماسية مشاورات موازية خاصة بها منذ مؤتمر برلين في أبريل/نيسان ومحادثات أديس أبابا التي عُقدت في الفترة من 3 إلى 5 يونيو/حزيران. وتشير التقارير إلى أن الجولة الأخيرة من هذه المشاورات، التي انطلقت في 29 يوليو/تموز، فشلت في تضييق الخلافات حول ترتيبات المؤتمر، ولم يحضرها صمود مجدداً. وتجري الآن عمليتان تحظيان بمتابعة دولية في آن واحد، إحداهما بقيادة بورتسودان وداخلية، والأخرى برعاية الخماسية وخارجية، وهو ازدواجية تُشير بحد ذاتها إلى مدى استمرار التنازع على ملكية الحوار.

يُشكّل الدعم الإقليمي أساسًا لكلا المسارين، فقد استضافت السعودية البرهان مرارًا في جدة حتى عام 2026، وضغطت الرياض والقاهرة معًا على بورتسودان لقبول خارطة طريق مدعومة دوليًا. وتقول مصادر مطلعة على العملية، وصفت التفاعلات لمجلة هورن ريفيو، إن الدعم يتجاوز ذلك: فقد أبدت الرياض والقاهرة دعمهما لمبادرة الحوار نفسها، وهناك خطط بديلة لعقد المؤتمر خارج السودان، ربما في السعودية، إذا استمرت الكتل المدنية في رفض إقامته في مكان تسيطر عليه بورتسودان.

يأتي هذا التوقيت بعد أقل من شهر من قرار محكمة بورتسودان بإعدام قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان «حميدتي» دقلو وخمسة عشر شخصية بارزة في القوات غيابياً بتهمة ارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية مرتبطة بمقتل حاكم غرب دارفور عام 2023. وقد تناولت التغطية الإعلامية الإقليمية بصراحة الطبيعة المزدوجة للحكم: فهو بمثابة رد قضائي على فظائع حقيقية، ومؤشر في سباق الشرعية بين القوات المسلحة السودانية التي تعيد بناء مؤسسات الدولة وقوات الدعم السريع التي أنشأت محاكم موازية وحكومة سلام ووحدة معلنة من جانب واحد. وبالنظر إلى الحكم وحملة الحوار معاً، يبدو الأمر وكأنه جبهتان في حملة واحدة، قضائية وسياسية، لتحويل المكاسب الميدانية إلى شرعية دائمة.

أوضح البرهان صراحةً أن تحالف تأسيس التابع لقوات الدعم السريع وحزب المؤتمر الوطني لن يشاركا، واضعاً معايير الأهلية على أساس أن تكون أيديهم، على حد تعبيره، غير ملطخة بالدماء، وهو ما لا ينطبق عليه سجله الشخصي. وبغض النظر عن هذا الإطار، يجري العمل منذ ديسمبر/كانون الأول 2025 على مشروع مدني منفصل: إعلان نيروبي، الذي وقّعه حزب المؤتمر السوداني، وحزب الأمة الوطنية، وحركة صمود، وحركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد النور، من بين جهات أخرى. ويُعدّ النور أحد أبرز

الموقعين، إذ أن فصيله، حركة تحرير السودان - عبد الواحد، الذي يسيطر على جبل مرة في دارفور، لطالما رفض التسويات المفروضة من أعلى إلى أسفل، بما في ذلك اتفاقيتي الدوحة وجوبا، مما يجعل مشاركته في إطار مدني مشترك حدثاً جديراً بالمتابعة.

بحسب مصدر لمجلة هورن ريفيو، فإن تواصل البرهان مع حمدوك يهدف جزئياً إلى تفتيت كتلة نيروبي، وذلك لتوسيع نطاق الحوار المحلي ليشمل مناطق شمال ووسط السودان حيث لا يزال صمود يحظى بتأييدها، وللضغط على الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للاعتراف بإطار عمل تقوده القوات المسلحة السودانية بدلاً من مسار نيروبي المنافس. وصف المصدر هذا، في تقييمه الخاص، بأنه صراع آخر على الشرعية وليس انفتاحاً حقيقياً. ويؤكد هذا التفسير بشكل غير مباشر فقط: إذ أثار تأييد علني حديث لأحد مفوضي الاتحاد الأفريقي لخطة الحكومة استنكاراً شديداً من صمود، الذي اتهم المفوضية بالتخلي عن حيادها، وهو ما وصفه المصدر تحديداً بأنه نوع من التأثير المؤسسي، حتى دون تأكيد وجود استراتيجية متعمدة وراء ذلك.

سبق للسودان أن خاض تجربة مشابهة. فقد أُعلن عن الحوار الوطني الذي أطلقه البشير بين عامي 2014 و2016 من جانب واحد، وقاطعته معظم أحزاب المعارضة، ثم قيّمته مجموعة الأزمات الدولية لاحقاً بأنه إجراء مفروض من أعلى يفتقر إلى الشرعية؛ إذ علّقت 18 جهة من أصل 21 جهة مشاركة انخراطها قبل اختتامه بوثيقة وطنية مثّلت شرعية لا مرحلة انتقالية. أما أي عملية جديدة تُعقد في ظل ظروف مماثلة، كفرض السلطة القائمة للشروط، والتنافس على المشاركة، ووعود بناء الثقة غير المؤكدة، فتقع على عاتقها مسؤولية إثبات جدية.

يتفاقم هذا العبء بسبب إمكانية التراجع. فتعليق التهم وتخفيف الحملات الإعلامية إجراءاتٌ يمكن للسلطة نفسها التي منحتها سحبها، ولا يوجد في التقارير ما يشير إلى آليات ملزمة، سواءً كانت قانونية أو مؤسسية أو دولية، تجعل التراجع عنها مكلفاً. في غياب هذه الآليات، تصبح هذه الخطوات مجرد إشارات إلى النوايا وليست تغييراً هيكلياً.

بالنسبة لإثيوبيا، فإن المخاطر ليست مجردة. فالحدود السودانية الإثيوبية منطقة مشتركة تتفاقم فيها التطورات على كلا الجانبين. تستضيف إثيوبيا لاجئين سودانيين في منطقتي بني شنقول-غمز وأمهرة وسط تدفق مستمر للعائدين، إلى جانب مصالح أعمق تتعلق بالحدود المشتركة والترابط الهيدرولوجي للنيل الأزرق، مما يجعل هشاشة الوضع السوداني مصدر قلق إثيوبي مباشر. وقد أدت الاشتباكات المتجددة بين القوات الفيدرالية وقوات تيغراي إلى سقوط مقذوفات على مخيمات اللاجئين على الجانب السوداني من الحدود في أوائل أغسطس، مما أسفر عن إصابة لاجئين سبق لهم النزوح. إن أي تسوية ترسخ هيمنة القوات المسلحة السودانية تحت غطاء مدني لن تسهم في استقرار تلك الحدود، بل ستضع نموذجاً للانتصار العسكري المتستر بحوار وطني، وهو نموذج من شأنه أن يلفت انتباه الجيوش الإقليمية الأخرى.

إن ما سينقل هذا الأمر من مجرد استعراض إلى واقع ملموس يتجلى في النمط الذي بدأ يتشكل: مفوض من الاتحاد الأفريقي مستعد لمباركة العملية قبل تنفيذها، ومسار اللجنة الخماسية الذي تعثر في نفس الأسبوع الذي أعلن فيه مسار البرهان عن موافقته، وأفاد بوضع خطة طوارئ لعقد المؤتمر على الأراضي السعودية إذا لم يحضره المدنيون السودانيون من داخل السودان. كل ذلك رهان صغير على إمكانية بناء الشرعية من خلال الضغط الخارجي والإغراءات الداخلية بشكل أسرع من اكتسابها عبر المتابعة. وقد أتى هذا الرهان ثماره للسلطات السودانية قبل أن تبقى وثيقة البشير الوطنية حبيسة الورق لفترة طويلة بعد أن فقدت العملية التي أنتجتها زخمها. وسيتضح ما إذا كان هذا الحوار سيكسر هذا النمط أو يكرره قبل انعقاد المؤتمر نفسه، وذلك من خلال ما إذا كانت اللجنة التحضيرية، بمجرد تشكيلها، ستخضع لأعضائها أم للشخص الذي دعا إليها.

في غياب تلك المؤشرات، فإن المشاورات الجارية الآن من الأفضل أن تُقرأ ليس على أنها بداية الانتقال السياسي في السودان، بل على أنها أحدث محاولة لجعل النتيجة العسكرية تبدو وكأنها كذلك.

باحث في مجلة هورن ريفيو

حين يصبح الطريق عائقا..

حكايات حمدون الزمزمي ومنى قاسم عن اللجوء والإعاقة في أوغندا

ملخص

في أوغندا، لا تنتهي معاناة اللاجئ السوداني عند عبور الحدود، فبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، تتحول تفاصيل الحياة اليومية، من الوصول إلى المستشفى والعمل إلى استخدام وسائل النقل، إلى تحديات إضافية. وتكشف تجربتا حمدون الزمزمي ومنى قاسم كيف تتقاطع آثار الحرب واللجوء مع صعوبات الحركة.

يعتمد حمدون ومنى على وسائل نقل متاحة في كمبالا، من بينها «البودا بودا»، لكن الصعود والنزول والازدحام والطرق غير المهيأة تجعل التنقل أكثر صعوبة. كما أن وسائل النقل الأكثر أماناً وملاءمة غالباً ما تكون أعلى كلفة، ما يضاعف الأعباء على اللاجئين ذوي الدخل المحدود.

وتقول تجربة منى، التي تنقلت داخل السودان قبل وصولها إلى أوغندا، إن المشكلة لا تكمن فقط في وجود الخدمات، بل في القدرة على الوصول إليها بأمان واستقلالية. وقد تؤدي صعوبة الحركة وكلفة النقل إلى الحد من الوصول إلى العمل والعلاج والمشاركة الاجتماعية، وصولاً إلى العزلة والاعتماد المتزايد على الآخرين.

ولا تريد منى وحمدون أن تُروى قصتهما من زاوية الشفقة، بل يطالبان بإزالة الحواجز وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات التي تمس حياتهم. وتؤكد تجربتهما أن السلام وإعادة بناء السودان بعد الحرب يجب أن يشملا الجميع، عبر طرق ومواصلات وخدمات مهيأة، وضمان أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة دور في صياغة مستقبل بلادهم.

«الطريق لم يعد مجرد وسيلة للوصول إلى مكان آخر، بل أصبح جزءاً من التحديات اليومية التي فرضها عليه اللجوء والإعاقة معاً».

كمبالا / سمر سليمان

في العاصمة كمبالا قد تبدو الرحلة من المنزل إلى المستشفى أو مكان العمل مجرد مسافة قصيرة. لكن بالنسبة لشخص من ذوي الإعاقة الحركية يمكن أن تتحول هذه المسافة إلى سلسلة طويلة من الأسئلة: كيف أصل؟ أي وسيلة نقل أستطيع استخدامها؟ من سيساعدني في الصعود والنزول؟ وهل أملك المال الكافي للرحلة والعودة؟

بالنسبة للاجئ السوداني حمدون الزمزمي، لم يعد الطريق مجرد وسيلة للوصول إلى مكان آخر، بل أصبح جزءًا من التحديات اليومية التي فرضها عليه اللجوء والإعاقة معًا.

أما منى قاسم، فبدأت قصتها من داخل السودان متنقلة من الخرطوم إلى عطبرة ثم حلفا، قبل أن تقودها الحرب إلى أوغندا. وبين رحلة نزوح وأخرى لم تكن تبحث فقط عن مكان آمن، بل عن مكان تستطيع فيه أن تتحرك وتصل إلى الخدمات وتعيش با ستق لا لية.

يتحرك حمدون ومنى باستخدام العصي، وهي وسيلة تساعدهما على الحركة، لكنها لا تلغي الحواجز التي تفرضها الطرق غير المهيأة ووسائل النقل والازدحام والتكلفة. وفي قصتيهما تتقاطع الحرب مع اللجوء والإعاقة، لكنهما لا يقدمان نفسيهما بوصفهما عاجزين يحتاجان إلى الشفقة.

ما يطالبان به أبسط وأعمق: إزالة الحواجز التي تمنعهما من الوصول ومنحهما القدرة على عيش حياتهما بكرامة واستقلال.

حمدون الزمزمي.. حين لا تكون المسافة قصيرة

كان حمدون في أوغندا قبل اندلاع الحرب في السودان في أبريل/نيسان 2023. كان يعرف المكان وشوارع المدينة وطبيعة الحياة فيها، لكن الحرب غيرت حياة السودانيين ودفعت أعدادًا كبيرة منهم إلى البحث عن الأمان خارج البلاد.

بالنسبة لحمدون لم يكن الانتقال إلى واقع اللجوء وحده هو التحدي. فقد كان عليه أن يتعامل مع مدينة مزدحمة، وهو يتحرك باستخدام عصا، ما يجعل تفاصيل الحركة اليومية أكثر تعقيدًا.

في كمبالا أصبحت «البودا بودا»، وهي الدراجات النارية المنتشرة في المدينة، واحدة من وسائل النقل الأساسية بالنسبة إليه. فهي متوفرة وسريعة وتساعد على تجاوز الازدحام والمسافات الطويلة. لكن ما يبدو حلًا سريعًا للآخرين قد يتحول إلى تحدٍّ جديد بالنسبة لحمد و ن.

«ما يطالبان به أبسط وأعمق: إزالة الحواجز التي تمنعهما من الوصول ومنحهما القدرة على عيش حياتهما بكرامة واستقلال».

«الوسيلة الأقل تكلفة قد لا تكون الأكثر ملاءمة، والوسيلة الأكثر ملاءمة قد لا تكون في متناول الجميع.»

«أزيلوا الحواجز واتركوا لنا فرصة أن نعيش حياتنا بأنفسنا.»

«الخدمة موجودة، لكن الوصول إليها ليس مضموناً.»

«اللجوء لا يلغي الإعاقة.. والإعاقة لا تلغي الحقوق.»

الصعود إلى الدراجة ليس سهلًا دائمًا، والنزول منها وسط شارع مزدحم يحتاج إلى حذر ومساعدة. وحتى الوصول إلى الدراجة قد يكون بحد ذاته مهمة صعبة عندما تكون الطرق والممرات غير مهيأة لشخص يتحرك باستخدام عصا.

بالنسبة لحمدون لا تتعلق المسألة بمجرد العثور على شخص يساعده، المهم أن تتم المساعدة بطريقة تحفظ كرامته وخصوصيته، وألا تتحول الحاجة إلى المساعدة إلى مصدر للإحراج أو إلى شعور بفقدان الاستقلال.

وهنا تكمن إحدى المشكلات التي لا تظهر في أرقام النقل والازدحام: كيف تساعد شخصًا من ذوي الإعاقة دون أن تجعله يشعر بأنه فقد قدرته على إدارة حياته؟

عندما يصبح الازدحام أكثر من مجرد ازدحام

في كمبالا الازدحام جزء من الحياة اليومية. لكن بالنسبة للشخص الذي يواجه صعوبة في الحركة قد يعني الازدحام وقتًا أطول في الطريق، وخطرًا أكبر أثناء العبور، وحاجة متكررة إلى المساعدة.

وأحيانًا لا تكون النتيجة مجرد التأخر عن موعد.

قد يؤجل الشخص زيارة إلى المستشفى أو يتخلى عن مشوار ضروري أو يفكر أكثر من مرة قبل الذهاب إلى مكان العمل أو الحصول على خدمة لأنه يعرف أن الوصول إليها سيكون مكلفًا أو مرهقًا.

وهكذا لا تعود الإعاقة مرتبطة بالحركة وحدها، بل تبدأ في التأثير على الصحة والعمل والتعليم والعلاقات الاجتماعية.

منى قاسم.. من النزوح إلى اللجوء

أما قصة منى قاسم فتبدأ قبل وصولها إلى أوغندا.

تنقلت داخل السودان من الخرطوم إلى عطبرة ثم حلفا في رحلة حملت معها آثار الحرب وعدم الاستقرار، قبل أن تقودها الظروف الأمنية إلى اللجوء في أوغندا.

كل انتقال كان يعني مكانًا جديدًا وطريقًا جديدًا واحتياجات جديدة.

لكن بالنسبة لشخص من ذوي الإعاقة الحركية لا يعني الانتقال فقط جمع الأمتعة والبحث عن الأمان، هناك أسئلة أخرى تفرض نفسها في كل محطة:

هل المكان الجديد مهيأ؟

كيف سأتحرك؟

هل أستطيع الوصول إلى المستشفى أو مكان العمل؟

هل توجد وسيلة نقل مناسبة؟

وهل أستطيع تحمل تكلفتها؟

في أوغندا وجدت منى نفسها أمام تحديات جديدة، فهي تتحرك باستخدام عصا، ما يجعل طبيعة الطرق والممرات عاملًا أساسيًا في قدرتها على التنقل باستقلالية.

التضاريس والممرات غير المهيأة والأمطار في بعض الأوقات، كلها عوامل يمكن أن تجعل الحركة اليومية أكثر صعوبة.

حتى المطر، الذي قد يكون بالنسبة للآخرين مجرد تغير في الطقس، يمكن أن يحول الطريق بالنسبة لمن يستخدم عصا إلى مساحة أكثر خطورة، خصوصًا عندما تصبح الأرض زلقة أو تمتلئ الممرات بالمياه.

«البودا بودا».. الحل المتاح والمشكلة في الوقت نفسه

مثل حمدون تعتمد منى في بعض تنقلاتها على وسائل النقل المتاحة، وفي مقدمتها «البودا بودا».

لكن هذه الوسيلة، رغم انتشارها وسرعتها، ليست دائمًا مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.

فالمشكلة لا تتعلق بالمركبة وحدها، وإنما بالبيئة المحيطة بها أيضًا: الأرصفة والممرات ومعابر المشاة وطريقة الصعود والنزول ومدى وعي العاملين في قطاع النقل باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

بالنسبة لمنى لا يكفي أن تكون وسيلة النقل متوفرة. فالمعيار الحقيقي هو ما إذا كانت تتيح لها الوصول إلى وجهتها بأمان وبأقل قدر

«الناس كانوا في حالة خوف شديد، وكل أسرة كانت تحاول أن تجمع أطفالها وتخرج بهم».

«حمدون ومنى لا يطلبان طريقاً خاصاً بهما، إنهما يطلبان طريقاً يستطيعان الوصول عبره مثل الآخرين.»

ممكن من الاعتماد على الآخرين.
وتصبح البدائل الأكثر أمانًا، مثل سيارات الأجرة الخاصة أو خدمات النقل عبر التطبيقات، خيارًا أكثر كلفة مقارنة بوسائل النقل الشعبية.
وهنا تظهر المفارقة بوضوح:
الوسيلة الأقل تكلفة قد لا تكون الأكثر ملاءمة، والوسيلة الأكثر ملاءمة قد لا تكون في متناول الجميع.
عندما تصبح تكلفة الطريق جزءًا من تكلفة الإعاقة
لا تنتهي تكلفة الرحلة عند ثمن التذكرة أو أجرة الدراجة.
الشخص ذو الإعاقة قد يحتاج إلى مرافق أو إلى مساعدة إضافية أثناء التنقل، وقد يضطر في بعض الحالات إلى تحمل تكاليف مرتبطة بنقل وسيلة المساعدة على الحركة.
وبالنسبة للاجئ تصبح هذه التكاليف أكثر ثقلًا، خصوصًا عندما يكون الدخل محدودًا وفرص العمل غير مستقرة.
وهكذا تتشكل دائرة صعبة:
صعوبة الحركة تجعل الوصول إلى العمل أصعب، وقلة الدخل تجعل الوصول إلى وسيلة نقل مناسبة أكثر صعوبة.
والنتيجة أن الطريق بدل أن يكون وسيلة للوصول إلى الفرص قد يصبح حاجزًا أمامها.
الخدمة موجودة.. لكن الوصول إليها ليس مضمونًا
قد يكون المستشفى موجودًا، لكن الوصول إليه يحتاج إلى وسيلة نقل مناسبة.
وقد تكون هناك فرصة عمل، لكن الطريق إليها غير مهيأ.
وقد تكون المدرسة أو المؤسسة متاحة، لكن أبوابها وممراتها لا تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
لهذا فإن الحديث عن إتاحة الخدمات لا يتعلق بوجود الخدمة فقط، وإنما بقدرة الشخص على الوصول إليها واستخدامها باستقلالية وكرامة.
وفي حالة اللاجئين ذوي الإعاقة تتراكم الحواجز: تكلفة النقل وصعوبة الحركة والحواجز اللغوية والتمييز وضعف الوصول إلى بعض الخدمات.

اللجوء لا يلغي الإعاقة.. والإعاقة لا تلغي الحقوق

مع استمرار الحرب في السودان، ارتفع عدد السودانيين الذين لجأوا إلى أوغندا. وخلف أرقام اللاجئين الكبيرة، توجد قصص لأشخاص يواجهون تحديات إضافية بسبب الإعاقة.
حمدون ومنى ليسا مجرد رقمين في إحصاءات النزوح.
هما شخصان يحاولان بناء حياة جديدة في بلد لم يختارا الذهاب إليه بالضرورة، ويحاولان في الوقت نفسه التعامل مع احتياجات حركية لا تختفي بمجرد عبور الحدود.
فاللجوء لا يلغي الإعاقة، والإعاقة لا تلغي الحقوق.

العزلة.. الوجه الآخر لصعوبة الحركة

حين تصبح الحركة صعبة، لا يتأثر الوصول إلى المستشفى أو العمل فقط.
تتأثر الحياة الاجتماعية أيضًا.
الشخص الذي يحتاج إلى ترتيب خاص لكل مشوار قد يبدأ في تقليل خروجه من المنزل. ومع الوقت، يمكن أن تتراجع مشاركته في الأنشطة الاجتماعية والمجتمعية ويزداد اعتماده على الآخرين.
وتنظر منى إلى القضية باعتبارها أكبر من مجرد تقديم المساعدة الإنسانية. فالأشخاص ذوو الإعاقة يريدون أن يكونوا جزءًا من المجتمع وأن يشاركوا في المنظمات والنقاشات والقرارات التي تمس حياتهم.

«لا تتحدثوا عنا من دوننا»

من أهم ما تكشفه تجربة منى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يريدون أن يكونوا مجرد مستفيدين من القرارات التي تتخذ نيابة عنهم.
يريدون أن يكونوا على الطاولة.
أن يقولوا للمسؤولين والمنظمات أين تكمن المشكلة وما الحلول التي يرونها مناسبة.
أن يشاركوا في تصميم المواصلات والخدمات.

«السلام العادل لا يبدأ فقط من إسكات السلاح، بل من إزالة الحواجز التي تمنع الناس من العودة إلى الحياة.»

الوسيلة الأقل تكلفة قد لا تكون الأكثر ملاءمة، والوسيلة الأكثر ملاءمة قد لا تكون في متناول الجميع.»

وأن يسألوا قبل تنفيذ البرامج التي تستهد فهم .

ولا يتوقف الأمر عند تفاصيل الحياة اليومية. فبالنسبة لمنى يجب أن يمتد صوت الأشخاص ذوي الإعاقة إلى قضايا أكبر، من السلام إلى إعادة الإعمار في السودان.

فإذا كان السودان سيبدأ يومًا مرحلة جديدة بعد الحرب، فلا يمكن أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة خارج هذه المرحلة.

السلام الذي يشمل الجميع

الحرب قد تهدم بيتًا أو تدفع عائلة إلى النزوح، لكنها لا تترك الأثر نفسه على الجميع.

الأشخاص ذوو الإعاقة قد يواجهون مخاطر إضافية أثناء النزوح وحواجز أكبر في الوصول إلى الخدمات وصعوبات أكبر في الحركة والعمل والتعليم.

لذلك، فإن السلام بالنسبة لحمدون ومنى لا يعني فقط توقف إطلاق النار.

السلام يعني أيضًا أن يتمكنا من العودة إلى الحياة.

أن يصلا إلى المستشفى.

أن يعملا.

أن يتعلما.

أن يتحركا دون خوف.

وأن تكون لهما القدرة على المشاركة في تقرير مستقبل بلدهما.

ليست قصة شفقة

قصة حمدون الزمزمي وقصة منى قاسم ليستا حكايتين عن العجز.

إنهما حكايتان عن شخصين يحاولان الاستمرار رغم حواجز لم يصنعاها.

حمدون يريد أن يتحرك ويعمل ويعيش باستقلالية، لكنه يصطدم بوسائل نقل غير مهيأة وطرق مزدحمة، وتكاليف قد لا يستطيع تحملها .

ومنى بعد رحلة نزوح طويلة داخل السودان ثم اللجوء إلى أوغندا لا تزال تطالب بأن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة صوت في المجتمع وفي صناعة القرار.

الرسالة ليست «ساعدونا لأننا ضعفاء». نحن أقوياء.

الرسالة أبسط وأكثر وضوحًا:

أزيلوا الحواجز واتركوا لنا فرصة أن نعيش حياتنا بأنفسنا.

فحين تكون الطريق مهيأة، ووسيلة النقل آمنة، والخدمة قابلة للوصول، يصبح الشخص ذو الإعاقة أكثر قدرة على العمل والمشاركة وأقل اعتمادًا على الآخرين.

من كمبالا إلى السودان.. طريق آخر للعدالة

تجربة حمدون ومنى في أوغندا تفتح سؤالًا يتجاوز المواصلات.

إذا كانت الطريق اليومية في بلد اللجوء قادرة على عزل الشخص ذي الإعاقة عن العمل والتعليم والصحة والمجتمع، فكيف يمكن أن تكون إعادة بناء السودان فرصة لتغيير هذا الواقع؟

الإجابة تبدأ من إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط.

من تصميم طرق ومبانٍ ومواصلات قابلة للوصول.

من ضمان حصولهم على الخدمات.

ومن الاعتراف بأن الإعاقة ليست سببًا لاستبعاد الإنسان من الحياة العامة.

حمدون ومنى لا يطلبان طريقًا خاصًا بهما.

إنهما يطلبان طريقًا يستطيعان الوصول عبره مثل الآخرين.

ويطلبان أن تكون المواصلات وسيلة للوصول لا حاجزًا جديدًا.

ويطلبان أن تسمع أصواتهما عندما يجري الحديث عن المستقبل.

فالسودان الذي سيخرج من الحرب لن يكون كاملًا إذا بقي الأشخاص ذوو الإعاقة خارج طاولة السلام وإعادة الإعمار.

وكما تقول تجربتهما، فإن السلام العادل لا يبدأ فقط من إسكات السلاح، بل من إزالة الحواجز التي تمنع الناس من العودة إلى الحياة.

«وهكذا تتشكل دائرة صعبة: صعوبة الحركة تجعل الوصول إلى العمل أصعب، وقلة الدخل تجعل الوصول إلى وسيلة نقل مناسبة أكثر صعوبة.»

من قيسان إلى المجهول..
آلاف المدنيين يفرون من جحيم الحرب

ملخص

شهدت مدينة قيسان في إقليم النيل الأزرق موجة نزوح واسعة عقب هجوم شنته قوات الدعم السريع، مسنودة بقوات الحركة الشعبية بقيادة جوزيف توكا، ما دفع آلاف السكان إلى الفرار نحو مناطق وحدة بكوري الإدارية، فيما عبرت بعض الأسر الحدود إلى إثيوبيا. وتحدثت إفادات عن نهب الأسواق وحرق محاصيل ومدخلات زراعية.

قدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد النازحين بنحو 2500 شخص، أي 500 أسرة، مؤكدة أن الأوضاع لا تزال متوترة ومتقلبة. وحذرت محافظة قيسان من تداعيات حرق المحاصيل واستهداف المزارعين على الأمن الغذائي، بينما دعا عاملون في المجال الإنساني إلى تدخل عاجل لتوفير المياه والغذاء والمأوى، خصوصاً مع اقتراب موسم الأمطار.

تعكس شهادات نازحين حجم المعاناة خلال رحلة الفرار، إذ اضطر السكان إلى ترك منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم تحت الخوف من القتال، فيما زادت الأمطار والوحل صعوبة الوصول إلى مناطق أكثر أمناً. ويقول نازحون إن الأطفال والنساء وكبار السن كانوا الأكثر معاناة، بينما وصل كثيرون إلى مناطق النزوح من دون طعام أو ملابس أو احتياجات أساسية.

لا تتوقف آثار الحرب في قيسان عند مغادرة السكان لمنازلهم، بل تمتد إلى المزارع والأسواق ومصادر الرزق. ومع خسارة الموسم الزراعي، يواجه السكان خطر الجوع وتفاقم الأزمة الإنسانية، بما يهدد الأمن الغذائي في النيل الأزرق، ويحوّل المعركة من صراع على الأرض إلى أزمة مستمرة تمس حياة المدنيين وسبل بقائهم.

لم يكن صباح مدينة قيسان التي تقع على بعد نحو 170 كيلومترًا جنوب شرقي الدمازين، عاصمة إقليم النيل الأزرق، يشبه صباحات موسم الزراعة؛ فبدلًا من أن ينشغل المزارعون بأراضيهم ومحاصيلهم، وجد آلاف السكان أنفسهم يفرون من المدينة تحت وطأة القتال، تاركين خلفهم منازلهم وأسواقهم ومصادر رزقهم.

هجوم جديد على المدينة في إقليم النيل الأزرق دفع الآلاف إلى النزوح نحو مناطق وحدة «بكوري» الإدارية، بينما امتدت تداعيات المعارك إلى الأسواق والمزارع، مع حديث عن عمليات نهب وحرق للمحاصيل ومدخلات الإنتاج الزراعي.

مؤخرًا شنت قوات الدعم السريع، مسنودة بقوات الحركة الشعبية بقيادة جوزيف توكا، هجومًا على مدينة قيسان وفقًا للمحافظ جمال القاضي. وقال القاضي، في تصريحات إعلامية، إن القوات المهاجمة ارتكبت انتهاكات واسعة بحق سكان المدينة، ونفذت عمليات نهب طالت الأسواق التجارية، إلى جانب مدخلات الموسم الزراعي، مشيرًا إلى أن القوات المهاجمة أحرقت أيضًا مساحات من المحاصيل الزراعية.

وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة نزوح نحو 2500 شخص (ما يعادل 500 أسرة) من قيسان عقب الاشتباكات، وقالت المنظمة إن غالبية الأسر نزحت إلى مواقع أخرى داخل المنطقة، فيما عبرت أسر أخرى الحدود إلى إثيوبيا.

وأوضحت أن غالبية الأسر المتضررة نزحت إلى مواقع أخرى داخل منطقة قيسان، فيما عبرت أسر أخرى الحدود إلى إثيوبيا.

وأكدت المنظمة في بيان أن الوضع في المنطقة لا يزال «متوترًا ومتقلبًا»، وأشارت إلى أنها تواصل مراقبة التطورات الميدانية عن كثب.

كما أدانت محافظة قيسان، في بيان صحفي، ووصفته بأنه «جريمة حرب مكتملة الأركان»، تستهدف لقمة عيش المواطنين وأمنهم، لا سيما مع انشغال الأهالي بفلاحة أراضيهم خلال الموسم الزراعي.

وقالت المحافظة إن القوات المسلحة والقوات المساندة لها تتصدى للقوات المهاجمة في مختلف محاور المدينة، مؤكدة استمرارها في الدفاع عن المنطقة.

وحذرت من أن استهداف المزارعين وحرق المحاصيل خلال الموسم الزراعي يمثل «تصعيدًا خطيرًا يهدد الأمن الغذائي والاستقرار في المنطقة».

وأبلغ عاملون في الحقل الإنساني «أفق جديد» أن الأوضاع الإنسانية في مخيمات النيل الأزرق تحتاج إلى تدخل عاجل من المنظمات الإغاثية والجهات الحكومية لتوفير أبسط مقومات الحياة، من مياه نظيفة وغذاء ومأوى، خاصة مع اقتراب موسم الأمطار الذي قد يفاقم الأوضاع الصحية ويعمّق المعاناة اليومية للنساء والأطفال.

يقول عبد الله جماع وهو نازح من قيسان لـ«أفق جديد»: «بدأنا نسمع أصوات الرصاص والاشتباكات، وبعدها لم يعد أمامنا خيار سوى الخروج من المدينة. تركنا بيوتنا وكل ما نملك، ولم نكن نعرف إلى أين نتجه، المهم أن نبتعد عن مكان القتال ونحافظ على أرواحنا».

وأضاف: «الناس كانوا في حالة خوف شديد، وكل أسرة كانت تحاول أن تجمع أطفالها وتخرج بهم. شاهدنا أشياء صعبة لا نستطيع حتى الحديث عنها، وكان الخوف من التعرض للأذى يرافقنا طوال الطريق».

من جهتها تقول حليمة هارون لـ«أفق جديد»: «الطريق كان صعبًا جدًا بسبب الأمطار والوحل والطين. كنا نمشي بصعوبة، وبعض كبار السن والأطفال لم يستطيعوا مواصلة السير بسهولة. أحيانًا كنا نتوقف لأن الأرض أصبحت موحلة ولا نستطيع التقدم».

وأضافت: «أصعب شيء كان الأطفال. بعضهم كان يبكي من الخوف والتعب، ولم تكن لدينا وسيلة نقل كافية. اضطررنا إلى حمل الأطفال ومساعدة كبار السن، وكلما زاد المطر أصبح الطريق أصعب».

بدوره يقول نازح لـ«أفق جديد»: «تركنا منازلنا ومزارعنا، ولم نتمكن من أخذ شيء معنا. الموسم الزراعي كان أملنا في توفير

«الناس كانوا في حالة خوف شديد، وكل أسرة كانت تحاول أن تجمع أطفالها وتخرج بهم».

«أصعب شيء كان الأطفال. بعضهم كان يبكي من الخوف والتعب، ولم تكن لدينا وسيلة نقل كافية».

الطعام والعيش، والآن لا نعرف ماذا سيحدث لمحاصيلنا أو مزارعنا».

وتابع: «عندما وصلنا إلى منطقة بكوري شعرنا بشيء من الأمان، لكننا وصلنا بلا طعام كافٍ ولا ملابس ولا احتياجات أساسية. نحتاج إلى المساعدة، خصوصًا الأطفال والنساء وكبار السن».

في قيسان، لا تنتهي الحرب بانحسار أصوات الرصاص؛ فآثارها تبقى في المزارع المحروقة، والأسواق المنهوبة، والبيوت التي غادرها أصحابها على عجل. وبينما يبحث آلاف النازحين عن مكان آمن، يواجه المزارعون خسارة موسم قد يكون بالنسبة لهم الفاصل بين البقاء والجوع. وهكذا تتحول المعركة على الأرض إلى معركة أخرى على لقمة العيش، فيما يهدد تدمير الزراعة والنزوح المتكرر ليس حياة السكان وحدها، بل مستقبل الأمن الغذائي في النيل الأزرق.

«الموسم الزراعي كان أملنا في توفير الطعام والعيش، والآن لا نعرف ماذا سيحدث لمحاصيلنا أو مزارعنا».

السلاح داخل المدرسة..
حادثة اعتداء على معلم تفتح ملف عسكرة الحياة التعليمية في السودان

ملخص

فتحت حادثة اعتداء ولي أمر مسلح على معلم داخل مدرسة التدريب المتوسطة بمحلية كرري نقاشاً واسعاً حول تداعيات الحرب على البيئة التعليمية، بعد أن تحول خلاف بشأن معاقبة طالب إلى اعتداء وإشهار سلاح داخل حرم المدرسة. وأثارت الواقعة استنكار لجنة المعلمين، فيما أعلن المجلس القومي للطفولة فتح تحقيق بشأنها.

يرى تربويون أن الحادثة تعكس تصاعد العنف وتراجع هيبة المؤسسات التعليمية، مع تحول حمل السلاح إلى سلوك أكثر حضوراً في الحياة العامة منذ اندلاع الحرب. ودعوا إلى حماية حرمة المدارس، وتشديد القوانين، وإدخال برامج للتربية الوطنية والأخلاق، إلى جانب دراسة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفتها الحرب على سلوك الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين.

من جهته، برر والد الطالب، اللواء الركن المتقاعد عادل الطيب الأمين، اعتداءه على المعلم بما قال إنه تعرض ابنه البالغ 14 عاماً للضرب المبرح، موضحاً أنه صفَع المعلم بعد رؤيته آثار الإصابة، قبل أن يشهر سلاحه إثر ما وصفه بمحاولة بعض المعلمين الاعتداء عليه. وأكد في الوقت نفسه أن استخدام السلاح جاء، بحسب روايته، للدفاع عن النفس، بينما انتقد تربويون اللجوء إلى العنف والسلاح داخل المدرسة.

أكدت لجنة المعلمين أن المدرسة ليست ساحة لتصفية الحسابات أو استعراض القوة، مطالبة بتحقيق مستقل ومحاسبة أي شخص تثبت مسؤوليته، ومنع دخول السلاح إلى المؤسسات التعليمية. وترى اللجنة أن الواقعة تكشف أحد أخطر آثار الحرب، وهو عسكرة الحياة المدنية وتراجع سيادة القانون، محذرة من تحول المدارس إلى أماكن للخوف والتهديد، ومؤكدة شعارها: «لا للسلاح داخل المؤسسات التعليمية.. لا للإفلات من العقاب.. لا لعسكرة الحياة المدنية».

المدارس التي يفترض أن تكون بيئة آمنة للتعليم باتت عرضة لتداعيات الحرب»

ابتسام حسن – أفق جديد

لم تقتصر آثار الحرب في السودان على الخسائر البشرية والدمار والنزوح، بل امتدت إلى سلوك المجتمع وعلاقاته اليومية، مع تصاعد مظاهر العنف وانتشار السلاح وتراجع هيبة المؤسسات المدنية. وفي ظل هذه التحولات، باتت المدارس، التي يفترض أن تكون بيئة آمنة للتعليم والتربية، عرضة بدورها لتداعيات الحرب وما خلفته من توتر وعنف.

وتكشف واقعة الاعتداء على معلم داخل مدرسة التدريب المتوسطة بمحلية كرري، عقب خلاف يتعلق بمعاقبة طالب، عن جانب مقلق من هذه التحولات؛ إذ تطور الخلاف إلى اعتداء على المعلم وإشهار سلاح داخل حرم المدرسة من جانب ولي أمر الطالب، في حادثة أثارت موجة واسعة من الاستنكار وفتحت نقاشاً حول حدود العلاقة بين المعلم والطالب وولي الأمر، وسبل حماية المؤسسات التعليمية من العنف والسلاح. وبينما برر ولي الأمر تصرفه بما تعرض له ابنه من ضرب، أدانت لجنة المعلمين الواقعة وطالبت بالتحقيق والمساءلة، في وقت فتح فيه المجلس القومي للطفولة تحقيقاً بشأن الحادثة.

وتعيد الواقعة إلى الواجهة سؤالاً أوسع: إلى أي مدى غيّرت الحرب سلوك المجتمع، وهل أصبح العنف والسلاح وسيلة متزايدة لحسم الخلافات داخل المؤسسات المدنية، بما فيها المدارس؟ وبين رواية ولي الأمر ورواية المعلمين، يبرز جدل تربوي ونفسي وقانوني حول حماية الطفل، وصون كرامة المعلم، والحفاظ على المدرسة باعتبارها مساحة آمنة بعيدة عن مظاهر العنف والعسكرة.

تأجيج الصراع

رأى تربويون أن هذه الحادثة، إلى جانب حوادث أخرى مماثلة، تعكس تنامي مظاهر العنف في المجتمع، وتسهم في تأجيج الصراع داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. وأشاروا إلى تصاعد العنف اللفظي والسلوكيات العدوانية.

وقالوا إن المجتمع يواجه حالياً معاناة شديدة من العناد المتعمد، إلى جانب ظهور نظرات وسلوكيات مستفزة من بعض الطلاب، وهو ما رأوا أنه كان أحد أسباب الحادثة، بعدما لم يرضخ الطالب للمعلم وتحداه. كما أكد تربويون أن بعض أولياء الأمور باتوا يتجاوزون على المعلمين، في ظل تراجع هيبة المؤسسة التعليمية.

ودعا خبراء تربويون إلى ضرورة إصدار قانون يقر بقدسية حرم المدرسة ويحظر المساس بأمنها، إلى جانب تضمين المناهج الدراسية مواد عن التربية الوطنية وحسن الأخلاق، لافتين إلى أن لغة الطلاب أصبحت أكثر خشونة، وأن العنف بات حاضراً في مختلف المؤسسات بعد الحرب، في حين أصبح الإنسان يتعامل بدرجة أكبر من عدم الاكتراث.

وطالبوا بتنظيم ندوات يشارك فيها علماء النفس والتربية لبحث التغيرات التي طرأت على سلوك المجتمع السوداني بعد الحرب وآثارها النفسية والاجتماعية، كما دعوا القنوات الفضائية إلى تخصيص مساحة أكبر لهذه القضايا، بدلاً من الاكتفاء ببث الأغاني والبرامج الرياضية.

وأكد التربويون أن حمل السلاح أصبح ظاهرة شائعة في المجتمع، وتحول من وسيلة مرتبطة بالقتال إلى سلوك مألوف في الحياة العامة، الأمر الذي أسهم في زيادة الشعور بانعدام الأمن في الشارع.

ردة فعل

وقال الخبير التربوي عوض الدنقلاوي إن ردة فعل ولي أمر الطالب، الذي تم ضربه ضرباً مبرحاً، كانت غير حميدة، إذ تحدث بألفاظ نابية وحمل السلاح. وأضاف أن هذه من الآثار التي تركتها الحرب، وهي أسلوب العنف الزائد، مشيراً إلى أنها حادثة غريبة في المجتمع السوداني، لجهة أن المجتمع السوداني معروف بأنه مجتمع مسالم ويقدس المهنة، وأن المعلم محترم في مجتمع المدينة ومجتمع الريف، وفي مجتمع الريف لديه قيمة عالية جداً.

«العنف والسلاح باتا وسيلة متزايدة لحسم الخلافات داخل المؤسسات المدنية»

«السلاح أصبح ظاهرة شائعة في المجتمع وتحول إلى سلوك مألوف في الحياة العامة»

واستنكر الدنقلاوي، في تصريح لـ«أفق جديد»، ما قام به النظامي وحادثة ضربه للمعلم أمام جمع من الطلاب، واعتبره سلوكاً مرفوضاً، لافتاً إلى أن إشهار السلاح أمر غير مقبول، وكان عليه أن يعمل على ضبط النفس، والمفروض أن يكون السلاح هو المنطق والعقل والحجة. وكان على والد الطالب أن يستقصي عن الحادثة أو يلجأ إلى مدير المدرسة ويصلح بينهم، وإذا كان المعلم مخطئاً يتم الصلح بينهم.

وتابع: «لكن أن يدخل المدرسة بسلاح يعتبر أمراً خاطئاً، وهذا الأسلوب مرفوض لأنه أسلوب الغاب». ودعا الدنقلاوي إلى تجريد والد الطالب من رتبة لواء، لجهة أن ما قام به ليس أسلوب شخص مُنح رتبة لواء، واستدل بما قال سيدنا عمر رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟». وقال كان لزاماً على والد الطالب ألا يستخدم سلطته العسكرية لاستعباد.

واستنكر العبارات غير اللائقة التي تفوه بها أمام المعلمين، وقال: «نرفض أسلوب المعلم في ضرب الطالب إذا صحيح تم ضربه حتى تورم جسمه، ويجب أن تكون العقوبة، الغرض منها التهذيب، عقوبة تربوية من أجل الإصلاح والتقويم، جهة أنه من أمن العقوبة أساء الأدب». وكان في الزمن السابق ولي أمر التلميذ يردد مقولة: «ليك اللحم ولينا العظم»، وهذا الغرض منه أن يحترم الطالب المعلم.

وتابع الدنقلاوي بالقول: «أنا ضد القرار بمنع العقوبة، نحن لا نمنع العقوبة، ولكن نمنع العقوبة غير الموجودة في محلها. ممكن أن تكون العقوبة بأن يتم أمر الطالب أن يقف زمناً من الوقت أو أي عقوبة تربوية، وأن لا تكون العقوبة دائماً بأسلوب الضرب، بل بتقويم السلوك، والمدرسة عندما لا تكون فيها عقوبة تكون مدرسة غير منضبطة.

«أن يدخل المدرسة بسلاح يعتبر أمراً خاطئاً، وهذا الأسلوب مرفوض لأنه أسلوب الغاب»

«كان المفروض أن يكون السلاح هو المنطق والعقل والحجة»

«العقوبة الغرض منها التهذيب والإصلاح والتقويم»

رد والد الطالب

حول اعتدائه على المعلم، والذي اعتبره تربويون «عذراً أقبح من الذنب»، وتداولته الوسائط، دوّن والد الطالب، اللواء الركن م. عادل الطيب الأمين محمد، رده على الحادثة.

وابتدر حديثه بأن الرأي العام يتابع أحياناً بعض الحوادث التي يتم اجتزاؤها عن سياقها الحقيقي، أو تُروى بطريقة تحجب الحقيقة وتخدم أغراضاً في نفس يعقوب. ودفعاً لأي لبس وإجلاءً للحقيقة أمام الجميع، رأيت لزاماً عليَّ أن أضع بين يدي الرأي العام التوضيح الكامل لما جرى في مدرسة التدريب المتوسطة بمحلية كرري.

تفاصيل الحادثة

في يوم الأربعاء الموافق 6 أغسطس 2026م، تلقى والد الطالب اتصالاً هاتفياً مروعاً من ابنه عثمان، البالغ من العمر أربعة عشر عاماً، والذي يدرس في الصف الثاني المتوسط بالمدرسة ذاتها. وأبلغه، وهو في حالة من الحزن ويبكي من شدة الألم، أن أحد المعلمين، ويدعى «الأمين»، اعتدى عليه بالضرب المبرح والتعنيف الشديد، مسدداً إليه ضربات قوية على ساقه اليسرى ويده اليسرى، فضلاً عن لطمه بقوة على وجهه أمام مرأى ومسمع من الجميع، ما أدى إلى إصابته بندوب وكدمات واضحة ورضخ في إبهام يده اليسرى.

قال الأب إنه، «بتلقائية الأب المفجوع في سلامة ابنه»، توجه إلى المدرسة وطلب من ابنه أن يدله على المعلم المذكور، وبالفعل أشار إليه، وكان يقف برفقة عدد من زملائه الأساتذة في صالة مطلة على ساحة المدرسة.

وتابع الأب أنه، «وطأة صدمة رؤية آثار الاعتداء على طفل»، توجه إلى المعلم وقام بصفعه على وجهه. وما إن حدث ذلك حتى فوجئ بالأساتذة يتهجمون عليه، محاولين الاعتداء عليه جسدياً، إذ أقدم بعضهم على الإمساك بتلابيبه، بينما قام آخرون بلكزه على صدره.

وأضاف أنه لم يكن منه في تلك اللحظة سوى ممارسة «حقه المشروع في الدفاع عن النفس»، فأخرج سلاحه الشخصي (الطبنجة) وقام بتعميرها، محذراً إياهم من ضرورة الابتعاد عنه، ومعرباً عن أن الأجدر بهم، بدلاً من الاصطفاف لحماية زميلهم المخطئ، في مخالفة صريحة لقوانين منع ضرب الطلاب، المبادرة إلى حل المشكلة وعلاج ابنه.

وأوضح والد الطالب أنه داخل مكتب المدير، وفي تلك اللحظة المتوترة، تدخل مدير المدرسة بحكمة لتهدئة الأجواء، طالباً منه التوجه معه إلى مكتبه لاحتواء الموقف.

وأضاف أنه عندما شرعوا في إرسال ابنه للعلاج في مركبة تخص المدرسة، طلب منهم تركه لتولي علاجه بنفسه، مشدداً على أن مطلبه الأساسي كان إقرار المعلم بخطئه.

لا لعسكرة المدارس

أصدرت لجنة المعلمين بياناً قالت فيه إنها تابعت، ببالغ الغضب والاستنكار، ما تعرض له أحد معلمي مدرسة التدريب النموذجية بنين بالحارة الثالثة بمحلية كرري من اعتداء داخل حرم المدرسة، وما صاحب ذلك، وفق إفادة المعلمين، من إشهار للسلاح والتهديد بإطلاق النار، والإساءة للمعلمين وتهديدهم، في مشهد يمثل انتهاكاً خطيراً لحرمة المؤسسة التعليمية وكرامة المعلم وأمن التلاميذ.

وأوضحت، في إشارة إلى إفادة أحد المعلمين، أن الواقعة بدأت إثر تعامل أحد المعلمين مع تلميذ بسبب سلوك داخل المدرسة، قبل أن يحضر ولي أمر التلميذ، وهو ضابط سابق برتبة لواء معاش ومعتمد سابق لمحلية كرري، ويعتدي على المعلم بالصفع أمام المعلمين والتلاميذ، ثم يشهر سلاحه ويهدد من يحاول التدخل، إلى جانب توجيه عبارات مهينة للمعلمين.

وأدانت لجنة المعلمين السودانيين بأشد العبارات أي اعتداء على المعلمين، وأكدت أن المدرسة ليست ساحة لتصفية الحسابات ولا مكاناً لاستعراض القوة والسلاح، كما أن صفة الضابط السابق أو المسؤول السابق لا تمنح صاحبها حصانة من القانون، ولا تبرر

«المدرسة ليست ساحة لتصفية الحسابات ولا مكاناً لاستعراض القوة والسلاح»

«المدرسة عندما لا تكون فيها عقوبة تكون مدرسة غير منضبطة»

«عسكرة الحياة العامة وتحويل السلاح إلى وسيلة لحسم الخلافات داخل المؤسسات المدنية»

استخدام القوة أو التهديد بالسلاح داخل مؤسسة تعليمية.

وأشارت إلى أن ما حدث في مدرسة التدريب النموذجية يكشف مرة أخرى عن واحدة من أخطر نتائج غياب الدولة وسيادة حكم القانون، وهي عسكرة الحياة العامة وتحويل السلاح إلى وسيلة لحسم الخلافات داخل المؤسسات المدنية.

وقال البيان إنه عندما يصل السلاح والتهديد إلى المدرسة، فإن الخطر لا يطال المعلم وحده، وإنما يهدد البيئة التعليمية وسلامة التلاميذ وهيبة المؤسسة التعليمية بأكملها.

وطالبت اللجنة السودانيين بفتح تحقيق عاجل ومستقل وشفاف في ملابسات الحادثة، والاستماع إلى المعلمين والتلاميذ وأولياء الأمور والشهود، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المعتدي، أياً كانت صفته السابقة أو الحالية، وعدم السماح بأي حصانة خارج إطار القانون، والتحقيق بصورة خاصة في واقعة إشهار السلاح والتهديد بإطلاق النار داخل المؤسسة التعليمية، باعتبارها واقعة بالغة الخطورة تستوجب المساءلة القانونية.

كما طالبت بتوفير الحماية القانونية والأمنية للمعلمين والتلاميذ، وضمان عدم تكرار الاعتداءات داخل المؤسسات التعليمية، ومنع دخول السلاح إلى المؤسسات التعليمية، والتعامل مع المدارس باعتبارها مساحات آمنة للتعليم والتربية، لا ساحات للتهديد واستعراض القوة، ووقف كل أشكال الإفلات من العقاب، وإعلاء سلطة القانون على سلطة الرتبة والسلاح والنفوذ.

وأكدت اللجنة أن كرامة المعلم ليست قابلة للمساومة، وأن الاعتداء على المعلم داخل مدرسته هو اعتداء على العملية التعليمية والمجتمع بأسره.

وأشارت إلى أنه قد دفع المعلمون ثمناً باهظاً جراء انهيار مؤسسات الدولة وانتشار السلاح وعسكرة الحياة العامة. ولن نقبل أن تتحول المدارس إلى أماكن يشعر فيها المعلم أو التلميذ بالخوف من صاحب سلطة أو سلاح.

وهددت بتصعيد غير مسبوق حتى يتم اتخاذ إجراءات فعلية ضد هذا الشخص المعتدي، ورفعت شعارات: «لا للسلاح داخل المؤسسات التعليمية، لا للإفلات من العقاب»، لا لعسكرة الحياة المدنية.

«عندما يصل السلاح والتهديد إلى المدرسة، فإن الخطر لا يطال المعلم وحده»

جيش للدولة لا للأحزاب

خالد شاويش

ملخص

يتناول المقال مستقبل المؤسسة العسكرية السودانية في الذكرى الـ72 لسودنة قيادة الجيش، داعياً إلى تحويل المناسبة من استذكار تاريخي إلى فرصة لإعادة بناء جيش وطني مهني وموحد، تكون ولاؤه للدولة والدستور والشعب لا لحزب أو جماعة أو قائد. ويرى أن أحد جذور الأزمة السودانية يتمثل في تداخل الجيش مع السياسة وتعدد مراكز القوة المسلحة.

يركز على ضرورة بناء جيش واحد بعقيدة عسكرية وطنية واضحة، وإبعاد العمل الحزبي والسياسي عن المؤسسة العسكرية، بحيث تقوم الترقيات والتعيينات على الكفاءة والانضباط لا الولاء السياسي. كما يدعو إلى إعادة هيكلة القطاع العسكري والأمني بعد الحرب، ودمج أو تسريح القوات وفق معايير قانونية ومهنية، مع ضمان تمثيل مختلف مكونات السودان داخل الجيش.

يرى الكاتب أن إصلاح الجيش يجب أن يترافق مع رقابة مدنية وسيادة للقانون ومحاسبة على الانتهاكات، إلى جانب إصلاح شامل للشرطة وأجهزة الأمن والاستخبارات. ويحذر من إعادة إنتاج علاقة الجيش بالسياسة التي طبعت تاريخ السودان، مؤكداً أن انتهاء الحرب عسكرياً لن يكون كافياً ما لم تُعالج الأسباب التي قادت إليها، وفي مقدمتها السلاح خارج مؤسسات الدولة والتدخل العسكري في الحكم.

يخلص إلى أن السودان يحتاج بعد الحرب إلى عقد وطني جديد حول المؤسسة العسكرية، يحدد بوضوح موقعها في الدولة ودورها في حماية النظام الدستوري الذي يختاره الشعب. ويؤكد أن الانتصار الحقيقي ليس انتصار طرف على آخر، وإنما بناء جيش قوي ومحترف وغير مسيس، يحمي الوطن والمواطن والدستور، ويكون جزءاً من دولة لا دولة داخل الدولة.

في الذكرى الثانية والسبعين لسودنة قيادة الجيش السوداني، لا ينبغي أن تكون المناسبة مجرد استعادة لحدث تاريخي، مهما كانت أهميته، وإنما فرصة للتفكير في مستقبل المؤسسة العسكرية نفسها، ودورها في الدولة السودانية بعد الحرب. فإذا كانت سودنة قيادة الجيش قد مثّلت في وقتها خطوة مهمة نحو استكمال السيادة الوطنية، فإن التحدي الذي يواجه السودان اليوم هو بناء مؤسسة عسكرية وطنية حديثة، تستند إلى المهنية والانضباط والقانون، وتكون ملكًا للشعب والدولة، لا لجماعة سياسية أو حزب أو قائد.

لقد أثبتت تجربة السودان، منذ الاستقلال، أن مشكلة الجيش لم تكن دائمًا في قوته أو ضعفه، وإنما في موقعه من الدولة والسياسة. فكلما تداخلت المؤسسة العسكرية مع العمل السياسي، أصبحت الدولة أكثر هشاشة، وتحولت القوات المسلحة من مؤسسة لحماية النظام الدستوري إلى لاعب مباشر في تحديد شكل الحكم ومستقبل البلاد. ولذلك فإن إعادة بناء الجيش بعد الحرب يجب ألا تقتصر على إعادة ترتيب الوحدات والتسليح والقيادات، بل ينبغي أن تبدأ من إعادة تعريف علاقة المؤسسة العسكرية بالدولة والمجتمع والسياسة.

السودان يحتاج، قبل أي شيء، إلى جيش واحد.

هذه ليست مجرد عبارة سياسية، وإنما شرط أساسي لبناء الدولة الحديثة. فلا يمكن أن تستقر دولة في ظل تعدد الجيوش والقوات المسلحة، أو وجود تشكيلات عسكرية تمتلك قيادات وموارد وقرارات مستقلة عن السلطة الدستورية. كما لا يمكن أن تكون هناك دولة مستقرة بينما تحتفظ قوى سياسية أو اجتماعية أو عسكرية بقوات مسلحة خارج البنية الوطنية الموحدة.

لقد أظهرت الحرب الحالية الكلفة الهائلة التي يدفعها السودان نتيجة تعدد مراكز القوة المسلحة. فالحرب لم تكن مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين، وإنما كشفت أزمة أعمق تتعلق ببنية الدولة نفسها، وبكيفية إدارة السلاح، وبغياب اتفاق وطني مستقر حول المؤسسة العسكرية والأمنية.

ولهذا فإن مرحلة ما بعد الحرب ينبغي أن تتجه بوضوح نحو احتكار الدولة للسلاح، وبناء مؤسسة عسكرية موحدة، وإعادة تنظيم جميع القوات وفق قواعد دستورية وقانونية ومهنية واضحة.

عقيدة وطنية

إعادة بناء الجيش لا يمكن أن تبدأ من الأسماء والرتب فقط، بل من العقيدة العسكرية.

فالجيش الوطني يحتاج إلى عقيدة تحدد بوضوح من هو العدو، وما هي مهمة القوات المسلحة، وما حدود تدخلها في الحياة السياسية، وما علاقتها بالسلطة المدنية، وما هي القواعد التي تحكم استخدام القوة.

العقيدة العسكرية الوطنية يجب أن تقوم

على حماية السودان وسيادته ووحدة أراضيه وشعبه ودستوره، لا حماية حزب أو جماعة أو أيديولوجيا أو شخص.

وهنا تبرز أهمية مراجعة كل أشكال التسييس التي تعرضت لها المؤسسة العسكرية عبر العقود الماضية. فالجيش الذي يصبح جزءًا من الصراع السياسي يفقد تدريجيًا صورته كمؤسسة وطنية جامعة، ويبدأ المجتمع نفسه في النظر إليه من خلال الانتماءات السياسية والجهوية.

وهذا خطر لا يمكن لدولة تريد بناء مستقبل مستقر أن تقبله.

من أهم شروط بناء المؤسسة العسكرية الجديدة إبعاد العمل الحزبي والسياسي عن الجيش.

لا يعني ذلك أن أفراد القوات المسلحة يفقدون حقوقهم كمواطنين، وإنما يعني أن المؤسسة العسكرية نفسها يجب ألا تكون امتدادًا لأي تنظيم سياسي، وألا تستخدم الثكنات والقوات والموارد العسكرية لخدمة مشروع سياسي.

كما ينبغي أن تكون التعيينات والترقيات والإحالات إلى المعاش قائمة على الكفاءة والخبرة والانضباط، لا على الولاء السياسي أو الشخصي.

إن بناء جيش مهني يتطلب إنهاء قاعدة الولاء للأفراد، واستبدالها بولاء واضح للمؤسسة والدستور والقانون.

فالضابط الذي يدين بالولاء لشخص أكثر من ولائه للمؤسسة يمكن أن يتحول، في لحظة سياسية معينة، إلى جزء من الأزمة بدلًا من أن يكون جزءًا من الحل.

القيادة والمحاسبة

المهنية العسكرية لا تعني غياب المحاسبة، بل العكس تمامًا.

فالمؤسسة العسكرية القوية هي التي تعمل وفق القانون، وتملك آليات واضحة للمساءلة والانضباط. ولذلك ينبغي أن تخضع القوات المسلحة، مثل بقية مؤسسات الدولة، لنظام قانوني واضح يحدد مسؤوليات القيادة وحقوق الأفراد وواجباتهم.

كما ينبغي أن تكون هناك قواعد شفافة للتعامل مع الانتهاكات التي ارتكبت أثناء الحرب، بحيث لا تتحول العدالة إلى عملية انتقام سياسي، ولا تتحول الحصانة إلى وسيلة للإفلات من المسؤولية.

الدولة الجديدة تحتاج إلى معادلة دقيقة: حماية المؤسسة العسكرية من التسييس، وحماية المجتمع في الوقت نفسه من إساءة استخدام القوة.

وهذا لا يتحقق إلا بسيادة القانون.

بعد الحرب ستكون هناك حاجة إلى عملية واسعة لإعادة هيكلة القطاع العسكري والأمني.

هذه العملية ينبغي أن تبدأ بتقييم شامل للقوات الموجودة، وأوضاعها التنظيمية، وتسليحها، وانتشارها، وقياداتها، ومدى توافقها مع القواعد المهنية والعسكرية.

كما يجب وضع معايير واضحة للدمج وإعادة التأهيل والتسريح، بحيث لا يتحول دمج القوات إلى مجرد توزيع للمناصب والرتب.

فالدمج الحقيقي يعني إخضاع جميع القوات إلى قيادة وطنية واحدة، ونظم تدريب واحدة، وقوانين واحدة، وعقيدة عسكرية واحدة.

أما الجمع بين تشكيلات مختلفة داخل مؤسسة واحدة مع بقاء الولاءات القديمة والهياكل الموازية، فلن يكون سوى تأجيل للأزمة.

من المهم أيضًا أن يعكس الجيش السوداني تنوع المجتمع.

السودان بلد متعدد القوميات والثقافات والأقاليم، ولذلك ينبغي أن تكون القوات المسلحة مؤسسة يشعر كل سوداني بأنها تمثله وتحميه.

إن العدالة في التجنيد والتأهيل والترقي والترفيع ليست قضية رمزية، وإنما جزء من بناء الثقة بين الجيش والمجتمع.

ولا يمكن أن تكون هناك مؤسسة عسكرية وطنية إذا شعر جزء من السودانيين بأنها تمثل منطقة أو جماعة أو مركزًا سياسيًا بعينه.

الجيش الوطني ينبغي أن يكون صورة مصغرة للسودان كله، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، ومن الوسط إلى دارفور وكردفان والنيل الأزرق، بكل تنوعه الاجتماعي والثقافي.

القطاع الأمني

ولا يمكن إصلاح الجيش بمعزل عن إصلاح القطاع الأمني بأكمله.

فالشرطة وأجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية والقوات النظامية الأخرى تحتاج إلى مراجعة شاملة لعلاقتها بالدولة والمواطن والقانون.

المبدأ الأساسي يجب أن يكون أن القوة المسلحة والأجهزة الأمنية أدوات للدولة، وليست أدوات للحكومة أو الحزب أو القيادة السياسية.

ولهذا فإن إخضاع القطاع الأمني لسلطة مدنية دستورية ليس انتقاصًا من مكانة الجيش، وإنما هو جزء من بناء الدولة الحديثة.

فالرقابة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة لا تعني إضعافها، بل تمنحها الشرعية والاستقرار وتحميها من التوظيف السياسي.

الدرس التاريخي

التاريخ السوداني يقدم دروسًا قاسية في هذه المسألة.

فقد عانى السودان طويلًا من الانقلابات العسكرية ومن عدم الاستقرار السياسي ومن العلاقة المضطربة بين المدنيين والعسكريين.

وكل انقلاب كان يفتح الباب أمام انقلاب آخر، وكل تدخل عسكري في السياسة كان يترك وراءه أزمة جديدة تحتاج إلى سنوات لمعالجتها.

والنتيجة كانت دولة ضعيفة، ومؤسسات هشة، وحياة سياسية غير مستقرة.

لذلك لا ينبغي أن تكون مرحلة ما بعد الحرب مجرد فرصة لإعادة إنتاج الترتيبات القديمة بأسماء جديدة.

إذا انتهت الحرب وعاد الجيش إلى السلطة السياسية بنفس القواعد القديمة، فإن السودان سيكون قد خسر سنوات من الحرب دون أن يعالج جذور الأزمة.

أما إذا انتهت الحرب وبدأ معها تأسيس علاقة جديدة بين الجيش والدولة، فقد تكون المأساة بداية لتحول تاريخي.

وقد أكدت ترتيبات السلام السودانية السابقة، بدرجات مختلفة، أهمية بناء قوات مسلحة وطنية ومهنية وموحدة وغير مسيسة.

غير أن المشكلة لم تكن دائمًا في غياب النصوص، وإنما في ضعف الإرادة السياسية لتنفيذها.

ولهذا فإن أي اتفاق سلام جديد يجب ألا يكتفي بتحديد الترتيبات السياسية، وإنما يضع تصورًا واضحًا للإصلاح الأمني والعسكري، وآليات محددة لتنفيذه، وجداول زمنية قابلة للقياس، وضمانات تحول دون العودة إلى الترتيبات القديمة.

السلام الحقيقي لا يعني فقط توقف إطلاق النار.

السلام يعني معالجة أسباب العودة إلى الحرب.

ومن أهم هذه الأسباب وجود السلاح خارج مؤسسات الدولة، واستخدام القوات المسلحة في الصراع السياسي، وغياب الثقة بين المكونات السودانية.

من ينتصر؟

التحدي الحقيقي بعد الحرب ليس فقط معرفة من انتصر عسكريًا ومن خسر.

فحتى لو حسمت الحرب لصالح طرف، فإن السودان لن يكون قد انتصر إذا بقيت أسباب الحرب قائمة.

الانتصار العسكري يمكن أن ينهي معركة، لكنه لا يبني دولة بالضرورة.

أما الدولة فتحتاج إلى مؤسسات تستطيع البقاء بعد رحيل القادة، وإلى قوانين تستمر بعد تغير الحكومات، وإلى جيش يحمي الدستور حتى عندما لا يتفق مع الحكومة القائمة.

وهنا تكمن المسألة الجوهرية: هل يستطيع السودان أن ينتقل من منطق القوة إلى منطق المؤسسة؟

إن إعادة بناء الجيش ينبغي أن تكون جزءًا من مشروع وطني أوسع لإعادة بناء الدولة نفسها.

جيش يحمي الديمقراطية

المؤسسة العسكرية الحديثة ليست مطالبة بصناعة السياسة، وإنما بحماية النظام الدستوري الذي يختاره الشعب.

فالجيش لا يملك تفويضًا دائمًا للحكم، ولا ينبغي أن يكون حكمًا بين القوى السياسية.

مهمته أن يحمي الحدود والسيادة والوطن، وأن ينفذ القانون، وأن يلتزم بالسلطة المدنية التي يمنحها الدستور الشرعية.

وهذا يتطلب بناء ثقافة عسكرية جديدة، تبدأ منذ مراحل التدريب الأولى، تؤكد أن الديمقراطية ليست تهديدًا للجيش، وأن المدنيين ليسوا خصمًا للمؤسسة العسكرية.

وفي المقابل، ينبغي على القوى المدنية أن تدرك أن بناء جيش قوي ومهني ليس مشروعًا معاديًا للديمقراطية، بل شرط لحمايتها.

إعادة بناء المؤسسة العسكرية بعد الحرب يجب أن تكون أيضًا فرصة لبناء جيل جديد من الضباط.

جيل يتلقى تعليمه العسكري بعيدًا عن

الاستقطاب الحزبي، ويعرف أن الرتبة العسكرية ليست امتيازًا سياسيًا، وأن القوة ليست مصدرًا للشرعية.

جيل يؤمن بأن الجندي يخدم الدولة لا الشخص، ويحمي المواطن لا الحزب، ويحترم القانون لا الأوامر المخالفة للدستور.

وهذا يتطلب تطوير مؤسسات التعليم والتدريب العسكري، والاستفادة من التجارب الدولية في بناء الجيوش المهنية، مع الحفاظ على خصوصية السودان واحتياجاته الوطنية.

ربما تكون أهم خطوة في مرحلة ما بعد الحرب هي صياغة عقد وطني جديد حول المؤسسة العسكرية.

عقد يشارك في صياغته المدنيون والعسكريون والخبراء والقوى السياسية والمجتمعية، ويحدد بصورة واضحة مكان الجيش في الدولة.

لا ينبغي أن يكون هذا العقد موجهًا ضد الجيش، وإنما من أجل الجيش.

جيش قوي، لكنه غير سياسي.

جيش محترف، لكنه خاضع للدستور.

جيش موحد، لكنه يعكس تنوع السودان.

جيش يمتلك القوة، لكنه لا يستخدمها إلا في إطار القانون.

جيش يحمي الدولة، ولا يتحول إلى دولة داخل الدولة.

في الذكرى الثانية والسبعين لسودنة قيادة الجيش السوداني، ربما يكون أفضل احتفاء بتاريخ المؤسسة العسكرية هو التفكير في مستقبلها .

السودان لا يحتاج بعد الحرب إلى جيش أقوى فقط، وإنما إلى جيش أكثر مهنية ووطنية وانضباطًا.

ولا يحتاج إلى إعادة إنتاج المؤسسة القديمة بالهياكل نفسها والولاءات نفسها، وإنما إلى بناء مؤسسة جديدة تستفيد من دروس الماضي وتتعلم من كلفة الحرب.

إن نقطة البداية يجب أن تكون واضحة: جيش واحد، عقيدة وطنية واحدة، قيادة مهنية واحدة، وسلطة سياسية مدنية واحدة.

وإذا نجح السودان في بناء هذه المعادلة، فإنه لن يكون قد أعاد بناء جيشه فقط، بل يكون قد وضع إحدى أهم لبنات الدولة التي طال انتظارها.

فالجيش الوطني ليس جيش جماعة، ولا حزبًا، ولا قائدًا.

إنه جيش الوطن.

ومهمته الأولى والأخيرة أن يحمي السودان، وسيادته، وشعبه، ودستوره.

أما أعظم انتصار يمكن أن يتحقق بعد هذه الحرب، فليس أن ينتصر طرف على طرف، وإنما أن ينتصر السودان على الأسباب التي جعلت الحرب ممكنة من الأساس.

رئيس الجبهة الشعبية المتحدة القيادي بتحالف صمود

تحديث بيانات العملاء في زمن الحرب:
حين يصطدم الامتثال المصرفي بالشمول المالي

عمر سيد أحمد *

ملخص

يتناول المقال الجدل الذي أثاره إلزام البنوك السودانية العملاء بتحديث بياناتهم، موضحًا أن الإجراء مشروع وضروري لمكافحة غسل الأموال والاحتيال، لكن تطبيقه في ظل الحرب والنزوح قد يحرم بعض العملاء من الوصول إلى أموالهم، خصوصًا النازحين والمغتربين وسكان المناطق التي لا تعمل فيها الفروع.

يرى الكاتب أن تحديث البيانات لا ينبغي أن يرتبط بالضرورة بالحضور الشخصي إلى الفرع، خصوصًا مع إمكانية التحقق والتحديث عن بُعد. ويدعو إلى اعتماد نهج قائم على المخاطر، يميز بين العملاء بحسب أوضاعهم، بدل فرض الإجراء نفسه على الجميع، مع توضيح آثار إيقاف أو تجميد الحسابات.

يحذر من أن التطبيق غير المرن قد يؤدي إلى نتيجة عكسية، بدفع العملاء إلى سحب أموالهم أو استخدام قنوات مالية غير رسمية، بما يضر بالشمول المالي والثقة في الجهاز المصرفي. كما يشدد على ضرورة حماية البيانات المصرفية وطمأنة العملاء بشأن كيفية جمع معلوماتهم وتخزينها واستخدامها.

يقترح الكاتب جعل التحول الرقمي محورًا لإعادة بناء القطاع المصرفي، عبر التحديث الإلكتروني للبيانات، والتحقق الرقمي من الهوية، والخدمات عبر الهاتف والمحافظ الإلكترونية، مع ترتيبات خاصة للنازحين والمغتربين وسكان مناطق الحرب. ويخلص إلى ضرورة الانتقال من مفهوم «اعرف عميلك» إلى «اعرف عميلك، واعرف مخاطره وظروفه واحمِ بياناته».

مقدمة: تعميم مصرفي وضجة مشروعة

أثار تعميم أصدره أحد المصارف السودانية مؤخراً، طالب فيه أصحاب الحسابات المفتوحة قبل عام 2025 بتحديث بياناتهم خلال مهلة محددة وإلا تعرضت حساباتهم للإيقاف أو التجميد، حالة واسعة من الجدل والقلق بين العملاء، وبخاصة السودانيين المقيمين خارج البلاد، والنازحين، وسكان المناطق والولايات التي تقل فيها الفروع المصرفية العاملة أو تنعدم بسبب الحرب.

ولم يصدر هذا التعميم من فراغ، بل استند إلى توجيهات تنظيمية أصدرها بنك السودان المركزي في إطار تشديد متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. ففي 30 أبريل 2026 أصدر البنك المركزي المنشور رقم (2026/8) بشأن «الضوابط التنظيمية والرقابية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح»، ثم أتبعه في 30 يوليو 2026 بتعميم لجميع المصارف يُلزمها بتحديث بيانات العملاء، وينص على إيقاف و تجميد حساب أي عميل لا يحدّث بياناته خلال شهرين، إلى جانب إلزام المصارف بتشغيل أنظمة تقنية متخصصة لمراقبة الحسابات والمعاملات واكتشاف الأنماط غير المعتادة.

ومن حيث المبدأ، لا خلاف مصرفياً على مشروعية تحديث بيانات العملاء وضرورته، فهو أحد أعمدة مبدأ «اعرف عميلك» (KYC) والعناية الواجبة وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال. لكن الجدل الذي أثاره التعميم الأخير لا يتعلق في جوهره بهذا المبدأ، بل يطرح سؤالاً أعمق: كيف تُطبَّق متطلبات امتثال مشروعة وضرورية في بلد يعيش حرباً ونزوحاً وتشرداً واسعاً، ويعاني أصلاً من ضعف الشمول المالي ومحدودية الانتشار المصرفي، من دون أن تتحول هذه المتطلبات إلى سبب إضافي لخروج المواطنين وأموالهم من الجهاز المصرفي؟

وهنا تكمن القضية الحقيقية؛ فالسودان اليوم أحوج ما يكون إلى سياسة مصرفية تعيد المواطنين إلى الجهاز المصرفي، وتجذب الكتلة النقدية الموجودة خارجه، وتوسّع قاعدة الحسابات، وتشجّع المدفوعات الإلكترونية، وتسرّع التحول الرقمي. ولذلك ينبغي تقييم أي إجراء رقابي جديد ليس فقط بقدرته على تحقيق الامتثال، بل أيضاً بأثره في الثقة والشمول المالي وقدرة المواطنين على الوصول إلى أموالهم.

تحديث البيانات مشروع وضروري... لكن

من الناحية المصرفية البحتة، لا خلاف على ضرورة تحديث بيانات العملاء؛ فالمصرف لا يستطيع إدارة المخاطر أو مكافحة غسل الأموال والاحتيال إذا كانت لديه عناوين قديمة، وأرقام هواتف لم تعد مستخدمة، ووثائق هوية غير محدثة، ومعلومات

لا تعكس النشاط الحالي للعميل. والحرب نفسها تجعل هذا التحديث أكثر إلحاحاً؛ فمنذ اندلاعها في أبريل 2023 تغيرت حياة ملايين السودانيين بفعل النزوح واللجوء والهجرة، وتبدّلت أماكن عملهم وإقامتهم ومصادر دخلهم، وتعطّلت فروع مصرفية بأكملها، بينما انتقل جزء متزايد من النشاط المالي إلى التطبيقات والتحويلات الإلكترونية.

غير أن السياسة الرقابية السليمة لا تُقاس بصحة هدفها وحده، بل بتناسب الوسيلة المستخدمة لتحقيق ذلك الهدف أيضاً. فالسؤال ليس: هل يجب تحديث البيانات؟ بل: كيف يتم ذلك من دون إقصاء العملاء أو تهديد وصولهم إلى أموالهم؟

لماذا الحضور إلى الفرع؟

اللافت أن تعميم بنك السودان يطلب تحديث البيانات، لكنه - بحسب الوثيقة المتاحة - لا ينص على ضرورة حضور العميل شخصياً إلى الفرع. بل إن البنك المركزي سبق أن أصدر توجيهات بشأن الأنظمة التقنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضمّنت إمكانية تحديث بيانات العملاء عن بُعد باستخدام هذه الأنظمة، من دون حاجة إلى حضورهم شخصياً. كما تبنّى المركزي إطاراً لفتح الحسابات المصرفية عن بُعد والتحقق الإلكتروني من الهوية.

فإذا كان التوجه التنظيمي الرسمي يسمح أصلاً بالتحديث والتحقق عن بُعد، فما مبرر إعادة العميل إلى الفرع لإجراء يمكن إنجازه رقمياً؟ وإذا كانت هناك حالات مرتفعة المخاطر تستوجب الحضور فعلاً، فيمكن معالجتها بصورة منفصلة ومحدودة، بدلاً من تحويل الحضور الجسدي إلى عبء عام يُفرض على جميع العملاء.

ضعف الشمول المالي: السياق الذي لا يجوز تجاهله

المشكلة أوسع من مجرد قرار تحديث البيانات. فقد ظل السودان يعاني تاريخياً من ضعف الشمول المالي، واتساع الاقتصاد النقدي وغير الرسمي، ومحدودية انتشار الفروع والخدمات المالية خارج المراكز الحضرية. وقد عمّقت الحرب هذه الاختلالات بتعطيل جانب كبير من البنية المصرفية، وتشتيت السكان داخلياً وخارجياً.

في هذا السياق، ينبغي أن يكون هدف السياسة المصرفية إدخال مزيد من المواطنين والأموال إلى النظام المالي الرسمي، لا خلق حوافز تدفعهم إلى الابتعاد عنه. فالشمول المالي لا يعني مجرد فتح حساب، بل قدرة المواطن على استخدامه باستمرار، بتكلفة معقولة، وبسهولة وأمان وثقة. وتؤكد التجارب الأفريقية أن الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية أصبحا من أهم محركات توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، وهو اتجاه ينسجم أصلاً مع الأهداف المعلنة لبنك السودان بشأن الشمول المالي والتحول الرقمي.

الحرب تجعل الشمول المالي ضرورة لا ترفاً

في الظروف الطبيعية، يستطيع العميل الذهاب إلى الفرع وتقديم مستنداته بيسر. لكن السودان اليوم ليس في ظروف طبيعية. فماذا يفعل العميل الذي يقيم في منطقة من كردفان أو دارفور لا يوجد فيها فرع عامل يستطيع الوصول إليه بأمان؟ وماذا يفعل النازح الذي أصبح على بعد مئات الكيلومترات من محل إقامته الأصلي؟ وماذا عن السوداني المقيم في الإمارات أو السعودية أو مصر أو تشاد أو أوغندا أو أوروبا وأمريكا؟ وماذا عن كبار السن والمرضى وذوي الإعاقة؟

من غير المنطقي أن تتحول المسافة الجغرافية إلى الفرع، في عصر الخدمات المالية الرقمية، إلى عامل يحدد قدرة المواطن على الوصول إلى ماله. كما أن هناك فرقاً جوهرياً بين عميل يرفض تحديث بياناته رغم قدرته على ذلك، وعميل يتعذر عليه التحديث بسبب الحرب أو النزوح أو توقف الفروع. وإخضاع الحالتين للجزاء نفسه يثير إشكالية حقيقية في التناسب والعدالة الإجرائية.

التحول الرقمي يجب أن يكون جزءاً من الحل

أثبتت الحرب الأهمية الاستثنائية للخدمات المصرفية الرقمية. فحين أُغلقت الفروع، وتعطلت حركة المواطنين، وأصبح الانتقال بين المدن محفوفاً بالمخاطر، تحولت التطبيقات المصرفية والتحويلات الإلكترونية من خدمات إضافية إلى بنية مالية ضرورية للحياة اليومية.

وهذه التجربة يجب البناء عليها لا التراجع عنها، عبر انتقال أكثر جرأة نحو التحقق الإلكتروني من الهوية (e-KYC)، وربط البيانات بالمصادر الرسمية، والمصادقة متعددة

العوامل، والتحقق البيومتري حيثما أمكن، وإتاحة رفع المستندات إلكترونياً، مع اعتماد الاتصال المرئي للحالات التي تحتاج إلى تحقق إضافي.

والرقمنة الجيدة لا تتعارض مع مكافحة غسل الأموال، بل يمكن أن تجعلها أكثر كفاءة، لأنها تترك أثراً إلكترونياً قابلاً للتدقيق والمطابقة والمراقبة المستمرة.

من «اعرف عميلك» إلى «اعرف مخاطر عميلك»

المعيار المهني الأهم في هذا السياق هو النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach)؛ فليس كل العملاء متساوين في درجة المخاطر. فعميل لديه حساب شخصي معروف منذ سنوات، وحركة حسابه متسقة، ويمكن التحقق من هويته إلكترونياً، لا يُقاس بمعيار حساب مجهول المستفيد الحقيقي أو حساب ظهرت فيه معاملات غير اعتيادية.

والضوابط التنظيمية نفسها تقوم أصلاً على تصنيف العملاء والمعاملات بحسب المخاطر، وتطبيق عناية مشددة على الحالات مرتفعة المخاطر تحديداً. لذلك، فالحل ليس التراخي في الامتثال، بل امتثال أذكى وأكثر دقة وتناسباً.

ماذا يعني «إيقاف وتجميد الحساب»؟

يحتاج بنك السودان والمصارف إلى توضيح دقيق لمعنى الإيقاف والتجميد وآثارهما العملية. هل تتوقف التحويلات الصادرة فقط؟ هل يستطيع الحساب استقبال الأموال؟ ماذا يحدث للرواتب والتحويلات الواردة؟ هل تتوقف التطبيقات المصرفية بالكامل؟ هل يستطيع العميل الاطلاع على رصيده؟ وكيف يعاد تنشيط الحساب بعد التحديث؟

فهناك فرق جوهري بين تقييد خدمات حساب بسبب عدم اكتمال متطلبات KYC، وبين تجميد الأصول في سياقات العقوبات أو الأوامر القانونية أو مكافحة غسل الأموال. واستخدام عبارة «التجميد» من دون تعريف دقيق قد يخلق من القلق أكثر مما يقصده المنظّم نفسه.

هل يمكن أن يأتي القرار بنتيجة عكسية؟

هذا احتمال يجب أخذه بجدية. فالعميل الموجود خارج السودان أو في منطقة حرب، إذا اعتقد أنه قد يفقد القدرة على الوصول إلى أمواله بعد انتهاء المهلة من دون أن تتوافر أمامه قناة إلكترونية واضحة، قد يتصرف احترازياً بتحويل أمواله إلى حساب آخر، أو سحبها، أو الاحتفاظ بأرصدة أقل داخل المصرف، أو حتى اللجوء إلى قنوات مالية غير رسمية.

وهنا تكمن المفارقة: إجراء يُراد منه تعزيز سلامة النظام المصرفي قد يدفع، إذا أسيء تصميمه، بعض العملاء إلى الخروج منه، وهو بالضبط عكس الشمول المالي، وقد يضيف أيضاً مخاطر سيولة وسمعة وثقة إلى المصارف نفسها.

الثقة والخصوصية جزء من الشمول المالي

يقوم العمل المصرفي في جوهره على الثقة؛ فالعميل يضع أمواله في البنك لأنه يثق بقدرته على الوصول إليها عند الحاجة، وبأن معلوماته ستظل محمية، وبأن القواعد التي تحكم علاقته بالمصرف واضحة ويمكن التنبؤ بها.

وكل توسّع في KYC وفي المراقبة التقنية للمعاملات يجب أن يقابله توسّع مماثل في ضمانات حماية البيانات؛ فمن حق العميل أن يعرف ما البيانات التي يجمعها البنك، وأين تُخزَّن، ومن يستطيع الوصول إليها، وهل تُشارَك مع أطراف أخرى، وما مدة الاحتفاظ بها، وكيف تُصحَّح، وما الذي يحدث عند الاختراق أو التسريب.

أما المخاوف من وصول جهات أخرى إلى البيانات، فينبغي التعامل معها من خلال قواعد واضحة للسرية المصرفية والحوكمة والمساءلة. ولا يوجد في الوثائق المتاحة ما يثبت أن حملة التحديث الحالية ذات غرض أمني أو استخباراتي، ولذلك يجب الفصل بوضوح بين المخاوف المشروعة والاتهامات التي لا تستند إلى أدلة.

ما الذي كان ينبغي فعله؟

المطلوب ليس إلغاء تحديث البيانات أو التخفيف من مكافحة غسل الأموال، بل إعادة تصميم التنفيذ بما يحقق الامتثال والشمول المالي معاً. وكان يمكن، على سبيل المثال:

إتاحة التحديث مباشرة عبر التطبيقات المصرفية أو منصة إلكترونية آمنة، مع رفع المستندات والتحقق من الهوية إلكترونياً.

تصنيف العملاء وفق درجة المخاطر، وقصر الحضور الشخصي على الحالات التي تستدعي ذلك فعلاً.

وضع ترتيبات خاصة للمغتربين والنازحين وسكان مناطق الحرب.

منح فترات سماح للحالات الموضوعية، وإرسال إشعارات متدرجة قبل تقييد الحساب.

إنشاء قناة تظلّم سريعة وواضحة، وشرح معنى الإيقاف والتجميد بدقة.

هذه ليست تنازلات في مجال مكافحة غسل الأموال، بل ممارسة مصرفية حديثة تجمع بين الامتثال والتكنولوجيا وحماية المستهلك والشمول المالي.

الشمول المالي بعد الحرب يجب أن يكون رقمياً

السودان الذي سيخرج من هذه الحرب لن يستطيع إعادة بناء جهازه المصرفي بالاعتماد على نموذج «الفرع والشباك والاستمارة الورقية». فالبلد واسع، والسكان تشتتوا داخلياً وخارجياً، والبنية التحتية المصرفية تعرضت لأضرار كبيرة، بينما أصبحت الهواتف المحمولة والتطبيقات جزءاً أصيلاً من الحياة المالية اليومية.

لذلك يجب أن تقوم إعادة بناء القطاع المالي على مبدأ «الرقمنة أولاً» (Digital First): حسابات منخفضة التكلفة، وتحقق إلكتروني من الهوية (e-KYC)، ومحافظ إلكترونية، وخدمات عبر الهاتف، ووكلاء مصرفيون، وقابلية تشغيل بين المصارف والمحافظ، ومدفوعات حكومية رقمية، مع حماية قوية للمستهلك والبيانات. والهدف بعد الحرب يجب ألا يقتصر على إعادة فتح الفروع التي أغلقتها الحرب، بل أن يمتد إلى الوصول إلى المواطن حتى حيث لا يوجد فرع أصلاً.

الخلاصة: اعرف عميلك... واعرف ظروفه أيضاً

تحديث بيانات العملاء ليس المشكلة؛ بل هو إجراء ضروري لحماية المصرف والنظام المالي من الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. المشكلة هي أن يتحول التزام مصرفي مشروع إلى حاجز جديد أمام الشمول المالي.

في السودان اليوم، لا يمكن تصميم سياسة مصرفية كما لو أن الحرب لم تقع، وكأن العميل ما زال يعيش بجوار الفرع الذي فتح فيه حسابه قبل سنوات. فهناك نازح ولاجئ ومغترب ومواطن في منطقة حرب، وعميل فقد أوراقه، وآخر يعيش في ولاية لا يعمل فيها فرع للبنك؛ وهؤلاء جميعاً لا ينبغي إخراجهم من النظام المالي لمجرد أنهم لا يستطيعون الوصول إلى مبنى البنك.

بل إن التحدي الحقيقي أمام بنك السودان والمصارف، في مرحلة الحرب وما بعدها، هو العكس تماماً: كيف نجعل البنك يصل إليهم؟

من هنا ينبغي أن تتطور القاعدة التقليدية «اعرف عميلك» إلى مفهوم أوسع: اعرف عميلك، واعرف مخاطر عميلك، واعرف ظروف عميلك، واحم بيانات عميلك. فالامتثال والشمول المالي ليسا هدفين متعارضين؛ وفي بلد مزّقته الحرب وشتّتت سكانه وأضعفت جهازه المصرفي، لا يُعدّ التحول الرقمي ترفاً تقنياً، بل أحد أهم شروط إعادة بناء الثقة، وتوسيع الشمول المالي، وإعادة الاقتصاد والمواطن معاً إلى داخل النظام المصرفي الرسمي.

المراجع الأساسية

- بنك السودان المركزي، المنشور رقم (2026/8)، «الضوابط التنظيمية والرقابية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح»، 30 أبريل 2026.
- بنك السودان المركزي، تعميم 30 يوليو 2026 إلى المصارف بشأن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديث بيانات العملاء.
- إعلان صادر عن أحد المصارف السودانية لعملائه بشأن تحديث بيانات الحسابات المفتوحة قبل عام 2025 والمهلة المحددة لذلك.
- بنك السودان المركزي، تعميم الأنظمة التقنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المتضمن تحديث بيانات العملاء عن بُعد من دون الحاجة إلى حضور العميل للمصرف.
- البنك الدولي، Global Findex، مواد الشمول المالي والحسابات والمدفوعات الرقمية في أفريقيا جنوب الصحراء.

| باحث في الاقتصاد السياسي السوداني وخبير مصرفي ومالي مستقل

اللواء م. كمال إسماعيل لـ«أفق جديد»:

البندقية لن تحل قضية

منذ أن أطاحت الجبهة الإسلامية القومية بالنظام الديمقراطي في انقلاب الثلاثين من يونيو 1989، ظل اللواء المتقاعد كمال إسماعيل يحمل السودان في قلبه، متنقلاً بين المنافي ومواقع العمل السياسي والعسكري، ومتمسكاً بفكرة واحدة لم تتغير: لا يمكن أن تستقيم البلاد إلا باستعادة الدولة المدنية، وقومية مؤسساتها، وعلى رأسها القوات المسلحة.

إسماعيل، رئيس حزب التحالف السوداني المنتهية ولايته، والقيادي في تحالف «صمود»، ورئيس القيادة المركزية العليا للضباط وضباط الصف والجنود ا لمتقا عد ين «تضامن»، كان واحداً من الذين التحقوا بالتجمع الوطني الديمقراطي بعد انقلاب الإنقاذ، وانخرط في معارضة ا لنظا م والعمل من أجل استعادة الديمقراطية.

وعندما عاد إلى السودان عقب توقيع اتفاق القاهرة، لم يعد الرجل إلى حياة هادئة؛ عاد إلى المعركة السياسية ذاتها، أملاً في أن تنتهي ثلاثة عقود من الحكم الشمولي، وأن تفتح ثورة ديسمبر الباب أمام دولة مختلفة.

لكن الثورة التي أسقطت نظام الإنقاذ لم تستكمل، في نظره، المهمة الأصعب: تفكيك نفوذ الإسلاميين داخل مؤسسات الدولة، واستعادة قومية القوات النظامية، وبناء دولة لا تخضع لمشروع سياسي أو أيديولوجي.

ثم جاءت الحرب.

ومنذ يومها الأول، يقول إسماعيل، كان موقفه واضحاً: هذه حرب لا يمكن أن يحسمها السلاح لصالح أي من طرفيها.

حرب بلا نهاية

يرى إسماعيل أن طبيعة الحرب نفسها تجعل الحديث عن «النصر» وهماً سياسياً وعسكرياً. فقد تحولت إلى حرب مفتوحة، واسعة الجغرافيا، متعددة الجبهات، ومتشابكة المصالح، الأمر الذي يجعل كل تقدم عسكري قابلاً لأن يعقبه تراجع، وكل انتصار مؤقت قابلاً لأن يتحول إلى جولة جديدة من القتال.

لذلك ظل يدعو منذ البداية إلى الحوار، لا باعتباره خياراً ناعماً في مواجهة السلاح، وإنما باعتباره المعركة الأصعب والأكثر ضرورة.

يقول:

«الحوار هو معركة أكبر من معركة السلاح».

ثم يذهب أبعد من ذلك في توصيفه: المطلوب «حوار لسان وليس أسنان».

فالأسنان هي ما تفعله الحرب بالسودانيين: قتل وتشريد ونزوح ولجوء وتدمير. أما اللسان، فهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يعيد السياسة إلى مكانها، ويضع حداً لحرب أثبتت حتى الآن أنها قادرة على تدمير البلاد، لكنها عاجزة عن إنتاج سلام.

ويقول إن بقاء البندقية مرفوعة يعني أن السلام والاستقرار سيظلان مستحيلين، وإن المواطن السوداني هو الذي يدفع الثمن الأكبر.

موارد الدولة التي كان يفترض أن تذهب إلى التعليم والصحة والتنمية، تتحول إلى أدوات للقتل. والمدن التي يفترض أن تكون ملاذاً للمدنيين تتحول إلى ساحات قتال. والبنية التحتية التي بُنيت بأموال السودانيين وأجيالهم تتآكل تحت القصف.

المسيرات.. سلاح ضد المدنيين

ولا يرى إسماعيل أن استخدام الطائرات المسيّرة غيّر جوهر الحرب، وإنما غيّر أدواتها.

يقول إن الهدف من استخدام المسيرات، وهي سلاح جديد في هذه الحرب، هو في نهاية المطاف ضرب السودانيين.

ويشير إلى أن كثيراً من هذه المسيرات تتجه إلى أهداف مدنية، بينما تدور الحرب نفسها داخل المدن، حيث يصبح المدني محاصراً بين طرفين مسلحين.

ومن هنا، فإن المواطن، في تقديره، يظل الضحية الأولى.

أما حرب المدن، فهي بالنسبة إليه حرب مرفوضة من أساسها، لأنها لا تفصل بين المقاتل والمدني، وتضع السكان في قلب المعركة، وتجعلهم عملياً جزءاً من درعها البشري ومادة لتغذيتها.

اتساع الجغرافيا

ويربط إسماعيل بين انتقال قوات الدعم السريع إلى مناطق جديدة، وبين محاولة تعويض الخسائر وتوسيع نطاق الحرب وتشتيت جهود الطرف الآخر.

ويقول إن التحركات العسكرية في دارفور، بما في ذلك السيطرة على الفاشر ونيالا، تأتي في سياق محاولة إعادة ترتيب موازين القوة بعد خسائر عسكرية، وفتح جبهات جديدة أمام الطرف الآخر.

لكن النتيجة، في تقديره، لا تعني اقتراب أي طرف من الحسم، بقدر ما تعني توسيع قاعدة الحرب وزيادة شموليتها.

فكلما اتسعت الجبهة، اتسعت معها دائرة الموت والنزوح، وكلما انتقلت الحرب إلى منطقة جديدة، خسر السودان جزءاً جديداً من موارده ومجتمعه وبنيته التحتية.

الإسلاميون والجيش

هنا ينتقل إسماعيل إلى الجزء الأكثر حساسية في روايته للحرب.

يتحدث من موقعه كضابط سابق، وكعسكري شارك، بحسب روايته، في مواجهات فعلية ضد الإسلاميين، ويقول إن جماعة الإخوان المسلمين لم تبدأ مشروع السيطرة على القوات المسلحة والدولة مع اندلاع الحرب، وإنما بدأت ذلك قبلها بعقود.

ويقول إن الإسلاميين، طوال نحو 35 عاماً، ركزوا على إحكام السيطرة على القوات النظامية وموارد الدولة، حتى أصبح نفوذهم داخل مؤسساتها عميقاً.

وبالنسبة إليه، فإن الحرب الحالية لا يمكن فصلها عن ذلك التاريخ.

كان يأمل، بعد سقوط نظام الإنقاذ وقيام الحكومة الانتقالية، في اتخاذ قرارات حاسمة لاستعادة قومية القوات المسلحة وقومية الدولة، لكنه يرى أن ذلك لم يحدث.

ويحمّل القوى السياسية التي شاركت في الحكم الانتقالي جانباً من المسؤولية، لأنها، بحسب تقديره، لم تنتبه بما يكفي إلى خطورة استمرار نفوذ الإسلاميين داخل مؤسسات

الدولة.

وهنا لا يقدم إسماعيل نفسه مراقباً بعيداً عن هذه المعركة، بل يتحدث عن تاريخ شخصي طويل في مواجهتها.

جيش جديد.. أم حرب جديدة؟

لكن المفارقة أن الرجل الذي ينتمي إلى المؤسسة العسكرية، ويعرف تفاصيل بناء الجيوش، يرفض اليوم أن يكون الحل هو بناء قوة عسكرية جديدة في مواجهة القوة القائمة.

يقول إن لديهم تجارب كبيرة في بناء الجيوش والعمل العسكري، وإنهم كانوا قادرين، في مراحل سابقة، على خوض مثل هذه الخيارات.

لكن القرار الذي انتهوا إليه، بعد قراءة متأنية لتاريخ السودان وتجارب حروبه، هو أن تكوين جيش في ظل الحرب يعني ببساطة أن تصبح جزءاً من الحرب.

وهذا هو الخط الفاصل في موقفه.

فهو لا يرى أن السودان يحتاج إلى طرف عسكري ثالث يضاف إلى أطراف الصراع، وإنما يحتاج إلى إنهاء الحرب نفسها.

لذلك، يقول، ارتفع صوتهم ضد الحرب، «بحّاً وعالياً جداً»، لأنهم يرون أن هذه الحرب لا نهاية لها إلا بالتفاوض.

ثمن يتضاعف

كل يوم إضافي من الحرب، في نظر إسماعيل، يعني فاتورة جديدة.

دماء جديدة.

موارد تُستنزف.

بنية تحتية تُدمّر.

أجيال تتعلم الخوف بدلاً من التعليم.

ومجتمع يتشظى تحت ضغط النزوح والفقر والكراهية.

ولهذا يوجه نداءه إلى الجميع بأن يتوقفوا للحظة، وينظروا إلى السودان الذي يقف الآن أمام خطر التمزق.

يقول إن الوطن أصبح بفعل الحرب مهدداً بالتكسيم والتشظي والدمار، وإن السؤال الحقيقي لم يعد: من سينتصر؟

بل: أي سودان سيبقى بعد أن تنتهي الحرب؟
ذلك هو السؤال الذي يريد إسماعيل أن ينقله من ساحات القتال إلى المجال العام.
فالسودان، في رؤيته، وطن ورثه السودانيون من أجيال سابقة، ولا يجوز أن يورثوه للأجيال الجديدة ممزقاً ومنهكاً ومحملاً بالدماء.
يريد وطناً «صافياً، متعافياً، هادئاً، موحداً»، وطناً يتسع للجميع.

مقبرة التاريخ

ويضع إسماعيل الإسلام السياسي في قلب تفسيره للأزمة.
يقول إن المؤتمر الوطني وواجهاته السياسية هم، في تقديره، أساس الحرب وأساس الدمار، ويذهب إلى أن تجربة الإسلام السياسي، بشقيه السني والشيعي، تقدم درساً ينبغي للعالم أن يتوقف أمامه.
ويستشهد بموجات الهجرة والنزوح التي تدفع المسلمين أنفسهم إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا وكندا بحثاً عن الأمان، باعتبارها، من وجهة نظره، نتيجة من نتائج الفشل السياسي لهذا المشروع.
ومن هنا تأتي دعوته إلى مواجهة «مسلك الإسلام السياسي» وإحالته إلى «مقبرة التاريخ»، باعتبار أن إنقاذ السودان، في رأيه، يتطلب التخلص من توظيف الدين في الصراع السياسي على السلطة.
ثم يختصر رؤيته في عبارة تحمل خلاصة مشروعه السياسي:
«الدين لله والوطن للجميع».

البندقية لا تصنع السلام

في نهاية حديثه، يعود إسماعيل إلى الفكرة التي بدأ منها.
هذه الحرب، مهما بلغت ذروتها، لن تنتج سلاماً.
فالبندقية، في تقديره، لا تحل المشكلات السياسية، وإنما تعمّقها.
كل رصاصة تؤجل السياسة، وكل قصف يوسع مساحة الكراهية، وكل انتصار عسكري مؤقت يترك وراءه أسباباً جديدة لجولة أخرى من الحرب.
أما الحوار، فهو الطريق الذي يمكن أن يعيد السياسة إلى الواجهة.
ولهذا لا يتعامل إسماعيل مع الدعوة إلى التفاوض باعتبارها موقفاً مثالياً منفصلاً عن الواقع، بل باعتبارها الطريق الواقعي الوحيد أمام بلد استنزفته الحرب.
ومن هنا تأتي دعوته إلى وحدة القوى المدنية المناهضة للحرب، وإلى تحويل رفض الحرب من مجرد مواقف متفرقة إلى جهد جماهيري واسع، قادر على الضغط على أطراف القتال.
فالسودان، في نظره، لا يحتاج إلى مزيد من البنادق.
يحتاج إلى إرادة سياسية توقفها.
ولا يحتاج إلى انتصار طرف على آخر بقدر ما يحتاج إلى انتصار السودان على الحرب.
في حديثه، لا يتحدث كمال إسماعيل عن الحرب من مقعد المراقب، ولا ينظر إليها بعين السياسي الذي يكتفي بتسجيل المواقف. يتحدث من داخل تجربة طويلة مع الجيش والسياسة والمعارضة، ومن ذاكرة بلد عرف الانقلابات والحروب، ثم وجد نفسه اليوم أمام حرب تهدد بأن تجعل من السودان نفسه ضحية دائمة.
ولهذا يبدو موقفه حاسماً: لا غالب في هذه الحرب، وإن ظن طرف أنه يقترب من النصر. فحتى الانتصار العسكري، إن حدث، لن يعيد الأرواح التي أُزهقت، ولن يصلح المدن المدمرة، ولن يعيد الملايين إلى بيوتهم، ولن يرمم النسيج الاجتماعي الذي مزقته سنوات القتال.
السؤال، في نهاية المطاف، ليس من يربح المعركة، وإنما من ينقذ السودان.
ومن هنا تأتي دعوته إلى الحوار باعتباره آخر الأبواب المفتوحة قبل أن يصبح التشظي واقعاً لا يمكن إصلاحه. فالسودان، كما يقول، ليس غنيمة يتقاسمها المتقاتلون، ولا ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وإنما وطن ورثه جيل عن جيل، وسيحاسب التاريخ أبناء هذا الجيل على ما فعلوه به.
وفي هذه اللحظة، يصبح وقف الحرب أكثر من مطلب سياسي؛ يصبح مسؤولية أخلاقية تجاه شعب دفع من دمه وموارده ومستقبله ثمناً باهظاً لحرب لم يختارها.
وربما تختصر عبارته الأخيرة جوهر الموقف كله: البندقية لا تحل أزمة سياسية، وإنما تعمقها؛ أما الحوار، مهما كان شاقاً ومراً، فهو الطريق الوحيد إلى السلام.
ويبقى السؤال معلقاً أمام السودانيين جميعاً: هل يواصلون حرباً لا يملك أحد فيها مفتاح النهاية، أم يملكون شجاعة إيقافها قبل أن يصبح الوطن نفسه هو الخسارة التي لا يمكن تعويضها؟

العودة إلى سنار..
مرة أخرى ولكن إلى المستقبل

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يتناول المقال قصيدة «العودة إلى سنار» لمحمد عبد الحي بوصفها مشروعاً يتجاوز استعادة الماضي، إلى البحث عن جذور الهوية السودانية وبناء علاقة متوازنة بين التراث والحداثة. ويرى أن سنار في القصيدة ليست مجرد مدينة، وإنما رمز للحظة تاريخية وثقافية تلاقت فيها روافد عربية وأفريقية وإسلامية ومحلية.

يرى الكاتب أن عبد الحي لم يدعُ إلى العودة للماضي باعتباره زمناً مثالياً، بل إلى استعادة طاقته الرمزية لبناء المستقبل. ومن خلال مشروع «الغابة والصحراء»، سعى إلى التعبير عن السودان بوصفه فضاءً مركباً لا يمكن اختزاله في ثنائية عربية أو أفريقية، معتبراً التراث مادة حية يمكن إعادة إنتاجها للتعبير عن أسئلة الحاضر.

يشير الى أن النص يكتسب أهمية خاصة في ظل الأزمات والحروب والانقسامات التي يعيشها السودان اليوم، إذ يعيد طرح سؤال «من نحن؟»، ويحذر من ت حويل الهوية إلى أداة للإقصاء والصراع. ويؤكد الكاتب أن السودان الذي يحتاجه المستقبل هو سودان التعدد والتفاعل، الذي يرى اختلاف الثقافات والهويات مصدر قوة لا تهديداً.

يخلص المقال إلى أن «العودة إلى سنار» ليست عودة إلى الوراء، بل عودة إلى الجذور من أجل التقدم نحو المستقبل. فالمطلوب ليس استعادة مدينة الماضي، وإنما استعادة معنى سنار بوصفها رمزاً للتكوين المشترك، وبناء سودان تتجاور فيه مكوناته المتنوعة، وتحويل الاختلاف من خندق للصراع إلى جسر نحو المستقبل.

لم تكن «العودة إلى سنار» مجرد قصيدة طويلة في تاريخ الشعر السوداني الحديث، ولم تكن استعادة عابرة لمدينة غارقة في الذاكرة. كانت، في جوهرها، محاولة جريئة لإعادة اكتشاف الذات السودانية من خلال التاريخ والأسطورة والتراث، والبحث عن نقطة يمكن عندها أن يلتقي الماضي بالمستقبل، والقديم بالجديد، والهوية المحلية بالأفق الإنساني الرحب.

حين كتب الدكتور محمد عبد الحي «العودة إلى سنار»، كان السودان يعيش أسئلة الحداثة والهوية والانتماء، وكانت النخب الثقافية تبحث عن إجابة لسؤال شديد التعقيد: كيف يمكن أن نكون حديثين دون أن نقطع جذورنا؟ وكيف نستفيد من منجزات الحضارة الحديثة دون أن نفقد ذاكرتنا ومذاقنا الخاص؟

جاءت «العودة إلى سنار» في قلب هذه الأسئلة.

لم يكن عبد الحي يريد العودة إلى الماضي بوصفه زمناً ذهبياً ينبغي استعادته، بل كان يبحث في الماضي عن طاقة رمزية تساعد الإنسان السوداني على بناء مستقبله. فسنار عنده ليست مجرد مكان جغرافي، وإنما علامة ثقافية وحضارية؛ مدينة تختزن لحظة تأسيس السودان في صورته السلطانية والثقافية، ومكان تتقاطع فيه روافد متعددة من التاريخ واللغة والدين والأسطورة والموسيقى والذاكرة الشعبية.

ومن هنا تأتي أهمية العنوان نفسه، فالعودة ليست بالضرورة رجوعاً إلى الوراء. أحياناً لا يستطيع الإنسان أن يتقدم إلا بعد أن يعرف من أين جاء.

سنار بوصفها رمزاً

اختار محمد عبد الحي سنار لأنها تمثل في المخيال السوداني لحظة التقاء وتكوين. إنها فضاء سناري تتجاور فيه روافد عربية وأفريقية وإسلامية ومحلية، وتتفاعل فيه الثقافات لتنتج شخصية سودانية لا يمكن اختزالها في عنصر واحد.

وهذا ما جعل سنار في القصيدة أكبر من المدينة،

إنها رمز للسودان نفسه.

سودان يبحث عن صورته بين النهر والصحراء، بين أفريقيا والعالم العربي، بين التصوف والأسطورة، بين الثقافة الشعبية والثقافة العالمية، وبين الموروث والحداثة.

ولذلك فإن قراءة «العودة إلى سنار» اليوم، بعد كل ما مر به السودان من أزمات وحروب وانقسامات، تبدو أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

فالسؤال الذي طرحه عبد الحي بصورة شعرية ما زال قائماً بصورة سياسية واجتماعية: من نحن؟

واحدة من أهم أفكار عبد الحي أنه لم ينظر إلى الحداثة باعتبارها قطيعة كاملة مع التراث.

كان يدرك أن الحداثة الحقيقية ليست ارتداء ثوب الآخر، ولا استيراد أشكال جاهزة من الخارج، وإنما القدرة على إنتاج خطاب جديد من داخل التجربة الخاصة.

ولهذا استفاد من التراث السوداني والعربي والأفريقي، ومن الشعر الصوفي والأساطير والرموز الشعبية والتاريخ الإسلامي، لكنه لم يستخدمها كزينة لغوية.

كان يعيد إنتاجها، وهنا تكمن حداثة التجربة.

فالتراث عند محمد عبد الحي ليس متحفاً نذهب إليه لنتفرج على ما تبقى من أسلافنا، وإنما مادة حية يمكن إعادة تشكيلها لكي تتحدث عن أسئلة الحاضر.

إنه لا يقول لنا: عودوا إلى الماضي.

بل يقول، بصورة أكثر تعقيداً: اعرفوا ماضيكم كي تستطيعوا أن تذهبوا إلى المستقبل دون أن تفقدوا أنفسكم.

ارتبط اسم محمد عبد الحي أيضاً بمشروع «الغابة والصحراء»، الذي كان من أبرز المحاولات الفكرية والشعرية للتعبير عن التركيب الثقافي السوداني.

وكان هذا المشروع في جوهره محاولة للخروج من الثنائية الصلبة التي حاول البعض من خلالها تفسير السودان باعتباره إما عربياً أو أفريقياً.

لكن السودان، في حقيقته التاريخية والثقافية، أكثر تعقيداً من هذه الثنائية.

هو فضاء تداخل.

لغة وثقافة وذاكرة وأجناس بشرية وطرق صوفية وأسواق وأنهار وصحارى وممالك قديمة وهجرات متعاقبة.

ومن هنا يمكن فهم «العودة إلى سنار» باعتبارها نصاً شعرياً يرفض الاختزال.

إنها قصيدة تبحث عن السودان المركب، لا السودان المصنوع من لون واحد أو ذاكرة واحدة.

لماذا نقرأ عبد الحي الآن؟

ربما تبدو العودة إلى قصيدة كتبت قبل عقود أمراً أدبياً بحتاً، لكن الحقيقة أن اللحظة السودانية الراهنة تجعل النص أكثر حضوراً.

لقد دفع السودان ثمناً باهظاً بسبب عجزه عن

إدارة تنوعه.
تحولت الاختلافات الثقافية والجهوية إلى أدوات للصراع السياسي، وتحولت الهوية من مساحة للتعارف إلى ساحة للمواجهة، وصار السؤال: «من نحن؟» في كثير من الأحيان مدخلاً إلى سؤال آخر أكثر خطورة: «من يحق له أن يكون سودانياً؟»
هنا تصبح «العودة إلى سنار» نصاً معاصراً رغم عمره.
فالقصيدة تذكرنا بأن الهوية ليست جداراً مغلقاً، وإنما عملية تاريخية مستمرة من التفاعل والتكوين.
سنار نفسها لم تكن نتاج ثقافة واحدة.
كانت نتاج التقاء.
والسودان الذي يحتاجه المستقبل هو أيضاً سودان الالتقاء، لا سودان الإقصاء.
كان محمد عبد الحي من الشعراء الذين لم يتعاملوا مع القصيدة باعتبارها مجرد لعبة لغوية.
كانت القصيدة عنده مشروعاً معرفياً.
وكانت اللغة وسيلة لاستعادة أسئلة الإنسان والتاريخ والمكان.
ولهذا جاءت تجربته مختلفة عن كثير من التجارب الشعرية التي انشغلت بالحداثة بوصفها شكلاً فقط.
لقد حاول أن يجعل الحداثة السودانية نابعة من الداخل، من الذاكرة، من النيل، من الصحراء، من التصوف، من الأسطورة، من الموروث الشعبي، ومن التاريخ السوداني الطويل.
وهذا ربما هو سر بقاء «العودة إلى سنار» حاضرة في الذاكرة الثقافية السودانية.
فالنصوص الكبيرة لا تعيش لأنها تقول كلاماً جميلاً فقط، وإنما لأنها تطرح أسئلة لا تنتهي صلاحيتها.

سنار التي نحتاج إليها

ربما لا تكون حاجتنا اليوم إلى «العودة إلى سنار» عودة أدبية فقط.
نحن بحاجة إلى العودة إلى الفكرة التي تقف خلف سنار: فكرة التكوين المشترك.
نحتاج إلى السودان الذي لا يخاف من تعدده، ولا يرى في اختلاف الثقافات تهديداً لوجوده.
نحتاج إلى سودان يستطيع أن يكون أفريقياً وعربياً في آن، مسلماً ومسيحياً وأصحاب معتقدات محلية، حضرياً وريفياً، نوبياً وفورياً ونوباويّاً وإنقسناوياً وشايقياً وجعلياً ودنقلاوياً وكل ما صنعته الجغرافيا والتاريخ من هويات متداخلة.
فالهوية السودانية لم تُصنع في كتاب واحد، ولا في قبيلة واحدة، ولا في مدينة واحدة.
لقد صنعتها قرون من التفاعل.
وهنا تظل سنار رمزاً بالغ الدلالة.
إنها تقول لنا إن السودان كان دائماً مشروعاً للتكوين، وإن المشكلة ليست في تعدده، وإنما في عجزنا عن تحويل هذا التعدد إلى مصدر قوة.

العودة ليست إلى الوراء

ولعل أجمل ما يمكن أن نستخلصه من تجربة محمد عبد الحي أن «العودة» لا تعني الانكفاء.
فالإنسان الذي يعود إلى جذوره لا يفعل ذلك لكي يسكن الماضي، وإنما لكي يستمد منه القوة اللازمة لمواصلة الطريق.
وهذا هو الفرق بين التراث الذي يتحول إلى قيد، والتراث الذي يتحول إلى طاقة.
محمد عبد الحي لم يكن شاعراً للماضي.
كان شاعراً للمستقبل، لكنه أراد لهذا المستقبل أن يكون سودانياً.
ولذلك فإن «العودة إلى سنار» ليست دعوة إلى إغلاق الأبواب أمام العالم، بل دعوة إلى الدخول إلى العالم ونحن نعرف أنفسنا.
بعد عقود من كتابة القصيدة، وبعد أن تغير السودان كثيراً، وربما تغيرت سنار نفسها، ما تزال القصيدة قادرة على أن تضع أمامنا المرآة.
مرآة تسألنا عن أصل الحكاية، وعن معنى الوطن، وعن علاقتنا بالتاريخ، وعن قدرتنا على أن نصنع من الاختلاف جسراً لا خندقاً.
وربما كان السؤال الأكثر إلحاحاً اليوم ليس:
كيف نعود إلى سنار؟
وإنما:
أي سنار نريد أن نبني في المستقبل؟
فالمطلوب ليس أن نعود إلى مدينة في الماضي، وإنما أن نستعيد المعنى الذي جعلها رمزاً للتكوين والتفاعل.
أن نعود إلى السودان الذي لم يكن يخاف من تعدده.
إلى السودان الذي تتجاور فيه الغابة والصحراء، والنهر والبادية، والقرية والمدينة، والأسطورة والتاريخ، والماضي والمستقبل.
تلك هي «العودة» التي لم تكتمل بعد.
وتلك هي، ربما، المهمة التي تركها لنا محمد عبد الحي مفتوحة في قصيدته، وفي مشروعه الشعري والفكري.

دعوة بلا رصيد.. لماذا لا يمكن الوثوق بـ«حوار البرهان»؟

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال دعوة عبد الفتاح البرهان إلى حوار وطني داخلي، متسائلاً عن مدى قدرتها على تحقيق السلام والانتقال المدني، في ظل سجل من الوعود السياسية التي يرى الكاتب أنها لم تُنفذ. ويخلص إلى أن البرهان فقد، وفق رؤية المقال، الرصيد السياسي والأخلاقي الذي يؤهله لرعاية تحول ديمقراطي.

يستعرض الكاتب محطات من مسيرة البرهان منذ 2019، بدءاً من فض اعتصام القيادة العامة، مروراً بالانقلاب على الوثيقة الدستورية في 2021، وصولاً إلى الحرب في 2023، معتبراً أن الانتقال من وعد إلى آخر دون تحقيق انتقال مدني أصبح نمطاً متكرراً. كما يشير إلى وثيقة متداولة في 2026، مع التأكيد على أنها غير مؤكدة، ويرى أن مضمونها إن صح يعزز المخاوف من استمرار العسكرة.

يركز على استبعاد تحالف «تأسيس» من الحوار، باعتباره مرتبطاً بالطرف الآخر في الحرب، ويرى أن أي عملية سياسية تستبعد أحد طرفي النزاع لن تكون قادرة على وقف القتال أو ضمان وصول المساعدات الإنسانية. لذلك يدعو إلى ربط المسار السياسي بمسار متزامن يبدأ بهدنة إنسانية وممرات آمنة، ثم وقف إطلاق نار وترتيبات أمنية، وصولاً إلى حوار سياسي شامل.

يخلص الكاتب إلى أن السودان لا يحتاج إلى وعود جديدة بقدر حاجته إلى ضمانات وآليات واضحة لتنفيذ أي اتفاق، تشمل تحديد من يراقب العملية، والجدول الزمني، ومن يدير المرحلة الانتقالية، وكيفية إخراج العسكريين من السلطة. ويرى أن غياب الإجابات عن هذه الأسئلة سيجعل الحوار مجرد وسيلة لشراء الوقت وإطالة الحرب وإعادة إنتاج الأزمة.

جاءت دعوة سلطة الأمر الواقع في بورتسودان على لسان البرهان لحوار وطني داخلي يجمع جميع القوى السياسية والمكونات الاجتماعية ويستثني المؤتمر الوطني وتحالف «تأسيس»، في توقيت يطرح أكثر من علامة استفهام.. هل يمكن لعملية سياسية أن تنجح وهي مبتورة من طرف رئيسي في الحرب؟ وهل يملك صاحب الدعوة من الأساس الرصيد الأخلاقي والسياسي الذي يؤهله لأن يكون راعياً لمسار انتقالي نحو حكم مدني؟ الإجابة على هذين السؤالين تقود إلى فرضيتين مترابطتين.. أن البرهان فقد مصداقيته كوسيط أو راعٍ لأي تحول ديمقراطي وأن ما يطرحه اليوم لا يُوقف الحرب ولا يحقق استقراراً ولكنه يكرس واقع الانقسام والعسكرة.

سجل حافل بالوعود المنكوثة:

منذ توليه رئاسة المجلس العسكري الانتقالي بعد إسقاط طغمة يونيو 1989م في أبريل 2019م خلفاً لأحمد عوض بن عوف ظل خطاب البرهان يتأرجح بين تعهدات معلنة وممارسات تناقضها على الأرض، فبعد أسابيع من وعوده بحماية «الثوار» في ساحة الاعتصام اقتحمت قوات مشتركة الساحة فجر 3 يونيو 2019م وقتلت وأصابت المئات وهو ما برره لاحقاً بأنه «انحراف عن الخطة»، ثم جاء توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019م محمّلاً بتعهدات جديدة بتسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين في موعدها قبل أن ينقلب عليها بانقلاب 25 أكتوبر 2021م الذي وصفه بأنه «تصحيح للمسار» لا انقلاباً.

بعد الانقلاب تحول الخطاب إلى اشتراط «توافق وطني شامل» لتسليم السلطة وهو شرط مطاط لم يتحقق قط وفي يوليو 2022م أعلن انسحاب المؤسسة العسكرية من المفاوضات لإفساح المجال أمام حكومة كفاءات ثم جاء الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022م ليعد بنقل كامل للسلطة المدنية قبل أن تنفجر الخلافات حول دمج قوات الدعم السريع وتندلع الحرب في أبريل 2023م بدلاً من الانتقال السلمي الموعود.

ومنذ خروجه من حصار القيادة العامة في أغسطس 2023م وانتقاله إلى بورتسودان تغير الخطاب جذرياً.. لا حديث عن السياسة قبل «حسم» المعركة عسكرياً، وفي المرحلة الحالية (2025م – 2026م) يتبنى موقفاً أكثر تصلباً برفض أي عودة لما قبل 15 أبريل 2023م مع إعادة هيكلة تنفيذية توسع قبضته الشخصية على السلطة، هذا التسلسل من وعد إلى نكث فوعد جديد ليس استثناءً عابراً بل نمط متكرر يمتد لسبع سنوات من المماطلة وشراء الوقت على حساب أرواح الشعب وتدمير البلاد مع إصرار على التشبث بكرسي السلطة، وهو ما يجعل الحديث عن «مصداقية» في دعوته الأخيرة أمراً يصعب الدفاع عنه بمعزل عن هذا السجل.

خمس سنوات إضافية من العسكرة:

يكتسب هذا التشكيك زخماً إضافياً مع تسريب وثيقة نسبت إلى مكتب رئيس مجلس السيادة ومؤرخة بتاريخ 16 يونيو 2026م تحدثت عنها عدة مواقع إخبارية نقلاً عن موقع «The Liberal»، تتضمن الوثيقة بحسب ما تداولته تلك المواقع توجيهاً بصياغة «رؤية سياسية واستراتيجية شاملة» تقوم على حكم البلاد عبر رئيس جمهورية ومجلس وزراء تكنوقراط لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات كاملة تعقبها انتخابات مع حصر أي «حوار سوداني - سوداني» في القوى المؤيدة للمؤسسة العسكرية ورفض قاطع لأي مخرجات حوار أو مؤتمرات تعقد خارج السودان، وحتى تاريخه لم يصدر عن المكتب تأكيد أو نفي رسمي لصحة هذه الوثيقة وهو ما يستدعي التعامل معها بوصفها معلومة متداولة تحتاج تحقيقاً مستقلاً لا حقيقة مؤكدة.

لكن حتى مع هذا التحفظ المنهجي فإن مضمون الوثيقة إن صح يتطابق تماماً مع النمط السلوكي الموثق أعلاه.. حوار يصاغ بشروط الطرف بورتسودان ومدة انتقالية تمتد سنوات تبقي زمام الأمر بيد المؤسسة العسكرية ورفض مسبق لأي إطار تفاوضي لا يمر عبر بوابة بورتسودان، وهذا ما يجعل دعوة «الحوار الوطني الجامع» الأخيرة تبدو في أحسن الأحوال إعادة تدوير لصيغة «التوافق الوطني» أو حوار «الوثبة» التي تم استخدامها من قبل مراراً وتكراراً كذريعة لتأجيل تسليم السلطة أو إطالة أمدها أو اكتساب شرعية زائفة لا كمدخل جاد لإنهاء الحرب وإحداث تحول أو انتقال مدني ديمقراطي.

حوار بلا خصما الحرب لا يوقف حرباً:

الفرضية الثانية لا تقل أهمية أي عملية

سياسية تستثني تحالف «تأسيس» وهو الإطار السياسي المرتبط بالطرف الثاني في الحرب لا يمكن أن تفضي إلى وقف إطلاق النار أو إلى استقرار حقيقي لأن أحد أطراف النزاع المسلح الفعليين يبقى خارج الطاولة، فكيف توقف حرب بمشاركة نصف أطرافها فقط؟ وكيف تصل المساعدات الإنسانية إلى ملايين السودانيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الطرف الآخر دون وقف لإطلاق النار وتفاهمات ميدانية مباشرة أو غير مباشرة معه؟ التجربة العملية من جنوب السودان «شريان الحياة» ودارفور إلى كردفان تظهر أن قرارات وقف الحرب وفتح الممرات الإنسانية تحتاج ضمانات من كل من يسيطر على الأرض لا من طرف واحد يعلن الحوار من بورتسودان بمعزل عن ميدان القتال.

من هنا وحتى إذا فترضنا الشك في مصدر الوثيقة المسربة ذاتها واعتبرناها جزءاً من حرب إعلامية ومعلوماتية موازية للحرب الميدانية وبعيداً عن نية البرهان في الاستمرار في السلطة، فإن ربط العملية السياسية بوقف الحرب ووصول المساعدات ليس ترفاً تفاوضياً إنما شرط وجود لأي استقرار مستدام، فحوار سياسي منفصل عن مسار وقف إطلاق النار الفعلي وتيسير الوصول الإنساني سيبقى مهما بلغت زخارف عنوانه عملية شكلية الهدف منها شرعنة الواقع وعسكرته مما يعيد إنتاج الأزمة لا حلها.

بهذا المعنى فإن الحل الأكثر واقعية هو مسار متزامن.. هدنة إنسانية فورية ممرات آمنة للمساعدات وقف إطلاق نار تدريجي ومراقب تفاوض مباشر بين أطراف الحرب حول الترتيبات الأمنية ثم حوار سياسي لا يستثني إلا المؤتمر الوطني وواجهاته المختلفة.. أما الثقة في وعود البرهان فلا ينبغي أن تكون هي معيار الحكم على المبادرة المعيار هو.. ما الضمانات؟ من يراقب؟ ما الجدول الزمني؟ من يدير المرحلة الانتقالية؟ هل يخرج العسكريون من السلطة فعلاً؟ وكيف يمنع تحويل الحوار إلى أداة لكسب وشراء الوقت لإطالة المرحلة العسكرية؟

السودان الآن لا يحتاج إلى وعد جديد بقدر ما يحتاج إلى آلية تجعل خرق الوعد مكلفاً ومستحيلاً وإن القضية ليست.. هل نريد الحوار أم لا؟ بل.. أي حوار؟ وبأي شروط؟ ومن يملك السلاح؟ ومن يوقف الحرب؟ ومن يضمن وصول الغذاء والدواء؟ ومن يدير الانتقال؟ وإذا لم تكن الإجابة عن هذه الأسئلة واضحة، فإن «أي حوار» يصبح مجرد فصل جديد في تاريخ طويل من الوعود المؤجلة بينما تستمر الحرب في إنتاج المزيد من الضحايا ويستمر التدمير المنهج لمقدرات البلاد.

صوت الثورة ونبض الأمة

هلا 96.. إذاعة قاومت العتمة وتحدت الركام

ملخص

ولدت إذاعة هلا 96 عام 2014 محطةً للمنوعات والشباب، قبل أن تتحول تدريجياً إلى صوت حاضر في القضايا العامة، ثم إلى شاهد على ثورة ديسمبر والانقلاب والحرب. واستطاعت، رغم القيود الأمنية، الاقتراب من الشارع والتعبير عن قضاياه، حتى أطلق عليها المعتصمون والمتابعون اسم «إذاعة الثورة».

بعد سقوط نظام البشير، لعبت هلا دوراً في تغطية الاعتصام والنقاش حول الدولة المدنية والتحول الديمقراطي، قبل أن تواجه إغلاقاً لنحو 45 يوماً عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021. ورغم الضغوط والاستدعاءات، واصلت الإذاعة تمسكها بخطها الداعم للحرية والدولة المدنية.

مع اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، توقفت هلا عن البث المباشر، وتعرض مقرها للنهب والحريق والتدمير، وفقدت بنيتها التحتية ومعدات البث. لكن فريقها واصل العمل من مواقع النزوح واللجوء، وأعادت في منتصف 2024 إطلاق نشاطها عبر المنصات الرقمية، لتتحول من إذاعة مرتبطة بالاستوديو والبرج إلى منصة إعلامية بلا جدران.

وفي مرحلتها الجديدة، وسعت هلا 96 محتواها ليشمل البودكاست والتقارير الصوتية والفيديوهات والقصص الإنسانية، مع تركيز على مواجهة التضليل وخطاب الكراهية ودعم السلام والتحول المدني. وتلخص تجربتها خلال أكثر من عقد قدرة الإعلام السوداني على الاستمرار رغم الاستبداد والانقلاب والحرب، بعدما فقدت المؤسسة مبناها ومعداتها، لكنها حافظت على رسالتها وصوتها وجمهورها

«كانت الإذاعة، في أحيان كثيرة، أكثر من وسيلة إعلام. كانت نافذةً على العالم، ورفيقًا في الطريق، وذاكرةً متنقلة بين البيوت والسيارات والمقاهي ومكاتب العمل».

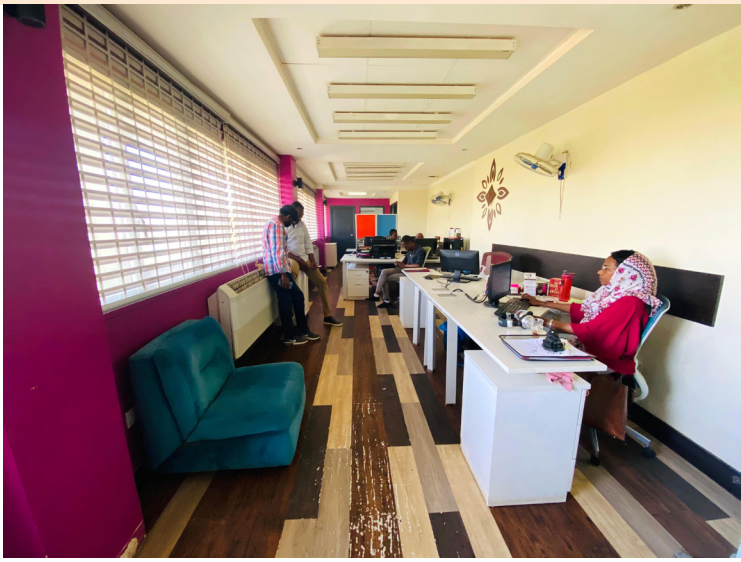

أفق جديد

في بلدٍ اعتاد أن تُغلق فيه الأفواه قبل أن تُغلق الأبواب، وأن تُطفئ السلطة المنابر كلما اقتربت من الحقيقة، بدت الإذاعة، في أحيان كثيرة، أكثر من وسيلة إعلام. كانت نافذةً على العالم، ورفيقًا في الطريق، وذاكرةً متنقلة بين البيوت والسيارات والمقاهي ومكاتب العمل.

ومن بين الأصوات التي عاشت هذه التحولات، يبرز صوت هلا 96؛ الإذاعة التي بدأت في عام 2014 محطةً للمنوعات والموسيقى والشباب، قبل أن تتسع تجربتها شيئًا فشيئًا لتصبح جزءًا من المشهد العام، ثم شاهدًا على الثورة، وضحيةً للانقلاب، وأحد الأصوات التي حاولت أن تنجو من الحرب، لا من أجل النجاة وحدها، وإنما من أجل أن يبقى هناك صوت سوداني يقول إن للحياة وجهًا آخر غير وجه البندقية.

كانت هلا 96، في بدايتها، ابنةً لزمن مختلف. زمن كانت فيه المدن السودانية، رغم أثقال السياسة والاقتصاد، وسيطرة دولة الهوس الديني، لا تزال تعرف شيئًا من إيقاع الحياة الطبيعية. أغنية في الصباح، برنامج خفيف في الظهيرة، حوار في المساء، وضحكات مذيعين اعتاد المستمعون أصواتهم حتى أصبحوا جزءًا من يومهم.

لم يكن أحد، ربما، يتخيل أن هذه الإذاعة التي بدأت من عالم المنوعات ستجد نفسها بعد سنوات قليلة في مواجهة السلطة والرقابة والانقلاب والحرب، وأن تتحول قصتها من قصة محطة إذاعية إلى فصل من فصول تاريخ السودان المعاصر.

صوت يدخل البيوت

ولدت عام 2014 إذاعة هلا 96، إذاعةً للمنوعات تستهدف بصورة خاصة الشباب، وتقدم الموسيقى والترفيه والبرامج الاجتماعية والثقافية بإيقاع سريع وخفيف يحاكي روح إذاعات «الإف إم» الحديثة. وفي وقت قصير استطاعت أن تنتزع لنفسها مكانًا بين الإذاعات السودانية، وأن تبني قاعدة واسعة من المستمعين، فضلًا عن حصولها على جوائز وتقديرات وتصدرها استطلاعات رأي لسنوات متتالية.

تأسست هلا 96 FM عام 2014، إذاعةً تستهدف بصورة أساسية شريحة الشباب، إلى جانب قطاعات واسعة من جمهور المستمعين. اعتمدت منذ البداية على نمط برامجي سريع وخفيف، يستلهم روح إذاعات الـ الحديثة، ويجمع بين الموسيقى والترفيه والبرامج الاجتماعية والثقافية. كانت السنوات السابقة لثورة ديسمبر محكومة بقبضة أمنية ضيقة على الإعلام، تضيق معها مساحة الكلام كلما اقترب

«لم تعد الإذاعة تروي الشارع من خلف زجاج الاستوديو، بل أصبحت جزءًا من الشارع.»

«هلا 96.. الإذاعة التي بدأت في عام 2014 محطةً للمنوعات والموسيقى والشباب، قبل أن تتسع تجربتها شيئًا فشيئًا لتصبح جزءًا من المشهد العام، ثم شاهدًا على الثورة، وضحيةً للانقلاب، وأحد الأصوات التي حاولت أن تنجو من الحرب.»

من السياسة والأسئلة العامة. وفي ذلك المناخ، تعلمت هلا 96 كيف تقول ما تريد من بين السطور؛ فتتناول القضايا العامة عبر الاقتصاد والمجتمع والثقافة، وتترك للموسيقى والبرامج مساحة تقول أحيانًا ما تعجز عنه النشرات والتصريحات.

ومع اتساع الحراك الشعبي في أواخر 2018، لم تعد المسافة بين الإذاعة والشارع كما كانت. تغير الخطاب، وتغيرت البرامج، واقترب الميكروفون من نبض الناس. وحين اشتدت الضغوط الأمنية، اضطرت الإذاعة في لحظات إلى إيقاف برامجها والاكتفاء بالأغاني الوطنية، ثم الكلاسيكية والشعبية. كان الصمت مفروضًا، لكن الموسيقى نفسها أصبحت شكلًا من أشكال الكلام..

لكن نجاح الإذاعة لم يكن في شكلها البرامجي وحده.

كان في قدرتها على الاقتراب من الناس.

فالإذاعة لا تحتاج إلى صورة كي تصنع علاقة حميمة مع جمهورها. يكفي أن يسمع المستمع صوتًا مألوفًا في اللحظة المناسبة حتى يشعر أن أحدًا يجلس إلى جواره. وربما كان هذا ما فعلته هلا 96 طوال سنواتها الأولى؛ دخلت إلى البيوت دون ضجيج، واستقرت في الذاكرة دون أن تطلب ذلك.

يصف عمر محمد آدم، أحد مذيعيها، مجتمع هلا بأنه «البيت الكبير»؛ بيت يشبه السودان الكبير، وليس مجرد مؤسسة تمنح العاملين فيها راتبًا آخر الشهر. كان المكان، في نظره، يحمل جماليات الحياة السودانية نفسها: اللمة، والرفقة، وتفاصيل الصباح والمساء، والمشاوير، والزحام، وصوتًا يشبه الناس ويعبّر عن أحلامهم.

ذلك الوصف يفسر شيئًا مهمًا في تجربة هلا.

فالمؤسسات الإعلامية قد تُقاس بعدد العاملين فيها، وحجم معداتها، ومساحتها الإعلانية، ونسبة جمهورها، لكن هناك معيارًا آخر أقل قابلية للقياس: مقدار ما تصبح المؤسسة جزءًا من الحياة اليومية للناس.

وهلا أصبحت كذلك.

بين الموسيقى والسياسة

لم تكن سنوات ما قبل ثورة ديسمبر سهلة على الإعلام السوداني.

كانت السلطة تراقب المجال العام بعين أمنية، وتضع حدودًا واضحة لما يمكن نشره وما ينبغي الصمت عنه. وكانت القضايا السياسية والأمنية خصوصًا تقع في المنطقة الأكثر حساسية، حيث يمكن للكلمة أن تصبح سببًا للاستدعاء، وللمادة الصحفية أن تتحول إلى ملف أمني.

في مثل هذه البيئة، لم يكن أمام المؤسسات الإعلامية المستقلة سوى البحث عن مساحات ضيقة للمناورة.

وهلا فعلت ذلك.

كان يمكن للإغلاق أن يزرع الخوف. لكنه زرع شيئًا آخر: الإصرار..»

لم تعد هلا مرتبطة ببرج إرسال... أصبح الصوت في هاتفه.»

«يمكن إغلاق الإذاعة. لكن لا يمكن إغلاق الحاجة إلى الحقيقة

اقتربت من القضايا العامة عبر الاقتصاد والمجتمع والثقافة، واستفادت من فريق مهني يمتلك الخبرة والقدرة على قراءة ما وراء الأخبار.

لم تكن السياسة دائمًا في مقدمة العناوين، لكنها كانت حاضرة في خلفية المشهد؛ في سؤال عن الأسعار، أو عن حياة الناس، أو عن الشباب، أو عن الثقافة، أو عن مستقبل البلاد.

كان المستمع يعرف ما وراء الكلمات.

وفي الأنظمة التي تضيق فيها مساحة الكلام، يتعلم الناس عادةً فن القراءة بين السطور.

ديسمبر يطرق الباب

ثم جاء ديسمبر.

لم تكن ثورة ديسمبر مجرد حدث سياسي بالنسبة إلى الإعلام السوداني؛ كانت زلزالًا أعاد تعريف علاقة الصحافة بالشارع، وأعاد للناس ثقتهم بأن أصواتهم يمكن أن تصبح قوة سياسية.

ومع تصاعد الاحتجاجات في نهاية 2018، بدأت هلا 96 تغير خطابها وبرامجها بما يتناسب مع سرعة الأحداث. ومع انحيازها إلى مطالب الثورة، تعرضت لمضايقات واستدعاءات وضغوط أمنية، وصلت إلى إجبارها في فترات معينة على وقف برمجتها المعتادة والاكتفاء ببث الأغاني الوطنية، قبل أن تنتقل إلى الأغاني الكلاسيكية والشعبية.

وهنا حدث أمر بالغ الدلالة.

حين أُغلقت مساحة الكلام، بقيت الأغنية.

وحين لم يعد ممكنًا للمذيع أن يقول كل شيء، كانت الأغنية تقول شيئًا.

أغاني وردي ومحمد الأمين لم تكن في تلك الأيام مجرد فواصل موسيقية. كانت ذاكرة وطنية تتحرك عبر الأثير، تستعيد معنى البلاد في لحظة كان فيها الناس يحاولون انتزاع مستقبلهم من قبضة الماضي.

يقول رئيس تحرير صحيفة صوت الأمة، الطاهر المعتصم، لـ«أفق جديد» إن الإذاعة خلال الثورة كانت، رغم المضايقات، تبث الأغنيات الوطنية التي تشحذ همم السودانيين، وإن مذيعيها دخلوا بيوت السودانيين من شمال البلاد إلى جنوبها، حتى أصبحت هلا 96 جزءًا من الذاكرة الوطنية.

ولذلك لم يكن غريبًا أن يمنحها المعتصمون والمتابعون اسمًا لم تختره الإدارة، وإنما منحه الشارع:

إذاعة الثورة.

من الاستوديو إلى الميدان

بعد سقوط نظام البشير في أبريل 2019، خرجت هلا 96 من المنطقة الرمادية إلى فضاء أكثر وضوحًا.

أصبح دعم التحول المدني والديمقراطي جزءًا

«النجاة في هذه الحالة لا تقاس بما بقي من الأجهزة. تقاس بما بقي من الرسالة. وقد بقيت الرسالة.»

. «كانت قصة مقاومة ناعمة. مقاومة لا تحمل سلاحًا، ولا تسيطر على أرض، ولا تملك كتائب. مقاومة تقوم على الميكروفون والكلمة والصورة والذاكرة.»

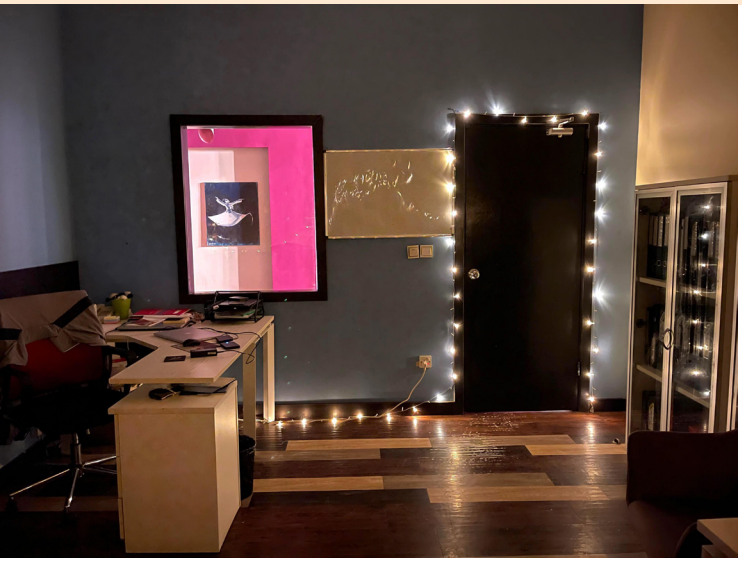

من خطابها، وأصبح حضورها في الأحداث مباشرًا. وفي اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة، وجدت الإذاعة واحدة من أهم ساحات وجودها. كانت تنقل أجواء الاعتصام، وتستمع إلى أصوات الثوار، وتناقش قضايا المرحلة الانتقالية، وتضع على طاولة النقاش أسئلة الدولة المدنية والمواطنة والتحول الديمقراطي.

كان الميكروفون هذه المرة وسط الناس.

لم تعد الإذاعة تروي الشارع من خلف زجاج الاستوديو، بل أصبحت جزءًا من الشارع.

وفي تلك الفترة، لم تعد البرامج السياسية مجرد مساحة للحوار، بل أصبحت مساحة لتخيل السودان الذي يمكن أن يأتي بعد ثلاثة عقود من الحكم الشمولي؛ سودان الدولة المدنية، والمؤسسات، والحريات، والمواطنة المتساوية.

ويقول الصحافي والمحلل السياسي أشرف عبد العزيز لـ«أفق جديد» إن هلا لعبت دورًا محوريًا في ربط الرسالة الإعلامية بمسار التحول الوطني، وأسهمت في دعم الحكم المدني وتعزيز الوعي بالمشاركة السياسية والمواطنة، مشيرًا بصورة خاصة إلى برنامج «سودان جديد» الذي فتح نقاشًا واسعًا حول التغيير والعدالة الاجتماعية ومستقبل الدولة.

لكن التجربة لم تكن سياسية فقط.

حتى في الإعلام الرياضي والترفيهي، حاولت هلا تقديم صيغة مختلفة؛ رياضة تتجاوز نتائج المباريات إلى السلام والتعايش وبناء قدرات الشباب، وترفيه لا يهبط بالذائقة العامة بل يرتقي بها.

كان ذلك جزءًا من تصور أوسع للإعلام: أن يخدم المجتمع حتى وهو يمارس وظيفته اليومية.

الانقلاب لا يطفئ الصوت

لم يطل زمن الانتقال حتى عاد السودان إلى امتحان آخر.

في 25 أكتوبر 2021، وقع الانقلاب.

مرة أخرى، كانت هلا 96 في مرمى السلطة.

أُغلقت الإذاعة ومنعت من البث لنحو 45 يومًا، وتضررت مواردها الإعلانية، ثم عادت إلى العمل وهي تحمل الخط التحريري نفسه، رافضة الضغوط والإغراءات التي كان يمكن أن تدفعها إلى تغيير موقفها.

كان يمكن للإغلاق أن يزرع الخوف.

لكنه زرع شيئًا آخر: الإصرار.

واصلت الإذاعة الدفاع عن قيم الحرية والدولة المدنية والتحول الديمقراطي، رغم استمرار الاستدعاءات والبلاغات والإجراءات الأمنية.

يصف أبو بكر عمر فرح لـ«أفق جديد» تلك المرحلة باعتبارها محاولة لإخراس صوت لم يعتد الصمت. فقبل الحرب كانت هلا، في رأيه، صوتًا بديلًا يخترق حصار الإعلام في عهد الإنقاذ، ثم جاء انقلاب أكتوبر ليضيف حلقة

«الإيمان بأن الكلمة يمكن أن تفتح نافذة في جدار مغلق، وأن الصوت يمكن أن يصل، حتى من تحت الركام.

في مثل هذه البيئة، لم يكن أمام المؤسسات الإعلامية المستقلة سوى البحث عن مساحات ضيقة للمناورة. وهلا فعلت ذلك.»

جديدة من القمع.
لكن ذلك لم يكن سوى مقدمة للامتحان الأصعب.

15 أبريل

في 15 أبريل 2023، بدأت الحرب.
في ذلك اليوم، تغير كل شيء.
لم يعد الخطر يأتي من أجهزة الرقابة أو أبواب مكاتب الأمن.
أصبح الخطر يأتي من الرصاص.
توقفت هلا 96 عن البث الإذاعي المباشر بسبب الظروف الأمنية. ثم تعرض مقرها للنهب والحريق والتدمير، وفقدت الإذاعة بنيتها التحتية ومعدات البث.
وهنا اكتملت المأساة.
ذلك البيت الذي عاش فيه العاملون سنواتهم، والذي احتفظ بأصواتهم وذكرياتهم، لم يعد موجودًا.
كان المشهد أكبر من خسارة مؤسسة.
كان جزءًا من صورة السودان نفسه.
بلدٌ يُحرق أمام أصحابه.
مدنٌ تفقد ملامحها.
بيوتٌ تصبح أنقاضًا.
وأحلامٌ تضطر إلى حمل نفسها والرحيل.
يقول المذيع حسن بكري إن الصدمة كانت أكبر من الوصف، وإن البيت الذي كان يضج بالحياة والعمل والأمل تحول إلى ركام. لكنه ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد» أن الميكروفون لم ينكسر، وأن الفريق واصل طريقه من مواقع النزوح واللجوء، حاملًا آلام السودانيين وأحلامهم، ومتمسكًا بالتحول المدني الديمقراطي ومحاربة الكراهية والعنصرية وقيم ديسمبر.
حين لا يعود المكان مهمًا

«لم تعد الإذاعة تروي الشارع من خلف زجاج الاستوديو، بل أصبحت جزءًا من الشارع.»

«حين أُغلقت مساحة الكلام، بقيت الأغنية. وحين لم يعد ممكنًا للمذيع أن يقول كل شيء، كانت الأغنية تقول شيئًا.»

الحرب تطرح على المؤسسات أسئلة قاسية.
هل تستطيع الاستمرار إذا فقدت مقرها؟
هل يمكن أن تبث إذا فقدت معداتها؟
هل يمكن لفريق مشتت بين البلدان أن يبقى فريقًا؟
وهل يمكن لمؤسسة إعلامية أن تواصل رسالتها حين تصبح مواردها محدودة إلى هذا الحد؟
هلا 96 أجابت بالفعل، لا بالكلمات.
في منتصف عام 2024، أعادت إطلاق نشاطها عبر المنصات الرقمية.
كان الانتقال إلى العالم الرقمي في ظاهره ضرورة فرضتها الحرب، لكنه تحول لاحقًا إلى فرصة لإعادة تعريف معنى الإذاعة نفسها.
لم تعد هلا مرتبطة ببرج إرسال.
لم تعد بحاجة إلى استوديو تقليدي كي تصل إلى جمهورها.
لم يعد المستمع مضطرًا إلى ضبط مؤشر الراديو.
أصبح الصوت في هاتفه.
والقصة في شاشته.
والتقرير يمكن أن يصل إليه وهو في الخرطوم أو القاهرة أو جوبا أو نيروبي أو أوروبا أو أمريكا.
وهكذا، فقدت هلا مقرها، لكنها وسعت جغرافيتها.

إذاعة بلا جدران

التحول الرقمي لم يكن مجرد نقل البرامج القديمة إلى الإنترنت.
كان إعادة اختراع للمحتوى.
دخلت هلا عالم البودكاست، والتقارير الصوتية، والفيديوهات القصيرة، والأفلام الوثائقية، والقصص الإنسانية، والملصقات، والإنفوغراف، والمحتوى التوعوي والتفاعلي.
وفي هذا التحول، تغيرت طبيعة الرسالة نفسها.
في زمن السلام، يمكن للإذاعة أن تمنح المستمع أغنية، وحوارًا، وبرنامجًا رياضيًا، ونشرة أخبار.
أما في زمن الحرب، فالمهمة تصبح أكثر تعقيدًا.
عليك أن تشرح.
أن تتحقق.
أن تحذر.
أن تواجه الشائعة.
أن تمنح الضحية مساحة للكلام.
أن تروي قصة النازح دون أن تختزله في رقم.
أن تقول إن وراء كل خبر إنسانًا.
وراء كل مدينة خريطة من الذكريات.
وراء كل رقم عائلة.

مقاومة الكراهية

الحرب لا تقتل الناس فقط.
إنها تحاول أيضًا أن تقتل قدرتهم على رؤية بعضهم بعضًا كبشر.
خطاب الكراهية يسبق الرصاصة أحيانًا، ويمهد لها، ويمنحها شرعية زائفة. ولهذا أصبح التصدي للتضليل والتحريض والكراهية جزءًا من مهمة هلا 96 في مرحلتها الجديدة.
الإذاعة، وفق رؤيتها الحالية، تضع الإنسان السوداني وحقه في الحياة والأمن والسلام في مقدمة أولوياتها، وتسعى إلى تقديم المعلومات الموثوقة وتعزيز الوعي ومواجهة خطاب الكراهية، ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب والوصول إلى سلام مستدام، والتمهيد لتحول مدني ديمقراطي.
هذه ليست مهمة سهلة في بلد تتعدد فيه الروايات، وتتضارب فيه المصالح، وتتسع فيه مساحة التضليل مع اتساع مساحة الحرب.
لكن ربما هنا بالذات تظهر قيمة التجربة.
فالإعلام في الحرب لا يستطيع أن يكون محايدًا تجاه الكذب.
ولا يمكن أن يكون محايدًا تجاه قتل المدنيين.
ولا ينبغي أن يقف على مسافة واحدة من الحقيقة والتضليل.

شهادة الذين عاشوا التجربة

لعل أجمل ما في قصة هلا 96 أن شهادتها لا

«في ذلك اليوم، تغير كل شيء. لم يعد الخطر يأتي من أجهزة الرقابة أو أبواب مكاتب الأمن. أصبح الخطر يأتي من الرصاص.

أما في زمن الحرب، فالمهمة تصبح أكثر تعقيدًا: عليك أن تشرح، أن تتحقق، أن تحذر، أن تواجه الشائعة، أن تمنح الضحية مساحة للكلام، وأن تروي قصة النازح دون أن تختزله في رقم.»

تأتي فقط من سجلات المؤسسة، بل من الذين مروا عبرها.

مدير دائرة الإعلام بحزب الأمة القومي المصباح أحمد يتذكرها كمنبر للحرية والأمل، وفضاءً أتاح للرأي والرأي الآخر أن يلتقيا في زمن كانت فيه المنابر تضيق. ويرى أنها أسهمت في كشف الاستبداد واستضافة الثوار وأصحاب الرأي، وأنها بقيت صوتًا للحريات والسلام والتعايش والكرامة الإنسانية.

أشرف عبد العزيز يتذكر قدرتها على الجمع بين الإعلام السياسي والتغيير في شكل الإعلام الرياضي والترفيهي، ويرى في تجربة «سودان جديد» نموذجًا لبرامج حاولت فتح النوافذ على مستقبل مختلف للسودان.

طاهر المعتصم يتذكر الأغاني الوطنية.

وربما تكمن أهمية هذه الشهادة في أن الذاكرة الإعلامية لا تحفظ الأخبار فقط؛ تحفظ أيضًا الأصوات التي صاحبتها.

تحفظ الأغنية التي جاءت في لحظة الخوف.

تحفظ صوت المذيع الذي قال شيئًا كنت تحتاج إلى سماعه.

تحفظ البرنامج الذي جمع الناس حول قضية .

تحفظ الضحكة التي جعلت صباحًا ثقيلًا أقل وطأة.

وهكذا يصبح الإعلام جزءًا من الذاكرة ا لشخصية .

البيت الذي حمل السودان

كان فريق هلا، كما يصفه العاملون فيها، مجتمعًا صغيرًا يشبه السودان الكبير.

وهذه الصورة تستحق التوقف.

فالسودان نفسه بلد شديد التنوع؛ لهجات متعددة، ثقافات مختلفة، أقاليم بعيدة، وذاكرات متباينة. لكن الراديو كان دائمًا قادرًا على اختصار المسافات.

صوت واحد يمكن أن يصل إلى آلاف البيوت في وقت واحد.

ولهذا دخل مذيعو هلا إلى بيوت السودانيين من الشمال إلى الجنوب، كما يقول طاهر المعتصم.

لم يكونوا يعرفون دائمًا من يستمع إليهم.

لكن المستمع كان يعرفهم.

وهذه واحدة من أعظم أسرار الإذاعة: أن علاقة من طرف واحد يمكن أن تصبح، في وجدان الطرف الآخر، علاقة متبادلة.

ماذا يعني أن تنجو مؤسسة؟

نجاة هلا 96 من الحرب لا تعني أنها خرجت منها سليمة.

فهي فقدت مقرها ومعداتها، وتضررت مواردها، وتشتت فريقها، واضطرت إلى إعادة بناء أدواتها من جديد.

لكن النجاة في هذه الحالة لا تقاس بما بقي من الأجهزة.

تقاس بما بقي من الرسالة.

وقد بقيت الرسالة.

بل ربما ازدادت وضوحًا.

فكلما اتسعت الحرب، اتسع معنى أن تكون هناك مؤسسة إعلامية تقول إن حياة السودانيين أهم من الحرب، وإن السلام ليس شعارًا، وإن المدنيين ليسوا مجرد هامش في نشرات المعارك، وإن السودان الذي يستحق المستقبل هو السودان الذي تتسع فيه مساحة الإنسان لا مساحة السلاح.

من «هلا» إلى الذاكرة

بعد أكثر من عقد، أصبحت هلا 96 مؤسسة مختلفة عن تلك التي بدأت عام 2014.

لم تعد إذاعة منوعات فقط.

ولم تعد محصورة في موجة واحدة.

أصبحت منصة إعلامية متعددة الأدوات، تحمل خبرة أكثر من عشر سنوات، وذاكرة بلد مر بثورات وانقلابات وحرب، وفريقًا تعلم أن الإعلام ليس دائمًا رفاهية مهنية، وإنما قد يصبح، في لحظات معينة، وسيلة للبقاء المعنوي.

ومن هنا، تبدو قصة هلا 96 جزءًا من قصة أكبر.

«نجاة هلا 96 من الحرب لا تعني أنها خرجت منها سليمة. فهي فقدت مقرها ومعداتها، وتضررت مواردها، وتشتت فريقها، واضطرت إلى إعادة بناء أدواتها من جديد.

«كان يمكن للإغلاق أن يزرع الخوف. لكنه زرع شيئًا آخر: الإصرار.»

«الحرب لا تقتل الناس فقط. إنها تحاول أيضًا أن تقتل قدرتهم على رؤية بعضهم بعضًا كبشر.»

قصة الإعلام السوداني الذي ظل، رغم القيود والحرب، يحاول أن يجد لنفسه مكانًا بين الرصاص.

قصة الصحافي الذي يغادر بلاده ولا يغادر مهنته.

قصة المذيع الذي يفقد الاستوديو ولا يفقد صوته.

وقصة المؤسسة التي تفقد مبناها، لكنها لا تفقد جمهورها.

الغد الذي لم يصل

ماذا تريد هلا 96 غدًا؟

الإجابة لا تبدو مجرد العودة إلى البث التقليدي.

الحلم، كما يقول العاملون فيها، هو أن تستمر في رفع الصوت المدني، والاهتمام بالقصص الإنسانية، وتوثيق الحرب بصوت سوداني حر، وأن تبقى قادرة على العمل مهما حاولت الظروف إسكاتها.

وربما يكون حلم العودة إلى السودان حاضرًا في كل ذلك.

العودة إلى وطن لا يحتاج فيه الصحافي إلى الاختباء.

إلى استوديو لا يخشى فيه المذيع من طرق الباب.

إلى مدينة لا تتحول فيها أجهزة البث إلى حطام.

إلى موجة FM تعود إليها الأصوات بعد أن تهدأ المدافع.

لكن العودة الحقيقية ليست عودة جهاز إلى مكانه.

إنها عودة السودان نفسه إلى الحياة.

الصوت الذي بقي

في النهاية، لا يمكن كتابة قصة هلا 96 باعتبارها قصة نجاح مؤسسي فحسب.

ثمة شيء أكثر عمقًا.

إنها قصة مقاومة ناعمة.

مقاومة لا تحمل سلاحًا، ولا تسيطر على أرض، ولا تملك كتائب.

مقاومة تقوم على الميكروفون والكلمة والصورة والذاكرة.

وحين نتأمل مسار الإذاعة منذ 2014، يبدو السودان نفسه كأنه مر أمام الميكروفون.

بدأت الحكاية في زمن الاستبداد.

ثم جاءت الثورة.

ثم الحلم بالدولة المدنية.

ثم الانقلاب.

ثم الحرب.

ثم النزوح.

ثم الفضاء الرقمي.

وفي كل مرحلة، كان السؤال نفسه يعود بصيغة مختلفة:

هل يمكن إسكات الصوت؟

وكانت الإجابة تأتي دائمًا من مكان آخر.

لا.

يمكن إغلاق الإذاعة.

لكن لا يمكن إغلاق الحاجة إلى الحقيقة.

يمكن تدمير المبنى.

لكن لا يمكن تدمير الذاكرة.

يمكن أن يتشتت الفريق.

لكن يمكن للأصوات أن تلتقي من جديد.

يمكن أن تحترق أجهزة البث.

لكن يمكن للهاتف أن يصبح استوديو.

يمكن أن تهدم الحرب بيتًا.

لكنها لا تستطيع أن تهدم البيت الذي بنته الكلمات داخل قلوب المستمعين.

ولهذا ربما تستحق هلا 96 أن تُقرأ اليوم لا باعتبارها محطة إذاعية نجت من الحرب، وإنما باعتبارها وثيقة حية عن قدرة الإعلام السوداني على البقاء.

لقد تغيرت الأدوات.

تغيرت الأمكنة.

تغير الجمهور.

وتغير السودان نفسه.

لكن شيئًا واحدًا ظل ثابتًا:

الإيمان بأن الكلمة يمكن أن تفتح نافذة في جدار مغلق.

«يمكن إغلاق الإذاعة. لكن لا يمكن إغلاق الحاجة إلى الحقيقة. يمكن تدمير المبنى. لكن لا يمكن تدمير الذاكرة.»

«إنها قصة مقاومة ناعمة. مقاومة لا تحمل سلاحًا، ولا تسيطر على أرض، ولا تملك كتائب. مقاومة تقوم على الميكروفون والكلمة والصورة والذاكرة.»

وأن الصوت يمكن أن يصل، حتى من تحت الركام.

وأن الإعلام، في أكثر لحظات التاريخ ظلمة، يستطيع أن يكون دليلًا على أن الحياة لم تستسلم بعد.

قد لا يكون لهلا 96 اليوم مبنى يشبه البيت القديم.

لكن لديها ما هو أبقى.

لديها ذاكرة أكثر من عقد.

لديها أصوات عاشت مع الناس.

لديها جمهور حملها معه حين حمل حقائبه وغادر.

ولديها قصة لا تزال مفتوحة.

وربما لهذا كله، فإن أجمل ما يمكن أن يقال عن هلا 96 ليس أنها نجت.

بل إنها واصلت الكلام.

في بلدٍ حاولت الحرب أن تجعل الصمت لغته الوحيدة، بقيت هلا تقول إن السودان ليس بندقية فقط، وليس جبهة قتال، وليس رقمًا في تقرير إنساني.

السودان أيضًا أغنية.

وذاكرة.

وبيت.

ووجه أم.

وصوت مذيع في صباح بعيد.

وحلم دولة.

وحكاية شعب يريد أن يعيش.

وهلا 96، منذ أن بدأت رحلتها، ظلت تحاول أن تمنح كل ذلك صوتًا.

ولهذا، حين تهدأ الحرب يومًا، ويعود السودانيون إلى مدنهم، ويُفتح أول استوديو من جديد، لن تكون عودة هلا 96 مجرد عودة إذاعة إلى موجتها القديمة.

ستكون عودة صوتٍ حمل ذاكرة البلاد عبر سنوات العتمة.

صوتٍ خرج من بين الركام.

صوتٍ لم تهزمه الحرب.

صوتٍ لم يتعلم الصمت.

«يمكن أن تتشتت الفريق، لكن يمكن للأصوات أن تلتقي من جديد. يمكن أن تحترق أجهزة البث، لكن يمكن للهاتف أن يصبح استوديو

هرجلة القائمة الأمريكية

د. كمال الشريف

ملخص

ينتقد الكاتب ما يصفه بـ«الهرجلة» في طريقة تعامل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مع الحرب السودانية، مشيراً إلى تكرار الإدانات والاتهامات بارتكاب فظائع ومجازر واستخدام أسلحة محرمة، من دون أن تترجم هذه المواقف إلى إجراءات حاسمة توقف الحرب أو تحاسب المسؤولين عنها. ويرى أن التحقيقات التي تعلنها جهات دولية وأمريكية تتوقف في كثير من الأحيان قبل الوصول إلى نتائج واضحة.

يشير إلى تعدد المبادرات والمسارات السياسية منذ اندلاع الحرب، من جدة والرباعية والخماسية إلى المنامة وجنيف وبرلين وأديس أبابا، من دون أن تنجح في وضع خريطة طريق تنهي الصراع. وفي المقابل، استمرت الحرب في التوسع، ووصلت إلى منازل المدنيين، بينما تحولت بعض الأحياء والمرافق إلى ساحات قتال وثكنات، وتفاقمت معاناة السكان.

يحذر الكاتب من استمرار الفساد والنهب واستنزاف الموارد تحت غطاء الحرب والطوارئ، بالتزامن مع عودة بعض السودانيين إلى مدن تفتقر إلى الخدمات والأمن والإعمار. ويرى أن العقوبات والتهديدات الدولية فقدت تأثيرها، بينما ازدهرت تجارة العقوبات والموارد والتهريب، في ظل غياب رؤية واضحة لإعادة بناء الدولة وملاحقة الأموال والموارد المنهوبة.

يخلص إلى أن تعدد الوسطاء والمبادرات لم يؤدِّ إلى وقف الحرب، بل أسهم أحياناً في زيادة الانقسام بين المدنيين، بينما تبدو المواقف الأمريكية والدولية محكومة أيضاً بالمصالح مع دول منخرطة في الصراع. وبين استمرار الحرب وتراجع الآمال في الإعمار واستنزاف الموارد، يترك الكاتب الباب مفتوحاً أمام قوى أو مبادرات أخرى قد تظهر خارج هذه «الهرجلة» لتقدم مساراً مختلفاً للسودان.

قبل أيام ناقش سيناتور أمريكي مهتم بالأمر السوداني منذ 10 سنوات، كما قيل... والرجل تناول الأمور وكأنها ترتيبات غير منتظمة في كيفية التعامل معها من خلال الولايات المتحدة.

وأظن الأمر بالنسبة لك، كمتابع للأمر السوداني، إن كنت مهتمًا به أو محللًا له، يعتبر حقيقة في وضع الهرجلة الداخلية والعالمية، وتنظر لها من أحداث مختلفة.

تدينها أمريكا، ويدينها العالم، وتدينها منظمات وهيئات دولية، ولكن...

لا نتيجة لكل هذا، برغم أن كل الاتهامات واقعًا ملموسًا للعالم وللسودانيين من ناحية، ومن ناحية واقعًا مرصودًا من قبل أمريكا مثلًا في مسألة الإدانات المختلفة لفظائع تصل حد المذابح البشرية والتصفيات العرقية للأطراف المتحاربة في السودان.

وتسعى جهات داخل أمريكا والمنظمة الدولية لفتح التحقيقات ونشر الأدلة، ولكنها تتوقف فجأة.

وتأتي للعالم بأن هناك استخدامًا مفرطًا للأسلحة الكيميائية، كما ذكر، وأن الأدلة الدامغة موجودة في كيفية الاستخدام، وتحديدًا للمناطق، ولكنها تقف فجأة في متابعة الأمر.

وتعود معك وسائل السياسة والإعلام في آليات أن تقف حرب السودان، وأن يعود الحكم إلى مدني.

ومنذ 25 أبريل 2023...

كانت مفاوضات غير مباشرة، كما قيل لنا، من جدة، ووضعت أجندتها لإيقاف الحرب.

وازدادت الحرب ضراوة وعنفًا وإبادة، لم تتوقف، بل زادت رقعتها، حتى دخلت بيوت الناس، واحتل المتحاربون بيوت الناس وغرف نومهم ومطابخهم، ودمروها نهاية الأمر، بحكم أنها أصبحت ثكنات للمتحاربين.

وهذا أمر مستغرب في تاريخ الحروب.

حتى الجسور التي كان يدمرها العدو، دمرتها الدولة.

وانتقل الناس بالقضية من جدة إلى دوائر مختلفة في العالم، وكل مجموعة دول، من جدة إلى رباعية إلى خماسية إلى المنامة إلى جنيف إلى برلين إلى أديس أبابا، كلها تخلق نوعًا جديدًا من الخلافات بين المدنيين أنفسهم.

ولم تضع خطة طريق إيجابية للشأن السوداني.

والجيش يجول في حربه كما يريد ويخطط.

والبلاد تزداد فيها عمليات الفساد والنهب بصورة رسمية ومقننة، تحت مسميات حالة الحرب، وموازنة طوارئ، واتفاقات تنقيب وتصدير للمعادن بين حركات مسلحة وبين دول وشركات عالمية.

والناس تعود للبلاد لتجد غلاءً قاتلًا، وخدمات تحت الصفر، والإعمار لم يتعدَّ حفر آبار جوفية ليشرب الناس منها في الأحياء، وأمنًا غير آمن...

وكثير من الخرابات الاجتماعية بين الناس.

وتزداد رقعة الحرب عنفًا، في ظل اختلافات يخلقها المفاوضون والراعون لها .

ونهب الموارد يزداد.

وبرود المزاج الوطني ترتفع وتيرته.

واتهامات العالم وأمريكا وعقوباتها، مثلها مثل تخويف الأطفال من الغول فقط.

والهرجلة تزداد في البلاد.

وتجار العقوبات يستثمرون أكثر من تجار الحرب.

هذه هرجلة.

وهذا همج سياسي.

وقبح وطني.

وتتراجع الآمال في إعادة الإعمار، وملاحقة المنهوب، وترتيب الموجود.

وهذا كله يقودك إلى أن التهريب وتصدير موارد السودان يصل يوميًا إلى خروج أكثر من 5 مليارات دولار عبر بوابات فساد مختلفة.

والخماسية ترتبك المدنيين.

والرباعية أصبحت تنتظر برنامج تقسيم إداري للدولة.

وأمريكا...

ملامح خطتها في السودان لم تعرضها، بحكم مصالح لها مع دول تشارك في الحرب بمسميات مختلفة.

وهذه هي أمريكا.

من ينتظر هذه الهرجلة غير بقايا شعب محبط؟

ولكن هناك من يقوم بعمل آخر، يفاجئ الجميع.

غير الهرجلة.

ساحة المولد

السر السيد

ملخص

يتناول السر السيد في مقاله «ساحة المولد» الميدان بوصفه ملمحًا أساسيًا من ملامح المدينة السودانية الحديثة، وفضاءً حاضرًا في الذاكرة الدينية والثقافية والسياسية للسودانيين. ويرى أن ساحة المولد، بما تتميز به من انفتاح مكاني وتنوع في الحضور والألوان والأصوات والأفكار، تحولت من مجرد مكان للاحتفال بذكرى المولد النبوي إلى فضاء للتفاعل الاجتماعي وتبادل الأفكار والاختلاف السلمي.

يستعرض الكاتب التحولات التي شهدتها الساحة عبر الزمن، بما في ذلك تطور مشاركة النساء، ويربط بين طبيعة الاحتفال وما يتيحه من حضور للجسد والموسيقى والرقص الصوفي والأزياء والرايات. ويصف الميدان بأنه فضاء إبداعي ومسرحي تتكامل فيه الحركة والإنشاد والأضواء والألوان، بحيث يصبح جميع الحاضرين مشاركين في صناعة المشهد الاحتفالي.

يتنقل إلى حضور المولد في الأدب السوداني، خصوصًا الشعر، مستعرضًا نماذج من شعراء المولد ومضامين قصائدهم التي تراوحت بين مدح النبي، والتعبير عن أحوال الأمة، والدعوة إلى الوحدة، ومناقشة التحولات الاجتماعية ومخاوف الحداثة، وصولًا إلى وصف ليلة المولد ومظاهر الاحتفال وميدان المولد نفسه. ويتوقف بصورة خاصة عند قصيدة «المولد» لمحمد المهدي المجذوب باعتبارها نموذجًا استطاع تحويل الساحة إلى مكان شعري مفتوح على قضايا الوطن والإنسان والحرب والسلام والجمال.

يخلص الكتاب إلى أن ميدان المولد ظل من أكثر الفضاءات تحررًا في السودان، لما يتيحه من تنوع ديني واجتماعي واحتفالي، ومن حضور للنساء والأطفال والجسد والجمال في المجال العام. ويرى أن الميدان لم يكن مجرد مساحة للاحتفال، بل لعب أدوارًا ثقافية وسياسية مهمة، وأنه تحول في الوقت الراهن إلى ساحة صراع بين من يرون فيه تعبيرًا عن الروح السودانية العامة، ومن يقفون في مواجهتها.

ساحة المولد أو ميدان المولد مكان يشكل ملمحًا من ملامح المدينة السودانية الحديثة، فهو مكان يرتبط بمناسبة محددة، هي الاحتفال بميلاد النبي الأعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهو مكان محدد ومعروف في كل مدن السودان، خاصة الكبرى منها.

لساحة المولد أو ميدان المولد حضور في ذاكرة السودانيين، فلا يكتمل تصفح ديوان الأدب السوداني، خاصة الشعر مثلًا، إلا ولهذه الساحة حضور، ولا يكتمل الحديث عن الحركة الوطنية ومقاومة المستعمر إلا ولميدان المولد حضور.

إذا توقفنا عند ساحة المولد أو ميدان المولد كمكان، نجد أنه، جغرافيًا، يحتل موقعًا استراتيجيًا في المدينة المحددة، ونجد أنه مكان مفتوح لا تحيط به الأسوار.

ميدان المولد، في صلته بالمولد كمناسبة دينية، بل من أعظم المناسبات الدينية، نجده ولمدة 12 يومًا في كل عام يضج بالحركة والأضواء والألوان، ويشع بحضور خاص للجسد يتمثل في الرقص الصوفي، ويضج بالموسيقى المتمثلة في الطبول والنوبة والطار، وفي الألوان الزاهية المتنوعة المتمثلة في أزياء أهل الطريق وفي راياتهم المتنوعة.

ميدان المولد ساحة لتفعيل التنوع في كل شيء: في الناس، والألوان، والأصوات، والأضواء، والرايات، والآراء والأفكار. ساحة المولد مكان صُمم بطريقة تفضي إلى اختبار الديمقراطية، فبطبعه هو مكان للاختلاف ولترويج الأفكار وتبادلها بشكل سلمي.

هكذا كان المولد منذ أيام الاستعمار وحتى وقت قريب، قبل أن تحتل المدن السودانية جحافل التدين البدوي المعادي لكل ما هو جميل، والمعادي لكل تنوع وتفتح بديع.

مر ميدان المولد بتحولات كثيرة، ففي بداياته لم تكن الفتيات يرتدنه، فقد كان وقفًا على الرجال والأطفال والنساء كبيرات السن. وهنا أذكر حكاية قصها عليَّ الأستاذ كمال الجزولي، فقد قال لي: «إنه وفي بحر الخمسينيات من القرن الماضي، وفي الخرطوم، تجرأت بعض الفتيات وذهبن إلى المولد، ولما كان هذا الأمر مستنكرًا، فقد عمد أحد الأشقياء إلى تشبيك ثيابهن بدبابيس وهن غافلات، فلما تحركن سقطت ثيابهن عنهن، فبدت «زينتهن»، فكان هذا حدثًا تناولته صحف ذلك الزمان».

ميدان المولد، ووفقًا لاسمه، هو ميدان للاحتفال، ميدان للكرنفال، وبالتالي هو مرتبط بالطقس. وهنا، وعلى الرغم من أن الميدان مكان واقعي، إلا أنه، ووفقًا لشروط هذه الاحتفالية، يتحول إلى مكان إبداعي، أو فلنقل إلى مكان مسرحي، تتآزر فيه الأضواء مع الرقص، مع الإنشاد، مع الرايات، مع الكلمات.

هذه الأدائية البديعة، تحت ظلال هذه البهرجة، هذا قوس قزح، هي ما يمنح المؤدين، وهم هنا -جميع الحاضرين-، فاعليتهم؛ ففي ساحة المولد الكل مشارك في تفعيل هذا الفضاء.

كنت ولا زلت، عندما أذهب إلى حضور ليالي المولد في عطبرة أو في أم درمان، يغمرني شعور غامض بالبهجة والفرح، حتى لكأني أحس وأنا أحلق عاليًا عاليًا.

أشرت إلى أن لميدان المولد حضورًا في الأدب السوداني، خاصة الشعر، وفي هذا السياق لا أجد أفضل من إيراد بعض ما ذكره الأستاذ «مصطفى طيب الأسماء» في كتابه (الشعر في ساحة المولد)، الذي نشرته «دار البلد» في العام 1998. يقول الأستاذ مصطفى: «اتخذ شعر المولد في السودان إبان الحكم الثنائي طريقه في الكفاح الشعبي والنضال الوطني، حيث صارت المواسم الدينية وسيلة الاتصال الشعبي وصلة الشعراء بهم، وكانت الأندية تهتم بالاحتفال بها» (ص 39).

أشير إلى أن المقصود بشعر المولد هو الشعر الذي يقال في مناسبة المولد، كان هذا في ساحات المولد أو في الأندية، كنادي الخريجين أو الأندية العمالية في ذلك الوقت، كما أشار الأستاذ عبد الرحمن قسم السيد في كتابه (الأندية العمالية والحركة الوطنية في السودان - مطبعة قافات التجارية، 1979)، فقد قال: «وكانت نشاطات النادي تشمل الاحتفالات الدينية والقومية كاحتفال المولد النبوي الشريف».

اتفق شعر المولد بشكل عام على التعبير عن ذكر النبي محمد «ص» وعظيم أخلاقه، والتعبير عن حال الأمة وما تعانيه من ضعف، والتعبير عن مجد الأمة الغابر، والتعبير عن ضرورة الوحدة والجهاد، وكذلك التعبير عن خطورة الظواهر المجتمعية الحديثة التي يرون أنها لا تعبر عن القيم الاجتماعية السائدة، وفي بعض الجوانب التعبير عما يمكن أن نسميه (الخوف من الحداثة)، كوجود النساء في المجال العام، وأيضًا التعبير عن ليلة المولد نفسها وعن مكان الاحتفال، أي ميدان المولد.

هذه المجالات نلمسها بوضوح في كل النماذج التي أتى بها الأستاذ مصطفى، كأشعار مدثر البوشي، والشيخ عبد الله محمد عمر البنا، والشيخ عبد الله عبد الرحمن، وعبد الرحمن

شوقي، ومحمد سعيد الكهربجي، ومبارك المغربي، وخالد آدم بن الخياط، ومحمود أنيس، ومحمد المهدي المجذوب.

وكمثال لما ذكرت، أورد بعضًا مما جاء في ميمية مدثر البوشي التي ألقاها في الاحتفال بالمولد النبوي في مدينة أم درمان في العام 1923:

سلام على الدين الحنيف وفتية
على عهدهم ترعى النهى والمحارم
تبدل ماضينا ولم تبق سنة
وصار لنا مما نعد المواسم
إذا شئت يا ذات السنا أن تشاهدي
بنيك على مر الليالي فها همو
أغاروا وقد أنجدت لما تحولوا
عن العهد واستولى القياد سواهم

ونموذج آخر للشاعر الشيخ عبد الله البنا، وهو يحتفي بظهور النور المحمدي عند مولده، ثم البعثة والرسالة، يقول شاعرنا الكبير:

حتى إذا شاء رب الناس جمعهم
على السكينة والعلياء والأدب
تبلج المصطفى فيهم بمولده
كما تبلج بدر التم عن حجب
فجرت الأرض عن أذيالها شرفًا
وباتت الشهب العلياء في طرب
ورفرفت حوله الأملاك من فرح
وافتر وجه الهدى عن ثغره الشنب

أما فيما يخص التعبير عن ليلة المولد نفسها، فها هو الشاعر الشيخ عبد الله عبد الرحمن الضرير، الملقب بشاعر العروبة، ينفعل بليلة المولد ويحييها، وكيف لا وهي أشرف عيد وأعظم ليلة:

فهذا اليوم ميدان التصابي به تحلو الصبابة للشجي
كأن به وجوه الناس بشرًا
رياض جادها صوب الولي
إذا ما ليلة الميلاد وافت رفعت لها العمار كي
أحيي رياحينا تحيي كل وجه ووردًا نم عن عرف شجي
ومالي لا أحييها وأسقي
كرام الناس من هذا الروي
وما احتفلت مشارقها بعيد
كما احتفلت بميلاد النبي

ومثال آخر في ذات السياق، أي الاحتفاء بليلة المولد، للشاعر محمد سعيد محمد قرشي الكهربجي، يقول:

شاب الزمان وأنت رائعة الصبا
ميمونة الآصال والأسحار
جرت الأمور بحكمة فتخيرت لكمال سعدك

مولد المختار

أنت اليتيمة في الزمان وأنت في
ماضي المآثر تحفة الآثار
في فجره امتلأ الزمان مسرة
وصفت مشاربه من الأكدار

ومثال ثالث في ذات السياق، وهو للشاعر محمود أنيس، يقول:

الله أكبر ليلة غراء
حفت بها الأنوار والآلاء
تاهت على الأيام فخرًا يا لها
من ليلة حلت بها النعماء

أما نموذجنا الأخير هنا فهو للشاعر محمد المهدي المجذوب، ومن قصيدته الأشهر «المولد»، والتي كتبها في العام 1957، يقول:

ليلة المولد يا خير الليالي
والجمال وربيعًا فتن السحر بالسحر الحلال
وطني المسلم في ظلك مشبوب الخيال

أما ما يتعلق بوصف المكان نفسه، أي ساحة المولد أو ميدان المولد، فلا تكاد تخلو قصيدة من شعر المولد من هذا البعد، أي بعد المكان ووصفه. ولعل قصيدة المولد آنفة الذكر هي سيدة هذا الوصف بلا جدال. فهذه القصيدة استطاعت أن تشيد ميدانًا للمولد عبر اللغة، أن تشيد مكانًا شعريًا للمولد، أن تجعل من هذا المكان مكانة تطرح عبرها هموم الوطن، بل وهموم العالم في قضايا الحرب والسلم والفقر والرفاه والجمال.

استطاعت أن تصور هذا المكان وتمنحه إنسانيته، وتجعله مكانًا مفتوحًا على الحياة والجمال، بما أنه مكان يحمل في داخله وينضح بكل خير، وكيف لا وهو مكان للاحتفال بمولد النبي محمد «ص».

وزها ميدان عبد المنعم ذلك المحسن حياه
الغمام بجموع تلتقي في موسم
والخيام قد تبرجن وأعلن الهيام

ويقول:

وهنا حلقة شيخ يرجحن

ويقول:

وانحت حلقته حين انحنى

ويقول أيضًا:

وهنا في الجانب الآخر
أضواء رقاق
نشرت قوس قزح
من رجاء وفرح
من ربيع في دجى الليل يراق

هذا عن وصف المكان، أما عن وصف حركة المؤدين فيقول:

وتدانت أنفس القوم عناقًا واصطفافًا
وتساقوا نشوة طابت مذاقًا

ويقول أيضًا:

وعلا فوق صدى الطبل الكرير
كل جسم جدول فيه خرير
ومشى في حلقة الذكر فتور
لحظة يذهل فيها الجسم والروح تنير
وعيون الشيخ أغمضن على كون به حلم كبير

ونموذج آخر في ذات وصف المكان، وهو للشاعر الكهربجي:

زانت سرادقه الفنون كأنها
صور مزخرفة بجوف إطار
وترى العواصم بالسنا فياضة
فكأنهن منازل الأقمار
وترى الكواكب في سماء فضائه
ما بين منتظم وبين نثار

أما نموذجنا الأخير في وصف المكان فهو للشاعر خالد ابن الخياط:

كل ما في الزمان مجمع لهو وصغار
يحطنا أبديًا
وطبول تصيح في كل يوم
وعواء يملأ الفضاء دويًا
واختلاط مع النساء جهارًا
وحديث يعافه مسمعيًا.

إن ميدان المولد، كمكان مفتوح، وعبر كل التحولات التي مر بها إلى وقتنا الراهن، ظل يؤكد على حقيقة واحدة، هي أنه من أكثر الأماكن تحررًا في السودان؛ فهو، وعلى المستوى المعماري، مكان مفتوح ويحتل موقعًا استراتيجيًا في المدينة، وأنه في داخله ينطوي على تنوع كبير من خلال الخيام المتنوعة الموجودة فيه بتنوع الجهات التي تشارك في الاحتفال.

أما على المستوى الاحتفالي، الكرنفالي، أي الطقسي، فهو مكان لتعدد الأصوات والألوان والأضواء. ومن هنا شكل المولد موقعًا مضادًا للسلطة؛ فهو المكان الأقوى لشرعنة إعلان الجسد، وذلك عبر الرقص، وهو المكان الأقوى لشرعنة وجود النساء والأطفال في الفضاءات العامة التي هي، في الغالب، حكر على الرجال، وهو المكان الأقوى لشرعنة الجمال والاحتفاء به.

إنه مكان جليل لعب ولا يزال يلعب أدوارًا جليلة في حياتنا السياسية والثقافية، ولأجل هذا هو مكان للنزاع الآن بين من يعبرون عن الروح السودانية العامة وبين من يقفون على الضد من هذه الروح.

حكاية من بيئتي (41)

دهجك.. دهجك.. دهجك

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

في «دهجك.. دهجك.. دهجك»، يستعيد الكاتب شخصية طبيب جرّاح عبقري انقلبت حياته بعد اضطراب حالته النفسية، فأصبح يتجول في القرية مردداً الكلمة التي التصقت به: «دهجك». وبينما يراه أهل القرية مجنوناً، يصر الكاتب على رؤيته صديقاً يحمل عقلاً مختلفاً، ويستحضر حكاياته وأفكاره التي كانت تتجاوز المألوف.

تتوقف الحكاية عند درس قديم عن الحداد وشحذ أدوات الفلاحة، لتنتقل إلى سؤال أوسع عن شحذ العقل نفسه. ويرى الكاتب أن التفكر والتدبر والتعلم هي الأدوات التي تنمي العقل والوعي، وأن الإنسان لا يستطيع تطوير قدراته بالعيش على سطح الأفكار، بل يحتاج إلى التأمل والنظر في الأشياء بعمق وبصيرة.

من هنا يبدأ التساؤل حول مصير الأذكياء والعباقرة الذين يصطدمون بالمجتمع حين يقولون ما لا يرغب الآخرون في سماعه. ويستحضر الكاتب نماذج من المبدعين الذين انتهوا إلى العزلة أو أسوار المستشفيات، متسائلاً عما إذا كان صديقه قد دفع ثمن عقل مختلف وفكر أكثر مما ينبغي، قبل أن يقع في أيدي من اتهموه بالمسّ ومارسوا عليه الضرب باسم العلاج.

وفي النهاية، يستعيد الكاتب بعض كتابات صديقه التي تركها خلفه، وفيها تحذير من أولئك الذين يرفضون الأفكار قبل قراءتها، أو يبحثون عن عيوب أصحابها لتسفيه كلماتهم. وبين ذكريات الصديق وكتاباته، تبدو «دهجك» أكثر من مجرد كلمة غامضة؛ إنها صرخة إنسان يحاول أن يشق طريقه وسط عالم لا يفهمه، أو لا يريد أن يفهمه.

يتحاشاه كل من يراه وهو يسعى تحت الجدران، يلتقط القصاصات والأوراق المتطايرة. وحين يحس أن أحد أفراد أسرته يتبعه ليعيده إلى حبسه، يجري فيسبقه إلى هناك، أو يقعي بين الأغنام فتستره. يصفه أهل القرية بالمجنون بعد أن كان العبقري. يكتفون بهزّ رؤوسهم كأنهم يعجزون عن وصف حالته. أما أنا، فما زلت أراه صديقي الذي يمشي في الدنيا بعقلٍ يشبه سِرّاً لا يعرفه إلا هو.

لقّبوه بالمفردة التي لا تفارق لسانه (دهجك)، بعد أن كان الدكتور الجرّاح الشاطر الذي يفوق أقرانه. ينسجون حول تبدل حاله الحكايات. فقد روّج البعض إلى أنه كان يعمل على إحدى الجثث تشريحاً ليقف على سبب الوفاة، فحدّثه الميّت حين كان يكتب السطور الأولى في تقريره، ليكمل الإفادة التي ختمها بأن هذا الميت حي. وقال آخرون إنه تعاطى عقاراً دسّه له زميل حاسد. ويعتقد البعض أن اتقاد ذكائه هو السبب في أنه بدأ يردد كلمات غير مألوفة. وحين بدأ يقول ما لا يُعقل، فصلوه عن عمله، ورموا به في مستشفى الأمراض العقلية ردحاً من الزمن. وخرج منها ليدهج في الطرقات يردد....

«دهجك.... دهجك.... دهجك... لا تنسى أنك إنسان مستخلف في هذه الأرض. من حقك أن تدهج فيها كيف تشاء.. وأين تشاء.. أغرس قدميك عميقاً في الرمل.. تلتصق الذرات بنعليك وعرق الأقدام.. تضرس خطوتك.. أنفضها.. وتقدم.. امض. لا تخجل من خوضك بين الأوساخ في الشارع، فما في بعض الأدمغة أكثر..»

«دهجك.... دهجك.... دهجك.... تجاوز حقل الأحجار.. أصعد فوق الكتل الصخرية.. وتدلّى حيث الظل بعيداً عن عيونهم.. لا تتعثّر.. احذر أن تزلقك النظرة إلى أبعد.. في هذه اللحظة اجعل شوقك بين القدمين.. وتقدم. أدخل في بيت النهر.. تبترد القدمان فترتاح قليلاً، وقد تحمل أرتالاً من طين لزجٍ.. انزعه اغسلها وامض.. لا تبطئ.»

«دهجك.... دهجك.... دهجك... اعبر هذا الحقل الشوكي.. أعشاب تمسك بخطوتك في جرأة.. توخزك الأشواك.. المعول في كفك انزعها.. لا تترك في يدك المعول مثلوماً، اشحذه بقدرتك على سن الحد ونفخ النار.. هل تذكر؟»»

أتذكر أنه قبل أن يدخل في حالته هذه كان يحدثنا عن تفاصيل صغيرة تعبرنا، لكنه يتوقف عندها، ليستخلص منها دروس حياتية، يحبكها في سرد آسر. حكايات فريدة نحفظها لهذا الخارق العقل حد مفارقة عالمنا (العاقل) كما نظن وندّعي إلى عالمه الخاص، عالم (الدهجي)..

قال مرة..

««كنت طفلاً أرافق أبي عندما يذهب إلى الحداد ليشحذ أدواته كلما ثلمت جراء الكد اليومي في الحقل. في مرة أشار عليه أحد أولئك الذين ينشرون رؤاهم ومقترحاتهم دون أن يطلبها منهم أحد:

- لماذا لا تقتني مَسَنّاً تشحذ به أدواتك بدل أن تذهب في كل مرة إلى هناك، وتدفع في المقابل مالاً أنت أحق به؟

قال أبي فيما يشبه الحنق على هؤلاء الذين يقولون أكثر مما يفعلون...

- ومن أين يعيش الحدّاد إن كانت هذه مهنته؟

ثم إنه يملك آلات لمختلف الأدوات من بينها ما يحتاج إلى التسخين.. فهل عليّ أن أقتني حتى الكير؟ خلتني يومها أجلس لمساعدة أبي نافخاً في الكير، فتشتعل النار حتى تزرق، وتسخن الأداة حتى تحمر، إن كانت فأساً أو منجلاً أو سكيناً، فيكنب عليها أبي ضرباً وشحذاً قبل أن يضعها في إناء الماء لتبترد».»

ذاك كان درساً بليغاً، أستحضره كلما جاء الحديث عن التخصصية وتكامل الأدوار. وحين يعترضني من يقترح عليّ فعلاً لا يستقيم أداؤه وسنن الكون، بما فيه من تعدّد وتنوّع في كل شيء. وشغلتني من بين الأفكار فكرة شحذ الأدوات لينبثق في خاطري السؤال.. إن كان لكل أداة يصنعها الإنسان آلة تشحذها، فهل للعقل الذي يميز الإنسان عما سواه من مخلوقات الله ما يشحذه وينشّطه، وينمّي قدراته على الإبداع والخيال والابتكار؟

يقيني أن التفكّر والتدبّر والتعقّل تبقى بمثابة الشحذ للقريحة، وربط الوجدان بما يغيّر السلوك نحو ما هو أفضل وأرقى وأكثر حكمة. ألم تأتِ أوامر الخالق مسبوقة بـ «ألا» و»أفلا»، دفعاً للغوص والتعمُّق في التفكير، لا الاكتفاء بالسباحة على سطح الرؤى.

يقول بعض العارفين إن «التفكّر يقود الإنسان من موت الفطنة إلى حياة اليقظة.. وأن في التعلُّم انتقال من ضيق الجهل إلى سعة العلم.. وبالتدبّر تنتقل - بإذن الله - من ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة. والتفكّر عند الصوفية أصل كل طاعة، وهو حافز المرء للعمل. وحياة المرء تبع أفكاره. وما يبدأ بالتأمل والنظر بالبصر الظاهر، حتماً سيقودك إلى أعماق روحك، على

أن يتجاوز النظر بالبصر إلى النظر بالبصيرة الباطنة»

وهل يؤدي الإفراط في التفكّر والتدبّر والتعقّل إلى مآل حال صديقنا الذي نفتقده الآن، لتتولّد فينا الأسئلة..

هل هو الذكاء الذي لا يريح الآخرين، حين يضعهم أمام حقائق لا يحبون مواجهتها، من قبيل أن الأذكياء يحتقرون من لا يفهمهم، وإن لم يجهروا بذلك؟

أم أنه استبطان أمر لا وجود له؟

وإلا لماذا يرون أن عليهم أن يبتعدوا خطوات، أو أن يبعدوا الأذكياء عن طريقهم؟

ما بال العباقرة من أمثال التيجاني يوسف بشير يقعون أسرى عوالم تخصهم، الأمر الذي يجعل الآخرين يبعدونهم إلى ما وراء أسوار الاتهام؟

ماذا يحدث لهم خلف أسوار المستشفيات الغامضة؟

هل يستشفون أم أنهم فقط (يرتاحون) من عوالمنا الشائهة؟

صديقي هذا لم يبق هناك كثيراً، وليته بقي، فخروجه المبكّر أوقعه بين أيدي الشيوخ الذين اتهموه بأنه (ممسوس)، وأن في جسده الهزيل شيئاً لابد له من الخروج، فجرّبوا عليه ما يسمّونه علاجاً، وضربوه ضرباً لا يشبه إلا جهلهم، بينما كان هو - بعقله اللامع - أبعد ما يكون عن المسّ، وأقرب ما يكون إلى الإنسان الذي فكّر أكثر مما ينبغي، وصرّح بما يفكر فيه.

أبحث بين أوراقي القديمة عن كتاباته التي كان يبرني بها خلسة حين أزوره، قبل أن يُضرب حوله ذاك السياج، ويُحرَّم علينا الانفراد به.

وأظنه لم يعد يكتب، مثلما أنه لم يعرفني في آخر مرة سمحوا لي بزيارته. يومها لحظت دروب السياط على جسده الناحل، وتلك النظرات الخائفة كلما رأى شقيقه الأصغر وقد نُصِّب حارساً له.

قبل سنوات عرضت بعض الكتابات على صديق مشترك تباعد عنا (جغرافياً)، لكنه ظل بيننا (وجدانياً) إلى أن ضرب حول نفسه سياجاً من صمت. فقال لي يومها..

صديقنا هذا (مجذوب)، وأخاف أن ترى أسرته في ذلك جنوناً، فنفقده.

وها قد فقدتهما معاً.. إذ لم يبق لي من ذاك سوى ذكريات لعله دفنها في صقيع الشمال الأوروبي، ومن هذا بقيت لي بعض كتاباته..

«دهجك.... دهجك.... دهجك....

ستلاقي من يرفض كلماتك قبل قراءتها.. وهذا طبع البعض وعادته.. من يلبس عدسات سوداء..

العالم خلف العدسات سواد قاتم.. بلا أي بريق وضياء.

وهناك من يجهد بحثاً عن خطأ ما، وإن كان صغيراً، لتصبح كل الكلمات في نظره أخطاء.

وهناك من يترك كلماتك ليحدّث عنك.. نشأتك الأولى.. ماضيك.. سقطاتك.. حتى تبدو كلماتك مجرد أهواء.

ما أكثرهم من فلحوا في تسميم الأجواء. ما أفلحهم ساد ة تسميم الأجواء.. وقد تصدم كلماتك إحساس جامد.. مغلق... أو تجد أن هناك من سبقك إلى ذهن الآخر وأسكن فيه الكلمات الخرساء... أفكاراً سوداء.. فانغلق الوجدان».»

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

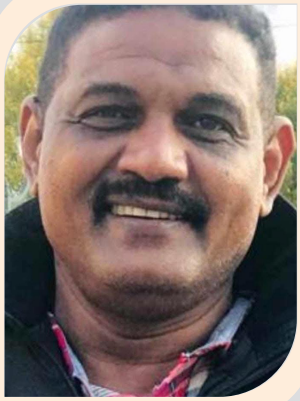

دهشة

أمير أحمد السيد

ملخص

روي أمير أحمد السيد عن الإذاعية الراحلة رجاء حسن حامد قصة دخولها الإذاعة بالصدفة، حين ذهبت لزيارة قريبة لها، فدخلت غرفة وجدت فيها ليلى المغربي ومحاسن سيف الدين. وبعد أن استمعت إليها ليلى، قالت لها بدهشة: «إنس ولا جن».

طلبت ليلى من رجاء أن تواصل حديثها، ثم حسمت الأمر بقولها: «دخلتي ما حتطلعي»، لتبدأ من تلك اللحظة رحلة رجاء مع الإذاعة، وتصبح لاحقًا واحدًا من الأصوات المميزة فيها .

القصة، بحسب الكاتب، تجسد روحًا كانت سائدة في الإذاعة آنذاك؛ مجتمعًا متماسكًا يسوده الحب، والمهنية، والتنافس الشريف، وحرص الأجيال على اكتشاف المواهب ودعمها، بعيدًا عن الأنانية.

ويختتم أمير أحمد السيد بالترحم على ليلى المغربي ورجاء حسن حامد، معتبرًا أن الفضل يعود إلى ليلى في اكتشاف ذلك «الصوت الملائكي»، الذي أسعد مستمعي الإذاعة السودانية لسنوات

حدثتني الإذاعية العظيمة الراحلة رجاء حسن حامد، في حواري معها بطيبة الذكر مجلة فضاءات، أنها كانت تدرس بكلية الزراعة، وقررت في أحد الأيام زيارة قريبة لها تعمل في الإذاعة، وبالفعل خرجت من الجامعة وتوجهت إلى الإذاعة، وبالخطأ دخلت غرفة وجدت فيها ليلى المغربي ومحاسن سيف الدين، فشعرت ببعض الحرج، ولكنها سارعت بالتحية (السلام عليكم)، وكانت المفاجأة أن وقفت ليلى المغربي وقالت: (إنس ولا جن).

وتواصل رجاء قائلة: طلبت مني ليلى ألّا أتوقف عن الحديث، فهي تريد أن تسمعني. كنت وقتها قد استغربت تصرف الأستاذة، وواصلت في حديثي معها بصورة هادئة، وكانت مندهشة جدًا، وكنت مستغربة لنظرات الدهشة في عينيها، إلى أن قالت لي: (دخلتي ما حتطلعي)، ومن هنا بدأت رحلتي مع الإذاعة.

كلام رجاء انتهى، ولكن تبقى المعاني، ويبقى الحب وعدم الأنانية. كانت الإذاعة حينها مجتمعًا مترابطًا ومتماسكًا، وكان الهم الأول هو المهنية والتنافس الشريف وتواصل الأجيال. هكذا ضربت ليلى المغربي، عليها رحمة الله، أعظم مثال، عسى ولعل أن تتعلم منه كل الأجيال الإذاعية والإعلامية بصورة عامة.

رحم الله ليلى المغربي، والتي لولاها لما استمعنا لهذا الصوت الملائكي، ورحم الله رجاء حسن حامد.

عروس مولد

يوسف الغوث

ملخص

يتناول المقال حلاوة المولد وعروس المولد باعتبارهما أكثر من مجرد طقوس موسمية، إذ كانا جزءاً من الذاكرة الشعبية السودانية واحتفالات تجمع الناس في المدن والقرى، وتتداخل فيها الحلوى والأضواء والدفوف والمدائح والرايات، لتمنح الأطفال والعائلات مساحة للفرح والتلاقي.

يرصد كيف بدّلت الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 هذا المشهد، فتحولت ساحات المولد والأسواق التي كانت تضج بالحركة إلى مناطق قتال وخراب، وتشتتت العائلات في النزوح واللجوء. ولم يعد الأطفال يتذوقون حلوى المولد، بل يواجهون قسوة الملاجئ ومرارة الفقد، بينما تحاول الأمهات استعادة شيء من تلك البهجة بصنع حلوى بسيطة في ظروف النزوح.

تتحولعروس المولد الورقية إلى رمز للطفولة والهوية والفرح الذي دمرته الحرب؛ فبعد أن كانت تتصدر خيام المولد بألوانها الزاهية، أصبحت صورتها مرتبطة بالركام والمدن المهجورة. كما يشير الكاتب إلى تشتت الصوفيين وصمت الطبول والدفوف التي كانت تمنح الاحتفالات طابعها الروحي والاحتفالي.

وينتهي الكاتب عند التمسك بذكريات المولد بوصفها أملاً في استعادة الحياة، حيث يواصل النازحون إقامة مجالس الذكر رغم قسوة ظروفهم، انتظاراً ليوم تعود فيه رائحة السمسم المحمص، وضحكات الأطفال، وأصوات المداحين إلى ساحات السودان. وتصبح حلاوة المولد في هذا السياق رمزاً لعودة الأمان والسلام واستعادة الفرح الذي سرقته الحرب.

في ذاكرة السودان الجمعية لم تكن حلاوة المولد مجرد حلوى موسمية تعج بها الأسواق في المدن والقرى على حد سواء، بل كانت طقساً وجودياً يمنح البلاد بأكملها نبضاً استثنائياً مع أول هلال من شهر ربيع الأول، حيث كانت الساحات العامة في كل ولاية وكل حي تتحول إلى كرنفالات بشرية بديعة يتجلى فيها تراث السودان الروحي والاقتصادي في آن واحد،

ففي الشمال كان الباعة يتسابقون لنصب خيامهم المزينة بالأضواء الملونة في أسواق دنقلا ومروي، وفي الشرق كانت النساء في كسلا وبورتسودان يتباهين بأصناف الحلوى التي تتفنن في صنعها، وفي الغرب كانت ساحات الفاشر والأبيض تئج بالمارة وهم يتجولون بين حلويات السمسمية والفولية المعروضة، بينما في وسط السودان وأم درمان كانت العرائس الورقية المكسوة بالسكر تتربع على قمم الخيام كملكات متوجات بفساتينهن المبرقشة ووجوههن المصنوعة من ورق الورد الملون،

كان الأطفال في كل بقعة من بقاع هذا الوطن الشاسع يتجمعون حول تلك الخيام يحدقون بعيون واسعة وقد ملأت أيديهم الصغيرة بالحلوى الرخيصة التي تشبه الحصى الملون بينما تضرب الدفوف والطبول على إيقاع المديح النبوي الذي يصدح به الدراويش في مواكبهم الصوفية التي كانت تتحرك من الزوايا والمسيد إلى الساحات العامة بالرايات الخضراء والبيضاء فتغمر البهجة العائلات التي تلتقي هناك وتنسيهم تعب العام بأكمله،

تتشابك رائحة البخور والمسك مع رائحة السمسم المحمص لتحتضن البلاد بأكملها في عناق دافئ يمتد لأسابيع ويوحد بين أبناء الوطن الواحد رغم اتساع المسافات وتعدد اللهجات،

إن هذا المشهد الذهبي الممتد على مساحة السودان الشاسعة لم يدم طويلاً، ففي أبريل من عام ألفين وثلاثة وعشرين باغتت عاصفة الحرب تلك البقاع النابضة بالحياة في الخرطوم ودارفور وكردفان والجزيرة وكل ولاية كانت تحتضن فرحة المولد، وتحولت مصانع الحلويات ومضارب السمسم إلى ثكنات عسكرية وآليات حربية أو إلى مناطق اشتباكات دمرت كل ما كان قائماً، وصارت الساحات التي كانت تهتز تحت أقدام المداحين تئن تحت وطأة الشظايا والغبار في ولايات الشمال والشرق والغرب على السواء، واختفت أصوات الطبول الكونية التي كانت تداوي جراح المدن والقرى واستبدلت الزغاريد العتيقة بصرير الرصاص وهدير الطائرات المسيرة في سماء كل ولاية كانت تحتفل،

فتفرق شمل العائلات التي كانت تلتقي عند خيام المديح في كل مدينة وقرية وبدأت رحلة التيه الطويلة في فيافي النزوح التي شتت أهل السودان بين ولاياتهم المختلفة وبين مخيمات اللجوء خارج الحدود،

تشتت الصغار مع آبائهم وأمهاتهم في معسكرات الإيواء المكتظة حيث انطفأت الأنوار الملونة التي كانت تزين ساحات البيع وتحولت خيام الفرح في كل مكان إلى أكوام من القماش الممزق والحديد الملتوي، ولم يعد هناك مكان لتلك الطقوس الجميلة لأن المكان نفسه تحول في كل ولاية سودانية إلى خط تماس ونار وميدان قتال، وفي عمق معاناة النزوح حيث تعصف برودة مراكز الإيواء بالأجساد المنهكة في مخيمات تشاد وإثيوبيا، تتجلى مأساة الحرمان الأكثر إيلاماً حين لم يعد الطفل السوداني في أي بقعة من بقاع الوطن يتذوق حلاوة السمسمية التي كانت تملأ جيوبه في عيد المولد، بل صار لسانه لا يلمس سوى طعم الغبار الممزوج بالدموع في الأطباق البلاستيكية أو مرارة الخبز الجاف الذي يتقاسمه مع غرباء في ملاجئ مؤقتة، ومع ذلك تحاول الأمهات السودانيات في كل منفى وكل مخيم بفطرتهن المقاومة استعادة تلك البهجة المسروقة بأي ثمن، فيجلسن في أركان مظلمة من خيام النزوح مع فتات قليل من السكر المدّخر يذبنه في قليل من الماء الدافئ ويعجنه بأصابعهن المرتجفة محاولات تشكيل أقراص صغيرة تذكّر أطفالهن بتلك القلاع السكرية التي كانت تتراص في أسواق مدنهم وقراهم التي هجروها قسراً،

لكن الدموع التي تتساقط على العجين تحيل الحلاوة إلى مرارة وتكشف عن حقيقة مرة تتمثل في أن الفرح الحقيقي لا يُصنع في غياب الأمان ولا يمكن استعادة المذاق الجميل دون دفء الوطن الذي صار اليوم مشتتاً بين قذائف المنظمات والخراب والمنافي،

قد يسأل الصغار بحنين لا يعرفون كنهه، متى سنأكل الحلوى الحقيقية يا أمي؟ متى نعود إلى ساحتنا؟ متى نعود إلى بلدنا؟

فتلتفت الأمهات عن عيونهن الذابلة ويحتضنّ أطفالهن بشدة وكأنهن يحاولن تعويض غياب المذاق المسلوب بدفء صدور ترتجف من الخوف والوحشة، فتلك القطع السكرية البسيطة لم تعد

حلوى بل أصبحت جرحاً شفوياً يلدغ الألسنة والقلوب في آن واحد في كل ركن من أركان السودان المنكوب،

أما عروس المولد الورقية أيقونة الطفولة السودانية التي كانت تتمايل بفستانها الملون وسط ضجيج المداحين في ساحات أم درمان والفاشر وكسلا والخرطوم فقد تحطمت أجزاؤها تحت ركام المنازل المنسية في كل مدينة سودانية دمرتها الحرب، وصارت اليوم شظايا ورق مبللة تحت المطر في ساحات مهجورة من الخرطوم إلى نيالا، شاهداً صامتاً على هوية وطنية كانت تُصاغ بالسكر والمحبة في كل ولاية وإقليم فحولتها المدافع إلى غبار يعكسه الضوء القاتل للشظايا،

لقد صمتت الطبول التي كانت تنبض بقلب السودان من أقصاه إلى أقصاه وتحطمت الدفوف التي رافقت الأجيال في أفراحها الروحية في كل زاوية ومسيد، إذ شتتت الحرب الصوفيين بين منافي الأرض أو أوقعتهم تحت نيران القناصة في كل جبهة، ورغم كل هذا الدمار والحرمان الذي طال السودان كله ولم يستثنِ ولاية أو إقليماً يبقى السودانيون يتشبثون بفتات المسرة وذكريات المولد فيقيمون مجالس الذكر المصغرة في مساجد المخيمات في الشرق والغرب والشمال والجنوب ويرفعون أكف التضرع إلى السماء في أن يعود يوم تتصاعد فيه رائحة السمسم المحمص من ساحات السودان كلها من جديد وتعلو ضحكات الأطفال فوق صوت الطبول في كل مدينة وقرية فيلتئم الجرح ويعود للحلوى مذاقها وللطفولة بهجتها وللأرض سلامها المفقود ولوطننا وجهه الذي شوهته الحروب، لكن حتى ذلك الحين تظل حلاوة المولد هناك عالقة في حناجر النازحين السودانيين في كل منفى كجرح جميل ووعدٍ بعيد يرجو عودة الطمأنينة وارتفاع أصوات المداحين من جديد فوق أرض السودان كلها لتطرد عتمة الخراب من كل ولاية وقرية وتعيد إلى الأطفال طعم الفرح الذي سرقته البنادق وإلى عروس المولد بهاءها الذي اغتاله الركام في كل بقعة من بقاع هذا الوطن الجريح.

وسط انقسام عالمي..

السودان يصطف إلى جانب إنفانتينو في العاصفة التي تهز «فيفا»

ملخص

دخل الاتحاد السوداني لكرة القدم على خط الأزمة المتصاعدة داخل الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، بعدما كان السودان ضمن ستة اتحادات عربية أعلنت دعمها الكامل لرئيس الفيفا جياني إنفانتينو، في وقت يواجه فيه ضغوطاً متزايدة بسبب مقترح استثماري مثير للجدل يتعلق بالحقوق التجارية لمسابقات الاتحاد الدولي.

وضم البيان الاتحادات الوطنية في قطر ومصر والمغرب وموريتانيا ولبنان والسودان، التي أعربت عن تقديرها لجهود إنفانتينو، مؤكدة دعمها لقيادته وتوجهاته في تطوير كرة القدم العالمية.

ويأتي هذا الدعم في مواجهة مباشرة مع تحرك تقوده ثلاث من أكبر الاتحادات القارية، هي الاتحاد الأوروبي لكرة القدم «يويفا»، واتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبي «كونكاكاف»، والاتحاد الآسيوي لكرة القدم «AFC».

وأصدرت الاتحادات الثلاثة رسالة مفتوحة مشتركة وجهت فيها انتقادات حادة إلى إنفانتينو، متهمة إياه بـ«الخداع» و«خرق الثقة» بسبب الطريقة التي جرى بها طرح خطة لإشراك مستثمرين من القطاع الخاص في الحقوق التجارية لمسابقات كأس العالم.

وقالت الاتحادات القارية إن كرة القدم لا تنتمي إلى شخص واحد أو مؤسسة واحدة، بل هي ملك للاعبين والجماهير والأندية والاتحادات الأعضاء، مشددة على أن القرارات الكبرى المتعلقة بمستقبل اللعبة يجب أن تُتخذ بصورة جماعية وشفافة.

وكان إنفانتينو قد طرح خطة لإنشاء ذراع تجارية جديدة باسم «FIFA Forward Enterprise»، تتضمن إمكانية بيع حصة من الحقوق التجارية لمسابقات الفيفا إلى مستثمرين من القطاع الخاص. وقدرت قيمة المشروع بنحو 20 مليار دولار، بينما كان المقترح يهدف إلى جمع مليارات الدولارات من خلال بيع حصة في المشروع.

وأثارت الخطة غضب عدد من الاتحادات القارية والوطنية، التي قالت إنها لم تُستشر بصورة كافية قبل الإعلان عنها، فيما اعتبرت أن مثل هذه القرارات تحتاج إلى مراجعة قانونية ومالية وحوكمية شاملة قبل المضي فيها.

ورغم تراجع الفيفا عن الخطة وتقديم اعتذار بشأن طريقة التعامل معها، لم تنته الأزمة، إذ انتقلت المواجهة إلى مستوى أوسع يتعلق بمستقبل قيادة الاتحاد الدولي نفسه.

وفي المقابل، لا يزال إنفانتينو يتمتع بدعم قوي من عدد من الاتحادات، خصوصاً في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، إلى جانب الاتحادات العربية الستة التي أعلنت موقفها المؤيد له.

ويكشف هذا الانقسام عن معركة سياسية كبيرة داخل الفيفا قبل انتخابات رئاسة الاتحاد المقررة في مارس 2027، حيث يسعى معارضو إنفانتينو إلى تغيير القيادة، بينما يعمل الرئيس الحالي على الحفاظ على قاعدة الدعم التي تمكنه من الاستمرار في منصبه.

وتضم الفيفا 211 اتحاداً وطنياً، ما يجعل معركة الأصوات حاسمة في تحديد هوية الرئيس المقبل. ويحتاج المرشح إلى 106 أصوات إذا واجه منافساً واحداً، بينما يرتفع العدد المطلوب إلى 141 صوتاً في الجولة الأولى إذا تعدد المرشحون.

وبذلك، لم يعد الخلاف حول خطة تجارية فقط، بل تحول إلى صراع أوسع حول طريقة إدارة كرة القدم العالمية، وحدود صلاحيات رئيس الفيفا، ومستقبل العلاقة بين الاتحاد الدولي والاتحادات القارية والوطنية.

ومع اقتراب انتخابات 2027، يبدو أن معركة إنفانتينو قد دخلت مرحلة جديدة، بين جبهة عربية وأفريقية ما زالت تمنحه دعماً واضحاً، وجبهة قارية تضم يويفا وكونكاكاف والاتحاد الآسيوي تضغط باتجاه تغيير القيادة وإعادة صياغة طريقة إدارة الفيفا.